

جامعة اليرموك
معهد الآثار والانثروبولوجيا
قسم الانثروبولوجيا

٨٤٨٤٨٤٨٤ ٤٤٨٤٨٤٨٤

الواقع الاقتصادي في منطقة عمور الأردن الشمالي قرية الزمالية

رسالة ماجستير

إعداد

جمال عبد الله خريسات

إشراف

الأستاذ الدكتور قيس النوري

١٩٩٦

الواقع الاقتصادي في منطقة غور الأردن الشمالي: فريضة الزمالية

رسالة ماجستير

إعداد

جمال عبدالله حسن خريسات

بكالوريوس تاريخ ١٩٨٧، جامعة اليرموك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الانثروبولوجيا من معهد الآثار

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور قيس النوري..... رئيساً
الدكتور مهنا جداد عضواً
الدكتور محمد الشناق عضواً

١٩٩٧

ب

إلى من وقف بجانبى سنوات عديدة يشجعني
ويدفعني للوصول إلى ما أصبو إليه
إلى الإنسان الذي هيأ لي الظروف المناسبة للدراسة
والبحت وقاسمني أعباء الحياة طيلة مرحلة دراستي
إلى هذا النموذج الفذ الذي تعود للعطاء والتضحية والإيثار،
إلى زوجتي ووالدي أهدي هذا البحت حياً ووفاءً وعرفاناً
بالجميل



© Arabic Digital Library of Mansoura University

شكر وعرفان

في ختام هذا البحث أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والإحترام إلى الأستاذ الدكتور قيس النوري لتفضله بالإشراف على رسالتي وتوجيهاته السديدة وتوصياته وآرائه التي كان لها الأثر الكبير في تعديل مسار البحث، كما أشكره لما قدمه من رعاية واهتمام مقدراً له ما بذله من جهد في متابعة هذا البحث. كما أتقدم بعميق الامتنان وبخالص تقديري إلى الدكتور مهنا حداد رئيس قسم الانثروبولوجيا والدكتور محمد الشناق لموافقتهما وتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولآرائهم السديدة وتوجيهاتهم الحكيمة وما ساهما فيه لإخراج هذا البحث إلى حيز النور. وأخيراً أوجه شكري لأهالي قرية الزمالية والى كافة الموظفين والعاملين في المجلس القروي ومركز صحي الزمالية لما أبدوه من تفهم وما قدموا من مساعدة.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
ط	- الملخص باللغة العربية
	الفصل الأول: مشكلة وأدبيات الدراسة
٢	- مقدمة الدراسة
٤	- مشكلة الدراسة
٥	- أدبيات الدراسة
١٢	- أهمية البحث أو الدراسة
١٣	- تقنيات الدراسة
	الفصل الثاني: الموقع والملاصم الاكولوجية
١٦	- مجتمع البحث وموقع القرية
١٨	- الطبيعة الجغرافية للقرية
٢٠	- الموارد الطبيعية
٢٢	- أهم الظواهر الطبيعية
٢٤	- القرى والتجمعات القريبة
	الفصل الثالث: التطور التاريخي للقرية
٢٧	- التطور السكاني والعمراني للقرية
٢٣	- الهجرات المؤثرة
٣٦	- أهم الأحداث التاريخية
٣٨	- تطور المؤسسات في القرية

الفصل الرابع: الأنشطة الاقتصادية

- ٤٤ - النشاط الزراعي والرعوي
- ٥٨ - النشاط التجاري والمهني
- ٦٣ - التطور المهني والوظيفي

الفصل الخامس: واقع العمل في القرية

- ٦٨ - اشكالات العمل
- ٧٣ - واقع العمالة غير الماهرة
- ٨٣ - تغير النظرة المحلية للعمل
- ٨٦ - العمل في سياق التعاون
- ٩٢ - القرابة وعلاقات العمل
- ٩٦ - العمل الوافد
- ١٠٠ - أبناء القرية المهاجرون

الفصل السادس: عوامل تغير حياة العمالة في القرية

- ١٠٩ أولاً: تأثير مشروع قناة الغور الشرقية
- ١١١ (١) تحسن الوضع الاقتصادي
- ١١٣ (٢) زيادة مساحة الأرض المزروعة
- ١١٤ (٣) إنتعاش حركة الإسكان
- ١١٤ (٤) إنتشار التعليم
- ١١٥ (٥) تصاعد المصلحة الفردية
- ١١٦ (٦) إتساع الزواج الخارجي
- ١١٧ (٧) تحسن الوضع الصحي
- ١١٧ (٨) إستخدام العمالة بالأجرة
- ١١٨ ثانياً: الوظائف والمهن الجديدة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١١٨	أ) سلك الجندي
١١٩	ب) مهنة التدريس
١٢٢	ج) مهنة الطب
١٢٢	ثالثاً: المهن الحرة
١٢٢	١) مهنة البدي
١٢٣	٢) مهنة الخبازة
١٢٥	٣) مهنة الميكانيك
١٢٥	٤) مهنة التجارة
١٢٦	٥) تربية الدواجن
١٢٦	٦) تربية الحيوانات
١٢٧	٧) قيادة السيارات والشاحنات
١٢٩	رابعاً: الفئات الاقتصادية والدخل
١٢٩	أ- الملاكون
١٣١	ب- الموظفون العسكريون والمدنيون
١٣٢	ج- العمال الزراعيون
١٣٤	د- الحرفيون والعمال غير الزراعيين
١٣٥	خامساً: أطرزة السكن
١٣٥	١- البيت القديم (الطين والحجر)
١٣٧	٢- البيت المصنوع من الطوب الطيني
١٣٧	٣- بيت الباطون (الاسمنت والحديد)
١٤١	سادساً: دور التكنولوجيا الحديثة
١٤٣	١- المجال الزراعي
١٤٣	أ- البيوت البلاستيكية (المحمية)

رقم الصفحة

الموضوع

- ١٤٤ ب- بيوت النمط الدولارى
- ١٤٤ ج- بيوت الأنفاق
- ١٤٥ د- الري بالأحواض
- ١٤٥ هـ- الري بالتنقيط
- ١٤٧ ٢- تأثير وسائل الاتصال والمواصلات
- ١٤٨ ١- التعليم والوعى الحضري
- ١٤٩ ٢- الصحة
- ١٥٠ ٣- المكننة
- ١٥٠ ٤- العمالة الوافدة والمحلية
- ١٥١ ٥- الانفتاح

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

- ١٥٢ - النتائج
- ١٥٧ - التوصيات

- ١٥٩ - الملاحق
- ١٦٣ - المصادر والمراجع
- ١٧٣ - ملخص باللغة الإنجليزية

الملخص الواقع الاقتصادي في منطقة غور الأردن الشمالي:

قرية الزمالية

إعداد: جمال عبدالله خريسات

إشراف: الدكتور قيس النوري

لمعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غور الأردن الشمالي وفي قرية الزمالية، كان لابد لنا من الوقوف عن كثب على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها أهل القرية ومدى تأثير ذلك على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية لها. وقد اخترنا قرية الزمالية في منطقة وادي الأردن لهذه الدراسة.

لقد تم تقسيم هذا البحث الى سبعة فصول، ففي الفصل الأول تم التعريف بمشكلة البحث والتي تتلخص بماهية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها العمالة الأردنية في قرية الزمالية؟ حيث استخدم الباحث منهج البحث الاجتماعي لدراسة القرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. ولقد اتبع الباحث عدة مناهج دراسية في بحثه، كالبحث الاستكشافي والتاريخي واستعان بمجموعة من الأدوات والأساليب، لجمع المعلومات كالملاحظة بالمشاركة والمقابلات الشخصية والمخبرين، بالاضافة للمراجع الأنثروبولوجية.

أما الفصل الثاني فإنه يعرض صورة عن الموقع والملاحم الأيكولوجية للقرية، كذلك يتناول هذا الفصل أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم، وأهم الظواهر الطبيعية في القرية من أودية ونبابيع المياه والقرى والتجمعات السكانية القريبة منها .

ويتناول الفصل الثالث الخلفيات التاريخية للقرية منذ تأسيسها عام ١٩٢٥م وحتى عام ١٩٩٦م وتطورها السكاني والعمراني والهجرات المؤثرة وتطور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في القرية كالمجلس القروي والمركز الصحي ومدارس الذكور والإناث.

ويتناول الفصل الرابع وصفاً للأنشطة التي يمارسها ويعتمد عليها السكان كالزراعة وتربية الحيوانات والتجارة والمهن المختلفة والوظائف المختلفة والوظائف الحكومية. ويعرض هذا الفصل مدى التغير الذي حصل في حياة القرية الاقتصادية.

ويناقش الفصل الخامس واقع وإشكالات العمل في القرية وتغير النظرة المحلية للعمل الزراعي وتربية الحيوانات. كما يعرض أثر التغير الاقتصادي على العمل في سياق التعاون والقرابة.

أما الفصل السادس فيقدم تحليلاً لعوامل ومؤشرات تغير حياة العمالة في القرية كمشروع قناة الغور الشرقية والوظائف والمهن الجديدة.

ويقدم الفصل السابع عرضاً لأبرز النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

الفصل الأول

مشكلة وأدبيات الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أدبيات الدراسة
- أهمية الدراسة
- تقنيات الدراسة (المنهجية)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول مشكلة وأدبيات الدراسة

المقدمة:

لقد قام الباحث بدراسة الواقع الإقتصادي لإحدى القرى الأردنية في منطقة الأغوار الشمالية وهي قرية الزمالية. وركزت الدراسة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والصحية والنفسية وعلى الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها سكان القرية ويعتمدون عليها في معيشتهم. ولقد ركز الباحث على جهود المرأة في الإنتاج. وقد اشتملت متغيرات الدراسة على الملكية والدخل والإنفاق وعمل المرأة والتعليم والمسكن والتعاون والقراية، أما المتغيرات الديمغرافية فركزت على السكان والجنس والعمر.

وتأتي أهمية الدراسة كون الدراسات التي تتحدث عن هذا الموضوع من الناحية الميدانية قليلة وخاصة الدراسات الأنثروبولوجية. حيث لا يوجد أي دراسة عن القرية وهذا البحث سيزود المكتبة عن إحدى القرى الغير مدروسة. وقد تمت دراسة هذه المشكلة من مختلف الجوانب وذلك من خلال الملاحظة بالمشاركة والمقابلات والمخبرين واستخدام أدوات مساعدة في جمع المعلومات.

ولقد تم تقسيم البحث إلى سبعة فصول، وركزت هذه الفصول على الوضع الإقتصادي لسكان القرية وتأثير ذلك على النواحي الإجتماعية والصحية والنفسية. كذلك ناقشت الدراسة تغير نمط الإنتاج من الإكتفاء الذاتي إلى السوق واستخدام التكنولوجيا الحديثة وظهور الوظائف الجديدة في المجتمع وتطور الجهاز البيروقراطي في الأردن واستخدام العمالة الوافدة في الأعمال المختلفة ومدى تأثير ذلك على التعاون وعلاقات القراية والفرجة وتصاعد النزعة الإستقلالية والأنزوائية والفردية والإبتعاد عن روح الجماعة والتضامن بين سكان القرية. وقام الباحث كذلك بتقسيم سكان القرية إلى عدة فئات إقتصادية معتمداً على المهنة والوضع الإقتصادي لسكان القرية وانعكاس ذلك على سكن العائلة وعلى تربية

وتنشئة الأطفال وخروج المرأة للعمل خارج المنزل وقلة فرص العمل بالنسبة للرجال.

ولقد أبرزت الدراسة تغيير مسار الحياة في مجتمع البحث من خلال الدور الذي لعبته قناة الغور الشرقية والتكنولوجيا وانتشار التعليم واستخدام العمل المأجور بدل العمل العائلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول ما هي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لقرية الزمالية خصوصاً من منظور العمالة فيها؟ وللتعمق في هذا الموضوع تم جمع المعلومات الميدانية في القرية وتصنيفها وتحليلها. وتختلف هذه الدراسة من الناحية النظرية عن غيرها أن قسماً من القوى العاملة المؤهلة بالقرية للعمل لا تعمل في الوقت الذي تعمل الأناث بنشاط ملفت للنظر.

وهكذا نوقشت بطالة الذكور القادرين على العمل من أبناء القرية، ومدى تأثير ذلك على وضع الأسرة إقتصادياً واجتماعياً. كذلك نوقش الوضع والواقع الإقتصادي لسكان القرية سواء مزارعين أو عمال زراعة أو موظفين أو عاطلين عن العمل أو سائقي السيارات.

ولقد تم التركيز على جهود المرأة المميّزة في مجالات الإنتاج وإتكال الرجل عليها إقتصادياً. كما عولجت الآثار المختلفة الناتجة من خروج المرأة للعمل خصوصاً ما ولدته من تحسن في وضع الأسرة الإقتصادي فضلاً عن تحليل تأثير خروجها إلى العمل على عملية التنشئة الإجتماعية ورعاية الأطفال.

كما لوحظ تسرب الطلبة من المدرسة، أو تركها قبل إتمام المرحلة الأساسية، ويعود ذلك إلى عدم متابعتهم من قبل الأهل وعدم إكترائهم بدراسة أبنائهم خصوصاً الغوارنة.

في هذه الدراسة سنعمل على الوقوف على الوضع الإقتصادي والإجتماعي والصحي والنفسي لأهالي القرية بغض النظر عن المهنة التي يمارسونها سواء العمل الزراعي أو تربية الحيوانات أو الوظائف الحكومية أو أي مهنة أخرى يمارسونها.

وممن التساؤلات المطروحة هنا:

هل للتكنولوجيا الحديثة أي تأثير في إزدياد نسبة البطالة في صفوف العمالة

المحلية؟ وما الدور الذي لعبته وسائل الإتصال والمواصلات في عزوف العامل المحلي من فئة الشباب عن العمل الزراعي؟.

ما تأثير ملكية الأراضي على الوضع الإقتصادي لأهل القرية؟
هل للعمالة الوافدة أي تأثير على الوضع الإقتصادي لأهل القرية وخاصة عمال الزراعة؟

أدبيات الدراسة

في دراسة مشابهة لقرية الزمالية يشير Bloch في دراسته لقرية Ranomena وهي قرية وليدة من قرية أخرى تدعى Ambohimanjaka (الأم) والتي هاجر منها للقرية الجديدة ٣٧ زوج وزوجة. إلا أن القرية الوليدة انقسمت إلى شطرين هما Ronomena السفلى و Ranomena العليا. ويبلغ عدد سكان القرية الوليدة ١٩٢ نسمة أغلبهم في Ran العليا، ولم يبق من الجيل القديم الذي رحل من القرية الأم على قيد الحياة أي شخص ولكن الجيل الجديد ما زال موجوداً، ولقد مارس سكان القرية الوليدة مهنة زراعة الأرز رغم صعوبة ذلك، ويوجد العديد من حالات الزواج بين الشطرين بالإضافة إلى الزواج من نفس الشطر (Block, 1984, 223-224).

فقرية الزمالية (الوليدة) هي من قرية زمال (الأم) وبسبب محدودية الأراضي في القرية الأم ارتحلت ٢٦ أسرة إلى أرض جديدة وحملت هذه القرية الجديدة اسم القرية الأم. وقام السكان الجدد ببناء المساكن واستصلاح الأراضي. وبعد استقرار السكان الجدد ارتحل إلى القرية الجديدة عدد من عائلات أهل كفرالماء لاستغلال أراضيهم. وعاش الجانبان في القرية الجديدة ولا يفصل بينهما سوى وادي أبو زياد. ولقد اتحد الطرفان معاً ضد الأخطار المشتركة التي كانت تواجههم وحدث العديد من حالات المصاهرة بين شقي القرية.

ويعاني المجتمع الأردني من البطالة فتشير دراسة للعكل (العكل، ١٩٩١: ٢٠٤) أن حجم البطالة في الأردن عالية. وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل وحسب المستوى

التعليمي وممن هم دون الثانوية العامة حوالي ٤٨٪ من حجم قوة العمل العاطلة عن العمل ويبلغ عددهم ٥٢٥٠٠ شخص وهذه النسبة تغطنا إشارة أن البطالة مرتفعة بين من هم دون الثانوية وعلى عكس ما يُشاع أن البطالة بين صفوف المتعلمين. وساكتفي هنا بذكر المستوى التعليمي دون الثانوية وذلك كون جميع العاطلين عن العمل في القرية من الذكور هم دون الثانوية العامة باستثناء شخص واحد أكمل البكالوريوس. وهؤلاء العاطلين عن العمل من الشباب لا يقبلون على العمل الزراعي. وفي قرية البحث يبلغ عدد العاطلين عن العمل من الذكور ٦٧ شخص، ويشكلون هؤلاء ٢٥٪ تقريباً من حجم قوة العمل في القرية.

وفي دراسة أجريت من قبل الاسكوا أشارت الدراسة "أن العاملين في الزراعة والسكان الريفيين في البلدان النامية من أكثر الفئات انخفاضاً في مستواها التعليمي وأكثرها ارتفاعاً في نسبة الأمية". وتضيف الدراسة أن الفرق في النسب ما بين القوى العاملة الزراعية والقوى العاملة ككل تزداد كلما ارتفع مستوى التعليم. وتضيف الدراسة أن تدني مستوى التعليم في القوى العاملة الزراعية يشكل عادة عاملاً من عوامل انخفاض الإنتاج الزراعي. لكن ارتفاع مستوى التعليم يشكل دافعاً لترك العمل الزراعي، وبذلك يستمر انخفاض الإنتاج (الاسكوا، ١٩٩٠: ٤٥، ٧).

لقد أثبتت الدراسة الميدانية أن غالبية العاملين في الزراعة هم من مستويات تعليمية متدنية، كذلك الأمر بالنسبة للعاطلين عن العمل فهم لم يكملوا المرحلة الأساسية من تعليمهم ورغم ذلك يعزفون عن العمل اليدوي سواء الزراعة أو تربية الحيوانات.

وحول عمل المرأة أشارت العديد من الدراسات لتقسيم العمل ففي مجتمعات البستنة يشترك الرجال والنساء في العملية الزراعية إذ يقوم الرجال بالأعمال الصعبة كتقطيع الأشجار وحرقتها وعمل السياج. أما الجزء الأكبر من العملية الزراعية فيقع على عاتق وكاهل النساء، إذ تقوم بأعمال التعشيب والحصاد وزراعة

الخضروات وتربية الحيوانات، أما الرجال فيخرجون للصيد والتي تعتبر المهنة الأساسية لهم. وفي هذه المجتمعات ضغط اجتماعي ضد الكسل. ويخرج الآباء مع أبائهم ليتعلموا مهنة الآباء (الصيد) وتشارك الفتاة أمها في أعمال البيت والمزرعة (Rappaport, 1968; Zeller, 1987: 528-58).

وتشير دراسة أخرى قام بها Robert في مدينة ميدلناون الأمريكية حول عمل النساء والتي تشكل ٢٠٪ من مجموع قوة العمل في المدينة. وأوضحت الدراسة أن الرجل الذي لا يعمل يفقد مكانته الإجتماعية بين أفراد المجتمع ولا سيما إن كان معافى من الناحية البدنية. وهذا المجتمع يوجب العمل بالنسبة للذكور البالغين. ولقد بينت الدراسة الأسباب الرئيسية التي دفعت المرأة للعمل ومنها بطالة الزوج والحاجة إلى المال (الفار: ص ٢٨٨).

ومقارنة مع مجتمع الدراسة تبين للباحث أن النساء والفتيات يخرجن للعمل خارج البيت وخارج الوحدة العائلية وبالأجرة، بينما يبقى الرجال والشباب في البيوت لا يمارسون أي مهنة برغم قدرتهم على العمل. ويتكل الرجل اقتصادياً على المرأة. وتشكل النساء ما نسبته ٨٥٪ من قوة العمل المحلية بالأجرة في القرية.

وفي دراسة أجريت بالأردن (حركة، ١٩٨٩: ١٦٧) أشارت إلى عمل المرأة والدور الذي لعبه انتشار التعليم والتثقيف بين صفوف النساء، حيث فتح الباب أمام النساء للحصول على الوظائف والأعمال. وأصبحت المرأة تشارك الرجل أعباء الحياة الزوجية من الناحية الإقتصادية. وتغير وضع المرأة التقليدي كتابعة للزوج إلى المشاركة والإستشارة في أخذ القرار والأخذ برأيها. وهذا العمل أعطى المرأة الإستقلال الإقتصادي وحرية التعامل.

أما الدور الذي لعبته المكننة ومدى مساهمة المرأة في العمل الزراعي تشير تامينيان لدراسة قام بها Nash لمنطقة آسيا أن إدخال المكننة ووسائل الري في الزراعة أدت إلى فقدان الآلاف من النساء عملهن وحل الرجال مكانهن إذ قاموا بالتدرب على استخدام الآلات والمبيدات. ودخول المكننة حدً من الطلب على العمل

النسوي المأجور في الزراعة واختصر عمل النساء على التعشيب. وفي دراسة أخرى Cloud في جنوب آسيا حول تأثير إدخال الزراعة المروية على عمل المرأة إذ تحسن دخل الفلاح وتحسن وضع الأسرة ونتيجة لذلك سحبت المرأة من العمل وأصبح مكانها البيت وزاد اعتمادها على الرجل (تامينيان، ١٩٨٨: ٧).

وهناك دراسة أخرى لهنج (Hung, 1987: 123) تبين أن النساء تشكل ما نسبته ١٤٪ من الأيدي العاملة الزراعية في مجتمع الكونغو. وتبلغ نسبة الذكور المشاركين في العمل الزراعي في مجتمع الكونغو والذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-٢٤ سنة حوالي ٢٪، بينما نسبة النساء العاملات في مثل هذا السن تبلغ ١٢٪ وبالنسبة للأموال التي تجنيها المرأة العاملة في الكونغو تقوم بصرفها على أفراد عائلتها وأبنائها المتزوجين وتوفر الباقي منها لشراء ملابس الدفن عند موتها. ويتحدث الباحث كذلك عن دخل المزارعين (P: 134) إذ يقول أن دخلهم متدني مقارنة مع العاملين في القطاعات الإقتصادية الأخرى. ويشير الكاتب (P. 138) للناحية الصحية لهؤلاء المزارعين ويقول بأن معظم مسببات الموت ناتجة عن سوء التغذية وتلوث المياه ويذكر العديد من الأمراض التي تصيب هؤلاء السكان مثل فقر الدم والأنفلونزا والملاريا وسوء التغذية للمرأة الحامل الذي يؤدي إلى إنجاب أطفال بأوزان قليلة جداً وأجسام ضعيفة.

وفي دراسة أخرى (Zahlan, 1975: 81) يتحدث فيها الباحث عن أشكال العمالة الزراعية في الأردن ومدى مساهمة المرأة في العمل الزراعي يقول بأن العمالة عدة أشكال: دائمة وتشكل النساء ما نسبته ٦٣.٨٪ م قوة العمل والفئة العمرية الغالبة لهذه العمالة بين ١٥-٥٤ سنة حيث تبلغ ٧٤.٧٪ من القوى العاملة النسوية. أما الشكل الثاني فهي العمالة الموسمية وتشكل نسبة النساء العاملات ٢٦.٢٪ من هذه العمالة.

من خلال هذه النسب نرى مدى مساهمة المرأة بالعمل الزراعي إذ أن تواجدتها في العمل الزراعي أكثر من الرجال وخاصة العمالة الدائمة. ومقارنة مع مجتمع

البحث تبين للباحث ارتفاع نسبة النساء العاملات بالأجرة مقابل الرجال والذين لا يحظون إلا بنسبة قليلة.

وتشير بعض الدراسات إلى الدور الذي لعبته التكنولوجيا الحديثة بتسريح الآلاف من عمال الزراعة فدخل التراكتور أبعد الحاجة لوجود حراثين كذلك إلة المدرس والحصاد. إذ سرحت الآلة عدد كبير من العمال مما يؤدي إلى وجود بطالة في المجتمع وكذلك فإنه يشجع الهجرة من الريف إلى المدن، كذلك استطاع صاحب العمل من استغلال أرضه بشكل كامل مهما كان حجمها ولقد استخدمت المكننة الحديثة والأسمدة وأساليب الري المكثفة والسيطرة على البيئة من خلال البيوت البلاستيكية، كل هذا استخدم في إنتاج الخضروات (تامنيان، ١٩٨٨: ٧؛ الزعبي، ١٩٩٠: ٩٢، ١١٥؛ 107: Tully, 1990).

وعن أثر التكنولوجيا في منطقة البحث تبين للباحث أنه نتيجة لدخول الآلة للقريبة فقد عمال الزراعة أعمالهم وابتعدوا عن العمل الزراعي وازداد فرص حصول المرأة على العمل، إذ أصبحت المرأة تقوم بأعمال التعشيب وزراعة البصل والكوسا وقطف ثمار الخضروات وعمليات التعبئة بالصناديق. وحلت العمالة الوافدة محل العامل الأردني إذ لم يبق العامل الأردني بالتدريب على استخدام الآلات الزراعية الحديثة. كذلك أصبح صاحب الأرض يزرع أرضه كاملة ولم يعد يؤجر أي جزء من أرضه لأي شخص من أهل القرية كما كان يحدث سابقاً إذ ساد إعطاء الأرض على حصة (مراعية).

واعتمد الرجال على عمل النساء الذي أكسبها مكانة اقتصادية وسلطوية داخل البيت وخاصة فئة الغوارنة، أما بالنسبة لنساء الفلاحين فلا تخرج للعمل إذ أصبح مكانها البيت ونادراً ما تخرج ومع العائلة فقط.

وفي دراسة khury حول استخدام المكننة بشكل واسع ودخولها مراحل الإنتاج المختلفة يقول "أن المكننة أدخلت إلى وادي الأردن في منتصف السبعينات وهذا سبب زيادة مساحة الأرض المستأجرة والتي تعتمد على الري بالتنقيط والمغطة

بالبلاستيك. وأن الأرض المزروعة بالمشاركة والمغطاة بالبلاستيك قد زادت مساحتها بشكل كبير (Khury, 1981: 191).

والتغير التكنولوجي له أثره على النسق الإجتماعي ولقد حدث فصل حاد بين العائلة والأسرة وبين التنظيم المهني من ناحية أخرى. وأصبحت عملية توزيع الأشخاص داخل النسق المهني مستقلة عن الجماعات القرابية. وقد أدى ذلك إلى عزل الأسرة النووية عن النسق القرابي وخروج المرأة إلى العمل خلق ضغوطات وتوترات كانت لها وطأتها على دور الأنثى وعلى عملية التنشئة الإجتماعية للأطفال (الجوهري، ١٩٨٦: ١٣٦).

ويُلاحظ دالتون (Dalton, 1971: 358) تغير نظرة المزارع للعمل وذلك نتيجة لتقدم وسائل المواصلات وتطور المجتمع ونتيجة لتركيز المزارع في الوقت الحالي على ما يحصل عليه من كمية الإنتاج وما يجنيه من الزرع، ولم يعد الفلاح لديه مانع من خروج المرأة للعمل المأجور.

فمن خلال البحث تبين سماح الرجال لنسائهم بالخروج للعمل الزراعي وخاصة بين فئة الغوارنة.

وحول العمالة الوافدة تشير دراسة (Shadid, 195: 25) بأن العمالة الوافدة لها إيجابيات وسلبيات بالنسبة للدول المزودة والمستقبلة للعمالة الخارجية فالعمل الوافد يؤدي إلى التقليل من النقص في الأيدي العاملة ويخفض ارتفاع الأجور في الأعمال التي يعملون بها. فالعمالة الوافدة كما تشير صحيفة Arab Time تقيم في مساكن وتعيش في غرف ضيقة ويعملون لمدة ١٢ ساعة يومياً (ظاهر، ١٩٨٢: ٣٢٨).

هذا يعكس لنا أن العمالة الوافدة مستعدة للسكن في مجموعات تتقاسم الإيجار معاً. وهذا الشكل من الإقامة الجماعية يخفف من حجم النفقات بشكل عام، ومما يجعل العامل الوافد يحقق إدخاراً أكبر على الرغم من قلة أجره. ولقد أصبح العامل الوافد منافس للعامل المحلي. إذ لاحظ الباحث حصول العامل الوافد على

أكثر من عمل بنفس اليوم، أما العامل المحلي فنادرًا ما يحصل على عمل، وتشير دراسة للبنوي (البنوي، ١٩٧٩: ٢٥) إلى وجود العمالة الوافدة وما تخلقه من جو تنافسي مع العمال المحليين، نتيجة لقبولها أجوراً منخفضة لا يرضى بها العامل المحلي.

ويشير جهاد إلى الدراسة المسحية التي قام Stetteh على خمس مزارع اعتمدت الري بالتنقيط في عام ١٩٨٠/٧٩ واشتغل فيها ٥٩٢ عاملاً دائماً منهم ٣٠ عاملاً أردنياً فقط أي ما يعادل ٥٪ وهذا الرقم يشير إلى ضالة حجم العمالة الأردنية في سوق العمل الزراعي (جهاد، ١٩٨٩: ٢).

ويضيف جهاد أن الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٦ شهدت انتشار قناة الغور الشرقية وتوسع شبكة الري لتشمل ١٢٠.٠٠٠ دونم. وأهمية هذا المشروع لا تكمن في عملية الري بل تتعلق بالملكية واعتماد أساليب تكنولوجية جديدة في العمل الزراعي ويشير Mezleton إلى أن الهدف من القناة هو رفع المستوى المعيشي للعائلات الزراعية القاطنة في منطقة المشروع بشكل أساسي ويأتي هذا من خلال زيادة رقعة الأراضي المروية وما ينجم عنها من زيادة في الإنتاج (جهاد، ١٩٨٩: ٢).

وتؤكد دراسة قام بها غيث في مصر عن العلاقة بين ملكية الأرض والعمل بالأرض إذ يرى أن هناك فرق بين من يملك الأرض وبين من يعمل أجراء بها. إذ يزداد ارتباط الفلاح بالأرض التي يملكها بينما العمال يعتبرها وسيلة لكسب المعاش ويكون إرتباطه بالأرض ضعيفاً (غيث، ١٩٨٥: ٤٩).

ولقد تبين للباحث أن غالبية سكان القرية لا يملكون أي قطعة أرض ويعيشون في بيوت طينية وبالأجرة. وهذه البيوت غير ملائمة للسكن ولا يقوم سكانها بترميمها. ويعزف الشباب عن العمل عند الغير. وقد تبين للباحث أن السبب الرئيسي الكامن وراء ذلك هو الكسل والحسد وتفضيل الجلوس على العمل وكسب العيش.

بناءً على ما سبق سنقوم بالتركيز على العمالة سواء الزراعية أو لوظائف

الحكومية أو العمل بالمهن الحرة وعلى عمل المرأة والعمل الوافد وأثر التكنولوجيا والملكية على العمل. وسنقف على مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والصحية والنفسية للعمال في القرية.

أهمية الدراسة:

لقد تم تناول أهمية الدراسة من ثلاث مستويات:

١- المستوى النظري: هذه الدراسة جاءت لتغطي جانباً من الدراسات الإجتماعية التي لم يسبق دراستها أو دراسة هذه القرية.

٢- المستوى التعليمي: تأتي أهمية هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا الإجتماعية من معهد الآثار والأنثروبولوجيا.

٣- المستوى العملي: وينظر إليه من ثلاث مستويات:

أ- المستوى المحلي: تهدف الدراسة إلى معرفة الواقع الإقتصادي لسكان قرية الزمالية ومدى أثر ذلك إجتماعياً وصحياً ونفسياً على مجتمع القرية. ومناقشة الأسباب الكامنة وراء عمل المرأة وعزوف الذكور عن الأعمال اليدوية المتوفرة في القرية كالزراعة وتربية الحيوانات.

ب- المستوى الوطني: تسعى الحكومة الأردنية لتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لسكان منطقة الأغوار، ويأتي ذلك من خلال شق قناة الغور الشرقية وإعادة توزيع الأراضي وبناء الوحدات السكنية وفتح المدارس والمراكز الصحية ومكافحة مرض الملاريا. كذلك تسعى الحكومة إلى توفير فرص العمل للأردنيين. كما تقوم وزارة الزراعة بدعم المشاريع الزراعية وتقديم الإرشاد الزراعي وتوفير المبيدات الحشرية وبأسعار رمزية. وهناك عدة جهات رسمية وغير رسمية تدعم وزارة الزراعة كمؤسسة الإقراض الزراعي واتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية وسلطة وادي الأردن.

ج- المستوى العالمي: إن معظم بلدان العالم تسعى إلى توفير فرص العمل

لمواطنيها، وتحسين الوضع الإقتصادي لأفراد مجتمعها. إذ بات التركيز على الجانب الإقتصادي الذي أصبح المحور الأساسي الذي يتبناه صانعو القرارات من أجل الضغط على الشعوب والحكام ومن أمثلة ذلك أن العقوبات الدولية الحالية التي يتخذها مجلس الأمن الدولي ضد الدول المراد معاقبتها أصبحت عقوبات اقتصادية (حظر اقتصادي) تمنع التعامل مع هذه الدولة وقد أثبتت جدواها كما هو الحال مع العراق وليبيا من العالم العربي ويوغسلافيا السابقة وكوبا وغيرها من دول العالم. هذا بالإضافة إلى العقوبات التي تفرضها بعض الدول الكبرى على الدول الصغيرة دون قرار من مجلس الأمن.

تقنيات الدراسة (المنهجية):

يشير سعادة على أن المنهج (Methodology) " خطة، وسبب تعريفه هذا لاعتماده بأن المادة الدراسية لا تمثل سوى المحتوى ، كذلك لا يمكن اعتبار المنهج غايات أو أهداف أو خبرات تعليمية فقط لأن كل منها لا يمثل سوى عنصر من عناصر المنهج. وتخطيط المنهج هو العملية التي تم فيها جمع وتصنيف واختيار وتركيب المعلومات ذات العلاقة بالموضوع من مصادر متعددة من أجل تصميم هذه الخبرات التي تساعد الباحثين على تحقيق أهداف المنهج، (سعادة، ٢٩٨٤: ٦١-٦٢).

بعد تحديد الباحث لمشكلة البحث قام الباحث بالعديد من الدراسات الإستكشافية لمنطقة البحث حيث تم الإستطلاع ومعرفة البيئة الإجتماعية والأوضاع الإقتصادية لسكان القرية. كما تم التعرف على المجتمع المحلي للدراسة وعلى المنطقة الجغرافية والإدارية لهذا المجتمع وذلك بحكم تدرسية بالمنطقة.

وقام الباحث بعد ذلك بالإتصال بالجهات الرسمية كالمجلس القروي والمركز الصحي والمدارس والجهات الشعبية كالمخاتير، وتم مشاركة أبناء القرية في المناسبات المختلفة والإعتماد على المنهج الأنثربولوجي وهو العيش داخل المجتمع ومشاركته وأخذ الملاحظة المنبثقة من العمل الميداني الذي قام به

الباحث. كما أن الباحث عمد إلى استخدام أساليب وأدوات أخرى مساعدة نظراً لقلّة الأدبيات التي تناولت موضوع الواقع الإقتصادي.

ولهذا فإن طريقة البحث المتبعة هي طريق الملاحظة بالمشاركة وإلى جانبها ثم استخدام أساليب أخرى مساعدة.

الملاحظة بالمشاركة: والتي تعتبر من أهم مقومات البحث الأنثروبولوجي. فكثير من الأحداث يصعب فهمها من خلال المقابلة أو التفسير النظري لذلك. فعيش الباحث وبنفس ظروف المجتمع يساعده على فهم كثير من الأمر. ولقد تمكن الباحث من الإتصال بالمجتمع من خلال عمله كمدرس في المنطقة والذي ساعده كثيراً في الحصول على المعلومات وكذلك من خلال الزيارات اليومية التي قام بها الباحث والإقامة داخل مجتمع الدراسة من ١٠/٦/١٩٩٥-٢٠/٨/١٩٩٥ ومن ١١/١٢/١٩٩٥-٢٥/١/١٩٩٦ وذلك من أجل الوقوف عن كثب على أوضاع القرية الإقتصادية والإجتماعية صيفاً وشتاءً.

أما الأساليب الأخرى التي استخدمها الباحث في جمع معلوماته هي:

١- المقابلات الشخصية: إذ تم الحصول من خلالها على قدر كبير من المعلومات حول الواقع الإقتصادي والإجتماعي وعمل المرأة والملكية وأعداد العمال المحليين والعمالة الوافدة وأعداد العاطلين عن العمل. ولقد اشتملت المقابلات على أسئلة تتضمن إجابة ذات دلالة وارتباط بهدف الرسالة.

٢- الدراسات الأدبية: اشتملت على كتب ورسائل ماجستير ومراجع أنثروبولوجية.

٣- السجلات والوثائق: تم التعامل مع سجلات المجلس القروي الذي قام بتزويدي بعدد الوحدات الزراعية ومالكينها.

٤- الخرائط: تم الإعتماد على المخطط التنظيمي للقرية والذي زودت بصورة عنه من هندسة البلديات في الشونة الشمالية.

الفصل الثاني

الموقع والملاحة الاكولوجية

- مجتمع البحث وموقع القرية
- الطبيعة الجغرافية للقرية
- الموارد الطبيعية
- أهم الظواهر الطبيعية
- القرى والتجمعات القريبة

© Arabic Digital Library - Mansoura University

الفصل الثاني

الموقع والملامح الاكولوجية

١- مجتمع البحث وموقع القرية:

تقع قرية الزمالية في الجزء الشمالي الغربي من المملكة الاردنية الهاشمية (ربايعه، ١٩٨٢: ٢٣)، وهي قرية ريفية جميلة هادئة، وتتبع ادارياً للواء الاغوار الشمالية. وباستخدام عداد السيارة تبين للباحث ان القرية تبعد عن مركز اللواء (الشونه الشماليه) حوالي ١٢ كم، وعن بلدة المشارع التي تقع الى الجنوب منها حوالي ٨ كم، وترتبط القرية مع بلدة المشارع بالعديد من المنظمات الزراعية مثل اتحاد المزارعين ومؤسسة الاقراض الزراعي. وبالنسبة لمعبر الاردن الشمالي مع اسرائيل فانه لا يبعد عن القرية سوى ٢.٥ كم والمار من بلدة الشيخ حسين. وهناك طريق موصلة ما بين الزمالية والمعبر مباشرة من خلال قرية الحراوية المجاورة. ولواء الكورة اقرب المناطق لقرية الزمالية التي تعتبر حلقة وصل بينه وبين لواء الاغوار الشمالية. فالشارع الرئيسي الوحيد الذي يربط لواء الكورة بالاغوار الشمالية يمر من الطرف الشمالي الشرقي للقرية حيث يلتقي الشارع مع الطريق المؤدي من الشونه الشماليه الى المشارع ومن ثم الى جنوب الاردن ويسمى هذا التقاطع من الطرق بمثلث الزمالية، وتبعد القرية عن مركز لواء الكورة (بلدة دير ابي سعيد) حوالي ١٢ كم وعن قرية زمال التي تقع شمال شرق مركز اللواء حوالي ٢٠ كم. حيث تعتبر قرية زمال الاصل بالنسبة للزمالية لأن اول من سكنها في القرن العشرين هم مزارعو أهل زمال ونسب اسم القرية الحديثة الى اسم الام زمال فسميت بالزمالية، ويعتمد سكان القرية في حياتهم المعاشية على الزراعة بشكل أساسي.

وأفاد كبار السن أن القرية لا تبعد عن مدينة بيسان في فلسطين سوى بضع كيلومترات، إذ كانوا يقطعون المسافة بين قريتهم ومدينة بيسان بنصف ساعة، وكانت تربطها علاقات اجتماعية وتجارية قبل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨. وكانت مدينة بيسان اقرب لهم من مدينة اربد. وتبعد القرية عن قرية طبقة فحل الاثرية حوالي ٧ كم، حيث دارت آخر معركة بين المسلمين والروم في طبقة فحل وسميت بمعركة طبقة فحل. ويذكر بعض الباحثين (كريم، ١٩٩٠: ١١٦) بأن منطقة الاغوار الواقعة بين طبقة فحل وبيسان قد شهدت نشاطاً زراعياً ملحوظاً خلال الحقب الاسلامية كما تؤيد ذلك حفريات المواقع التي استعملت لتصنيع السكر، وتتميز هذه المنطقة بخصوبة التربة ووفرة المياه. وهذا الموقع الجغرافي والاستراتيجي بين المدينتين المذكورتين اهلا المنطقة لاستمرارية الاستيطان فيها عبر العصور.

يبلغ عدد سكان القرية حسب احصائيات عام ١٩٧٩ (٦٦٦) نسمة، وعدد المساكن ١٢٥، وعدد الأسر ١٠٧، وفي عام ١٩٩٤ بلغ عدد السكان فيها ١٠٣٤ نسمة وعدد الأسر ١٥٤ وعدد المساكن حوالي ١٩٧ منزلاً.

وبالمقارنة مع الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦، وجد ان عدد سكان القرية حوالي (٨٥٠) نسمة وعدد المساكن ١٧٠ منزلاً وعدد الاسر ١٣٧ اسرة.

ولقد تبين أن سبب هذا التفاوت أن كثيراً من أهالي القرية قد سجلوا دفاتر عائلات ابنائهم في الزمالية، مع إن هؤلاء الأبناء هاجروا من القرية وعادوا الى قراهم الأصلية، طامعين في إعادة توزيع الاراضي من قبل سلطة وادي الأردن. إذ أن سلطة وادي الأردن هي الهيئة المسؤولة عن توزيع الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار. وحسب المعلومات المتوفرة في المجلس القروي تبين أن مساحة القرية

٥٢٢٩ دونم وتبلغ نسبة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة (ليمون، برتقال، رمان وزيتون... الخ) حوالي ٤٠٪ من المساحة الكلية معتمدة على مياه الري. وتزرع بقية الأراضي بالخضروات والحبوب بمختلف أنواعها معتمدة على مياه الري باستثناء ما نسبته ١٢٪ التي تعتبر أرض بعلية.

٢- الطبيعة الجغرافية للقرية:

تقع القرية ضمن الوادي الأخدودي المار بالأراضي الأردنية من مصب نهر اليرموك حتى خليج العقبة. وتعتبر من ضمن المنطقة الفيضية بوادي الأردن الأدنى في الشمال، حيث يقع هذا القسم من الوادي الأخدودي تحت منسوب سطح البحر من -٢١٢م عند بحيرة طبريا إلى -٣٩٠م على رأس البحر الميت، ويتألف سطح الوادي بأكمله من رواسب فيضية بحرية سائبة أو قليلة التلاحم تراكمت عبر الحقب الجيولوجية الطويلة حتى بلغ سمك الطبقات الرسوبية ما يزيد على ٧٠٠م. وتغطي التربة الحمراء أغلب أرض القرية (بحيري، ١٩٩١: ٨٥-٨٩).

وتتميز أرض الغور بأنها أرض سهلية وخصبة وهي من أخصب الأراضي في الأردن. وتقع منطقة الأغوار بين مرتفعات نابلس والخليل (سلسلة جبال بلاد الشام الغربية) وبين سلسلة جبال الأردن الشرقية ممثلة بجبال لواء الكورة وعجلون (البحيري، ١٩٩١: ٨٥-٩٠).

ويتخلل قرية الزمالية وادي أبو زياد الذي يقسمها إلى قسمين شمالي وجنوبي وكان مجرى الوادي في الشتاء يشكل عقبة اتصال بين شطري القرية، وبقي الأمر كذلك حتى تمكن المجلس القروي من بناء عبارتين صندوقيتين تربطان شطري القرية معاً. وما زال هذا الوادي يشكل خطراً في فصل الشتاء وخاصة على البيوت القديمة التي تقع على طرفي الوادي مما يعرضها لجرف سيول المطر في فصل الشتاء. وهذه البيوت ليست ملائمة للسكن لأنها مبنية من الطوب الطيني.

ويزيد طول الوادي عن عشرين كيلومتراً حيث يمتد من اراضي دير ابي سعيد باتجاه قرية الزمالية ماراً من وسطها وتنتهي معالم الوادي عند منطقة الزور التي تقع على جانبي نهر الأردن. وهناك عدد من ينابيع المياه التي تغذي الوادي وأهمها العين البيضاء، ويضيف كبار السن أن أهالي القرية كانوا يعتمدون على مياه هذه العيون المتدفقة عبر الوادي بصورة دائمة، وكانوا يروون مزارعهم ومواشيهم منها بالإضافة إلى الاعتماد عليها في مياه الشرب والطهي والغسيل وكافة الاستخدامات المنزلية. وكان الأهالي يشتركون في تنظيف مجرى الوادي لتبقى مياهه عذبة وصالحة للشرب (زيادة، ١٩٩٠: ٨٩-٩٠). كانت تمر مياه الوادي من بين البيوت السكنية، وبسبب جريان المياه بصورة دائمة لم يقيم الأهالي بحفر الآبار لتجميع المياه فيها، كما كانوا يفعلون في بلادهم الأم. وكان يتفرع من الوادي قناتان، أحدهما تتجه شمالاً والأخرى تتجه جنوباً، مارةً من أمام بيوت القرية، والتي اعتمدت على طريقة تُرضي جميع سكان القرية في توزيع المياه. إضافة إلى أهل قرية كفر الماء الذين نزلوا في فترة لاحقة إلى القرية.

ولاحظ الباحث أن مياه العين ما زالت تتدفق عبر الوادي وتستخدم في ري المناطق الشفاغورية وذلك من خلال تركيب ماتورات لرفع المياه إلى أعلى، أما المياه المنحدرة باتجاه القرية فهي غير صالحة للشرب، حيث يلقى بها الأوساخ والأوراق ونفايات البيوت البلاستيكية، بالإضافة إلى عبث الأطفال، والعمال الوافدين الذين يغسلون ملابسهم فيها، وبالرغم من ذلك تقوم بعض النساء بغسل الأواني والملابس من مياه الوادي الملوثة. ويقوم بعض المزارعين بغسل بعض المنتجات الزراعية من مياه الوادي قبل القيام بعملية بيعها في السوق.

وهناك وادي الدالية الذي يمر من منتصف الوحدات الزراعية لقرية الزمالية مخترقاً روض خلة سلمان وحتى منطقة الزور على نهر الأردن. وإلى الجنوب منه

وادي الحمة ووادي ابو صالح.

ويقع جزء من الأراضي التابعة لقرية الزمالية في المنطقة الشفا غورية ويتبع ادارياً لواء الكورة، ولكنها تخضع لسلطة وادي الأردن من حيث توزيع المياه وتوزيع الأراضي، وتدفع رسوم الى مجلس قروي الزمالية وتبعد هذه الأراضي عن القرية حوالي ٦ كم. حيث تقع هذه الأراضي الشفا غورية على الشارع الرئيسي المار شرق القرية والمتجه من الشونة الشمالية الى بلدة المشارع ومن ثم الى الغور الجنوبي.

وإلى الغرب من التجمع السكني للقرية تمر قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله) التي تخترق القرية من الشرق الى الغرب، وتتقاطع القناة مع وادي أبو زياد، ولكن المياه المنحدرة من الوادي لا تختلط بمياه القناة، بل تمر من أسفل القناة، فجميع الأراضي الواقعة غرب القناة هي وحدات زراعية تمتد حتى (الشريعة) عند نهر الأردن. وبعد فتح قناة الغور الشرقية والتي استمرت من عام ١٩٥٨-١٩٨٨م قامت سلطة وادي الأردن بتوزيع الأراضي وتقسيمها الى وحدات زراعية معتمدة على اسس معينة في التوزيع. وعملت على تقسيم هذه الأراضي الى وحدات زراعية حيث تختلف مساحة كل حوض عن الآخر (ظاهر، ١٩٨٨: ١٢٠-١٥٠)، ومن الأحواض الموجودة في القرية: حوض وادي ابو زياد الشمالي والجنوبي والأوسط، وحوض المحمولة وحوض البصيلة والحراوية وحوض الزور والشقاق والرصانة وزور يونس والعقد الغربي، والعقد الشرقي والمدراج الشمالي والجنوبي وحوض النباع وحوض المنقطعة.

٣- الموارد الطبيعية:

يعتمد سكان القرية في معيشتهم على الزراعة وتربية الحيوانات والوظائف الحكومية والتجارة بالإضافة الى بعض المهن الأخرى. يشكل سكان القرية مجتمعاً

قروياً زراعياً رعوياً بسيطاً. فالزراعة عندهم تمثل عماد الحياة وعصبها، إذ يعتمد معظمهم سواء كانوا ملاك أراضي أو عمالاً أو محاصصة على المنتج الزراعي (غنام، ١٩٩٠: ٥١-٥٤).

في بداية الاستقرار ركز السكان على زراعة الحبوب مثل القمح والشعير وكانت تستخدم كغذاء لهم وعلفاً لحيواناتهم، إذ تميزت حياتهم بالبساطة بعيداً عن التعقيد (غنام، ١٩٩٠: ٥١-٥٤). ولكن الزراعة أخذت في التقدم بفضل مشروع قناة الغور الشرقية والاتصال بالمدن والهجرات الفلسطينية القسرية الى الأردن والتقدم التكنولوجي والتعليمي والزراعي ودخول العمالة الوافدة الى سوق العمل الأردني. فبعد فتح قناة الغور الشرقية أخذ المزارع يزرع انواع مختلفة من الاشجار والحبوب والخضروات مثل الليمون والموز والبرتقال والمان والزيتون والتوت حيث عرفت في فترة ما ببلد التوت، أما الآن فأشجار التوت قليلة. بدأت تتسع زراعة الخضروات مثل البصل والباذنجان والفلفل والفاصولياء... الخ، وقلت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب (القمح والشعير والذرة) وغدا السكان مستوردين لهذه الحبوب من السوق بدل الاكتفاء الذاتي الذي كانوا يتمتعون به سابقاً. تعتمد الزراعة على مياه الري من قناة الغور الشرقية او من الينابيع اما الاعتماد على مياه الأمطار فهو قليل وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي تعمل على زيادة تبخر الماء. وبسبب انتشار الزراعة المكثفة والرعية في توفير خضروات في غير مواسمها، وهذا يتطلب الاعتماد على مياه الري.

وبسبب ارتفاع نسبة التبخر فقد قامت سلطة وادي الاردن مؤخراً باعتماد طرق جديدة للري والاستغناء عن القنوات الفرعية التي تصل الى الوحدات الزراعية والمتفرعة من قناة الغور الشرقية، وذلك من خلال تركيب مضخات تسمى (الروزرايز) اي عن طريق الضخ بواسطة أنابيب، إذ تم تركيب العديد من المضخات

على قناة الغور الشرقية لتعيد ضخ المياه بواسطة مواسير بدل القنوات، وتساعد هذه الطريقة في عملية الري بالتنقيط حيث تقلل من كميات المياه الضائعة نتيجة التبخر وبهذه الطريقة تكون المياه أنقى وأنظف. وإلى جانب الزراعة يعتمد قسم من المزارعين على تربية الحيوانات مثل الماعز، والأغنام، والأبقار، بالإضافة إلى تربية الطيور (الدواجن، البط، الحمام، الإوز) ويقوم المزارعون بالاستفادة من منتوجات هذه الحيوانات والطيور. ومن خلال البحث الميداني تبين أن هناك قسماً من السكان يزيد عددهم عن اثني عشرة أسرة تعتمد على تربية الحيوانات في حياتها الإجتماعية والإقتصادية. يقوم السكان بتصدير منتوجاتهم الزراعية والحيوانية إلى مدينة إربد وعمان، ويمارس بعض السكان التجارة المحلية داخل القرية وذلك من خلال فتح بقالات. والبقالات الموجودة في القرية صغيرة لا يتجاوز ما فيها قيمة الألف دينار، وهناك بقالتان قدمت لهما التنمية الاجتماعية قروضاً من أجل تحسين أوضاع الأسر المالكة لها. ويمارس السكان بعض المهن الأخرى مثل البناء، العمل في المخابز والوظائف الحكومية.

٤- أهم الظواهر الطبيعية:

من أهم الظواهر الطبيعية التي تبرز في القرية هو وادي أبو زياد وقد لاحظ الباحث أن هذا الوادي يشكل مصدر تهديد صحي الآن وذلك بسبب سوء استخدام المياه ورمي القاذورات واستخدام المبيدات الكيماوية الضارة بالمزروعات والأطفال الذين يعبثون بالمياه.

ولاحظ الباحث أن الوادي يأخذ شكلاً إهليجياً من امتداده حتى نهايته إذ يقدر الباحث عمقه في بعض المناطق حوالي ٢٠٠م وعرضه حوالي ٣٠٠م. ثم يأخذ في الضيق حتى يصل عرضه في بداية قرية الزمالية إلى حوالي ١٠٠م وعمقه ٤٠م، وفي نهاية القرية وتحديداً بالقرب من البيوت السكنية يصل عرضه إلى حوالي ٤٠م

وعمقه ١٥م. ويمر فوق الوادي جسر اسمنتي وطريق معبدة تربط الشونة الشمالية مع المشارع. وكلما اتجهنا غرباً يأخذ الوادي بالانحسار التدريجي، فعند التقاء الوادي مع قناة الغور الشرقية يتقلص عرضه الى حوالي ١٥م ويصل عمقه الى ٧م. وهناك وادي آخر هو وادي الدالية والذي سمي بهذا الاسم لوجود شجرة دالية فيه. وهذا الوادي يمتد من مرتفعات الكورة في قرية جفين مخترقاً منطقة روض خلة سلمان حتى يصل إلى الشريعة. ويأخذ هذا الوادي بالانحسار التدريجي كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب حتى ينتهي بالقرب من الشريعة إذ يبلغ طوله حوالي ١٧كم. والى الجنوب من هذا الوادي هناك وادي ابو صالح وادي الحمة (حمة ابو ذابلة)، حيث تجري مياه دائمة من هذا الوادي ولكن كمية المياه المتدفقة في هذا الوادي أقل من المياه المتدفقة في وادي أبو زياد. ويعتبر السكان المحليون مياه الحمة مياهاً معدنية مباركة حيث يذهب إليها العديد من المواطنين من أجل العلاج والاستشفاء من الأمراض.

وهناك وادٍ آخر يسمى وادي ابو الدبر يمتد من مرتفعات الكورة ويخترق قرية الزمالية ويتشعب في وسط اراضي القرية الى فرعين ويستمران في التفرع حتى يلتقيان غرب قناة الغور الشرقية في منطقة روض ابو الدبر. ويصل امتداد هذا الوادي حتى يلتقي بنهر الأردن. وادي الساخنة حيث يقع الى الجنوب من وادي الحمة. وهذه الوديان تجري فيها المياه في فصل الشتاء وقسم منها تجري فيه مياه العيون في فصل الصيف .

وفي القرية العديد من عيون الماء الجارية مثل عين عيد وعين التينة التي تقع شرق القرية وسميت كذلك بسبب وجود شجرة تين بالقرب منها. وعين أبو الدبر نسبة الى وادي أبو الدبر. كذلك عين الدالية والعين البيضاء وعين القطارة وهي عين ماصية تتجمع فيها المياه فقط بالاضافة لعين البصة وعين النباع.

وتختلف هذه العيون في كميات المياه المتدفقة منها ومدى الاستفادة من مياهها في الحياة اليومية وري الماشية. أما بالنسبة لاستخدامات مياه هذه العيون في الزراعة فهي ضئيلة .

أما قناة الغور الشرقية التي تعتبر أساس الحياة والعمل الزراعي والاستقرار، فهي تخترق القرية من الشرق الى الغرب. ويبلغ طولها داخل حدود اراضي القرية حوالي ٧ كم وتحيطها من الجانبين الشرقي والغربي الوحدات الزراعية.

وفي الجزء الغربي من القرية، يوجد نهر الأردن الذي يفصل بين الأردن وفلسطين. ويستخدم المزارعون مياه النهر في ري العديد من الوحدات الزراعية الواقعة بالقرب من النهر.

٥- القرى والتجمعات القريبة:

تعتبر قرية الزمالية منطقة تجمع عمالي وذلك لموقعها المتوسط بين عدد من القرى في منطقة الأغوار بالإضافة لقربها من لواء الكورة. وقد جاء معظم سكان القرية أصلاً من لواء الكورة (زمال، وكفر الماء ودير أبي سعيد) حيث يستعين سكان لواء الكورة بعمال قرية الزمالية وخصوصاً لزراعة البصل في منطقة ارخيم ومرحبا ودير ابي سعيد.

وقرب القرية لمعبر الأردن الشمالي (معبر الشيخ حسين) مع إسرائيل أعطى المنطقة أهمية خاصة حيث ارتفعت اسعار الأراضي وأصبح المعبر مكاناً يقصده الزوار للتعرف على طبيعته. ولقد ذكر كبار السن للباحث أن هناك مشروعاً قيد الدراسة لفتح طريق بين الأردن واسرائيل تمر من اراضي قرية الزمالية حيث يتراوح عرض هذا الطريق ٦٠ متراً. وقد قامت سلطة وادي الأردن في الفترة الأخيرة بتخمين وتقدير قيمة بعض الوحدات الزراعية وتكاليف الأشجار فيها لشق

الطريق من خلالها وعمل مجمع للشاحنات المارة من الأردن لفلسطين وبالعكس. هذا بالإضافة الى العديد من النقاط العسكرية والامنية الموجودة بالقرب من القرية وعلى الحدود مع اسرائيل حيث توجد هناك نقطة تفتيش على مثلث الزمالية. وفي المنطقة الشرقية من القرية يوجد العديد من بيوت الشعر الدائمة حيث يقوم أصحابها بتربية الأغنام ويطلق عليهم اسم القطاطوة ويصل عددهم ٤٩ نسمة. حيث يقوم هؤلاء البدو بشراء بقايا ومخلفات المنتجات الزراعية لأغنامهم. فيقوم بعض المزارعين ببيع المحصول قبل القطف للبدو وذلك لأسباب تتعلق بالسوق كون الأسعار تكون منخفضة في كثير من الأحيان فيضطر المزارع لبيع المحصول للبدو او لأصحاب الأغنام حيث يقوم هؤلاء باستخدام المحصول الزراعي للرعي. ويدرس ابناء البدو في مدارس القرية ويتعالجون في المركز الصحي التابع للقرية. وقد تم احصاؤهم كسكان اصليين في القرية من قبل الاحصاءات العامة وكذلك من قبل الباحث.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للقرية

- التطور السكاني والعمراي للقرية

- الهجرات المؤثرة

- أهم الأحداث التاريخية

- تطور المؤسسات في القرية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثامن

التطور التاريخي للقرية

١- التطور السكاني والعمري للقرية:

كانت منطقة الأفوار شبه خالية من السكان في بدايات القرن العشرين ذلك كون المنطقة كانت موبوءة بمرض الملاريا ومليئة بالحشرات الضارة كالذباب والقارص. فضلاً عن تعرضها إلى خطر مهاجمة القبائل البدوية لها وللمناطق المجاورة (مندي، ١٩٩٠: ٥)، وبالأخص عشيرة الغزاوية، وذكر الحاج (ر.ش) للباحث أن العديد من المشاكل قد وقعت بين عشيرة الغزاوية وأهل الكورة خصوصاً عام ١٩١٣ مما أدى إلى مقتل اثنين من أهل الكورة. فنشأت علاقات عدائية بين الطرفين واستمرت حتى تم الصلح بينهما وذلك بزواج عبد الله كليب الشريدة ابن زعيم الكورة من ابنة شيخ الغزاوية وبهذا الزواج انتهت العلاقات العدائية بين الطرفين.

وعن نشوء القرية الحديثة في العشرينات من هذا القرن تحدث للباحث مجموعة من كبار السن وهم أصلاً من قرية زمال مثل السيد خالد الحجى الدراوشة والسيد شلاش عبد الله الخطايبه، فقالوا (جاء يوماً مدير دائرة الأراضي والمساحة في عجلون واسمه علي الكايد، فقام بزيارة قرية زمال، ورأى محدودية أرضها وحب أهلها للزراعة فخيرهم بين أربعة مناطق في المملكة وهي: خو، وأم الجمال، والخصاصري، والأفوار، فقام سكان القرية بتفويض أربعة من رجال القرية ليروضوا الأرض ويختاروا الأفضل منها، وسار الأربعة لاختيار منطقة ما، فوقع اختيارهم على أراضي الغور متخذين من المثل العربي حكمة لهم (على الميه وانزل يا علي)

وبعد الاختيار نزلوا الى الشونة الشمالية حيث كان علي الكايد بانتظارهم هناك. وقام بإعطاء الأرض إلى أهل زمال. ولقد وافقت ٢٦ أسرة على أخذ أرض في منطقة الأغوار وكان ذلك في العشرينات من هذا القرن مقابل عشر الإنتاج، إلا أن عملية الفرز الأراضي في القرية كانت بعد عام ١٩٢٦. وأخذت هذه الأسر باستغلال الأراضي التي أعطيت لها ولكنها لم تستقر في بداية الأمر بسبب العلاقات العدائية الموجودة بين الفلاحين والبدو. كان أهل زمال متحدين معاً ويداياً واحدة وامتكتافين في السراء والضراء، ينزلون معاً من قريتهم التي تبعد عن الأرض الجديدة حوالي عشرين كيلو متراً، كلُّ معه فدانته وأدوات الحراثة والبذار ويقوم بحراثة أرضه، وكانت أراضي الأغوار مليئة بأشجار السدر والدوم والقصيب ولا يوجد بيوت سكنية باستثناء بيوت الشعر التي كان يقطنها البدو. كانت أرض الغور (سليخ) أي بدون زراعة. ويضيف كبار السن متحدثين عن المشاكل والمتاعب التي ألمت بهم وعانوا منها، حيث العدا مع البدو وتعرضهم للسراقات من قبل قطاع الطرق واللصوص، إلا أن أهل زمال وجدوا حلاً لذلك، وواجهوا المصاعب والتحديات من خلال اتحادهم وقيامهم بتوقيع عريضة تنص على أن يتعاونوا معاً وبالأخص في حال سرقة أو فقدان فدان أي منهم.

ولقد أكد كبار السن بأن أهل زمال لم يستقروا في الأرض الجديدة، وكانوا يحضرون لزراعتها نهاراً ويعودون إلى القرية مساءً، وفي فصل الصيف يحضرون مع أسرهم للقيام بعملية الحصاد ومعهم حيواناتهم من أغنام وأبقار يحصدون في النهار وفي المساء يذهب الجميع إلى منطقة (عراق رشدان) التي تبعد عن الأرض الجديدة حوالي سبعة كيلو مترات، وكانت تقيم الأسر في المغارة الموجودة داخل (عراق رشدان) أما بالنسبة لحيواناتهم فكانت في الخارج أمام المغارة وتحت

حراسة مشددة حيث يتناوب الرجال في الليل على حراستها. وبعد ان تجري عملية الحصاد وتجهز الحبوب كان يتم نقلها الى قرية زمال ويعودوا مع عائلاتهم وحيواناتهم إلى القرية.

ويضيف كبار السن أنه وبعد عام ١٩٣٠ تغير الوضع حيث استقرت عائلات أهل زمال في المنطقة وبدأ يطلق على المكان الذي استقروا فيه اسم الزمالية، حيث أخذوا باقتلاع اشجار السدر والدوم والقصيب والاشواك من أراضيهم وزرعها بالحبوب (القمح، الشعير، الذرة) التي كان يعتمد عليها الناس في غذائهم واطعام حيواناتهم.

أخذ السكان في هذه الفترة (١٩٣٠-١٩٣٩) ببناء بيوتهم بأنفسهم من الحجر والطين متعاونين معاً في احضار الحجارة والأخشاب والتراب من أجل عملية البناء، وكانت النسوة تساعد الرجال في بناء البيت وذلك من خلال تجهيز الطعام وعمل الطينة لهم. كانت مواد البناء المستخدمة تجهز من البيئة نفسها او من مناطق مجاورة حيث يتم احضارها على الدواب او على أكتاف الرجال وخاصة الأخشاب التي كانت تحضر في الغالب من منطقة لواء الكورة. لقد كان سقف البيت يصنع من القصيب مدعماً بجسور خشبية، ولكن بعد فترة استخدمت الجسور الحديدية بدل الأخشاب حيث كانت تحضر من بيسان في فلسطين، وكان يراعى في بناء البيت وجود إكوارة (مكان لخزن الحبوب) وحوش وهو مكان تنام فيه الحيوانات، إضافة إلى تخصيص مكان داخل البيت نفسه كمنام للحيوانات وقت الشتاء. لقد أخذ أهل الزمالية هذا الطراز من البناء من بيئتهم الأصلية في قرية زمال، إذ كان البناء المستخدم من الحجر والطين، (قوابعه، ١٩٨٦: ١٥١).

وتكونت اسر أهل زمال التي نزلت الى منطقة الأغوار من العشائر التالية:

عشائر أهل زمال

عشيرة الدراوشة عشيرة الخطايبه عشيرة بني سلامة عشيرة المساعدة

ولقد ذكر كبار السن للباحث في قرية الزمالية أنه بعد استقرار أهل زمال في المنطقة تبعهم أهل كفر الماء وسكنوا في منطقة مجاورة لأهل زمال. واتحد الطرفان وتكاتفوا معاً حيث كانوا يعتبرون انفسهم يداً واحدة في مواجهة البدو، وذكر الحاج راشد شقيرات أن نزول أهل كفر الماء كان في بداية الأربعينات من هذا القرن وأقاموا مساكنهم في القرية من الحجر والطين. وذلك من أجل استغلال اراضيهم الزراعية الموجودة في المنطقة. وكان وادي أبو زياد والمار من القرية والذي يخترقها من الشرق الى الغرب يفصل بين أهل كفر الماء وأهل زمال. ويروي الطرفان مزرعاتهم وحيواناتهم ويشربون من ماء القناة العذب، حيث يقوم السكان بتنظيف دوري لمجرى الوادي كل أمام بيته ويتعاون أهل القرية بتنظيف مجرى الوادي الواقع خارج البيوت وحتى منبع المياه (العين البيضاء).

ولقد ذكر السيد شلاش الخطايبه وخالد الدراوشه أن أهل القرية قاموا ببناء بعض البيوت ذات القناطر القوسية، وهذا البناء يتأثر بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لصاحب المسكن. فكلما زاد الثراء زادت القناطر وزادت سعة البيت. لقد كانت جدران هذا البيت عريضة شيئاً ما وكانت عملية بناء مثل هذه البيوت تستغرق فترة طويلة. وكان هذا البيت يستخدم كمضافة. وكان شكل هذه القناطر قوسي، ويخصص في داخل البيت مكان لتخزين الحبوب وهو المعروف (بالكوارة)، ويكون في البيت عدة كواير لتخزين الحبوب والطحين فيها، بالإضافة إلى مكان في زاوية البيت لوضع الأدوات الزراعية المستعملة في الحياة اليومية. كانت المسافة

بين كل قنطرة وأخرى حوالي متر ونصف، واختلف عدد القناطر من بيت الى آخر متراوحة بين قنطرتين الى اربعة قناطر وفي هذه الفترة وبعد أن تمكن الاهالي من الاستقرار اكثر، زاد بناء بيوت القناطر والعقود كتطوير لبناء البيت العادي. أما عن العقود فكانت جدرانها أكثر سمكاً من جدران البيوت العادية والبيوت ذات القناطر، وكان يخصص هذا العقد لتخزين التبغ. لقد كان يراعى وجود كوة واحدة (طاقة) او أكثر للتهوية وانزال التبغ وأحياناً كان يستخدم هذا العقد كمسكن للعائلة.

لقد كانت ارضيات هذه البيوت تتكون من الطين والتبن حيث تقوم النساء بتميليسها بواسطة المدلك (حجر ملس). وتتصف هذه المساكن بأنها تقاوم تقلبات الطقس لسماكة جدرانها.

وتشير غنام في دراستها لقرية الحراوية المجاورة لقرية الزمالية (غنام، ١٩٩٠:٤٩) أن قرية الحراوية استقبلت عام ١٩٤٨ أعدادا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم بسبب الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ويؤكد كبار السن في القرية على لجوء الفلسطينيين لقريتهم إذ يقدر عدد الذين وصلوا القرية أكثر من ألفي لاجئ فلسطيني. لقد سكن قسم من هؤلاء اللاجئين في أطراف القرية حيث بنوا خيامهم وبيوت الشعر، أما القسم الآخر منهم فقد سكن في بيوت القرية وذلك لأن العديد من سكان القرية الأصلية قاموا بتفريغ بعض غرفهم وإسكان اللاجئين الفلسطينيين فيها. لقد استقبل هؤلاء الفلسطينيين بحفاوة كبيرة من أهل القرية، حيث أعطى قسم من الفلاحين جزءاً من أرضهم على حصة لأخوانهم الفلسطينيين ليقوموا بزراعتها من أجل تأمين الغذاء لأسرهم. لقد أكد للباحث العديد من الفلسطينيين بأن معاملة أهل القرية لهم كانت رائعة حيث شبهوها بمعاملة الأنصار للمهاجرين في هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، فعند قدوم

هؤلاء اللاجئين كان الموسم حصاداً، فاشتغل بعضهم عند الفلاحين بالأجرة من أجل تأمين قوتهم وقوت عيالهم. وكانت غالبية اللاجئين من منطقة بيسان التي لا تبعد عن القرية سوى بضع كيلومترات. وكانت تربطهم بأهل القرية علاقات تجارية واجتماعية قبل العدوان الاسرائيلي، وأكثرية هؤلاء اللاجئين من الغوارنه الذين كانوا يعملون بتربية الحيوانات قبل الاحتلال حيث قاموا باحضار حيواناتهم من ماعز وأغنام وأبقار معهم. وبعد استقرارهم ادخلوا طرازاً جديداً من بناء البيوت للقرية. لا يستغرق لبناء البيت أكثر من ثلاثة أيام. وكان يستخدم في بناء البيت الطوب الطيني المصنوع من التراب والتبن. وهذا الطراز من البناء كان مستخدماً في فلسطين. لقد كان سقف البيت مصنوعاً من القصب ومدعماً بالأخشاب ومغطى بالتراب والقش ثم الطين (غنام، ١٩٩٠: ٦٦ - ٦٧).

وفي عام ١٩٦٧، استقبلت القرية أفواجاً جديدة من النازحين^(١) الفلسطينيين من الضفة الغربية بعد احتلال اسرائيل لباقي فلسطين اثر حرب حزيران. فعندما جاء هؤلاء النازحون الى القرية وجدوها خالية من الفلاحين واللاجئين، فلم يبق فيها الا عائلة واحدة هو بيت شلاش الخطايبية حيث فر جميع الأهالي من القرية اثر الحرب تاركين بيوتهم وأملاكهم. وعادوا الى قراهم الأصلية في كفر الماء وزمال وصاحبهم العديد من العائلات الفلسطينية التي كانت عندهم. أما القسم الآخر من اللاجئين فقد فر الى مدينة اربد ومناطق أخرى بعيدة عن الأغوار (ربايعة، ١٩٨٢: ٨٠). ولم يعد سكان القرية واللاجئون الى القرية باستثناء مجموعة قليلة ولكنهم وجدوا بيوتهم وقد سكنها النازحون، فقاموا بتأجيرها لهم. وما زالت هناك بيوت مؤجرة بدينار واحد حتى الآن. ويرى السيد شلاش الخطايبية أن المنطقة استمرت شبه خالية من السكان الأصليين خلال حرب الاستنزاف التي استمرت بعد حرب

(١) سيتم تعريف من هو اللاجئ والنازح.

١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠. وخلال هذه الفترة الزمنية عاد قسم من الأهالي الى القرية ولكنهم استمروا في زراعة أرضهم دون الاستقرار بها بسبب الأوضاع العسكرية. فقد كان الفلاحون يزرعون الأرض ثم يرجعون الى قراهم الأصلية. أما بعد حرب ١٩٧٣ وبعد استقرار الأوضاع العسكرية شيئاً ما، عاد قسم كبير من العائلات الأردنية واللجئيين إلى القرية للعناية بأرضهم، ولقد أشارت دراسات حول منطقة الأغوار بينت فيها، إلا أن حدوث طفرة النفط في الخليج ساهم في هجرة الكثير من العمالة الأردنية الموجودة في القرية إلى المدن والعمل في مجالات اقتصادية أخرى غير الزراعة، ذلك لأن أجره العمل الزراعي قليلة مقارنة بالأعمال الأخرى، مما أوجد فراغاً ونقصاً في الأيدي العاملة. فكان لا بد من إيجاد عمالة أخرى لتحل محل العمالة المهاجرة، فتم استخدام عمالة مصرية وعربية أخرى لتحل محل الأيدي المحلية (جهاد، ١٩٨٥؛ ظاهر، ١٩٨٩).

٣- الهجرات المؤثرة:

إن بساطة القرية تتجلى في بيوتها ومجمل حياتها وتفاعل أفرادها الذي تمثل بمتطلبات المعيشة خصوصاً الحصول على لقمة العيش. لقد استقبلت القرية العديد من الهجرات خلال القرن العشرين من قرى مختلفة. فمن منطقة شبه مقفرة لا يوجد فيها الاقلة من بيوت الشعر الى منطقة يصل تعداد سكانها في فترات إلى ثلاثة آلاف نسمة. ولقد أخذت الهجرات من وإلى القرية عدة أشكال كانت في الغالب هجرة جماعية. فلقد كانت مستقبلية وطاردة حسب الظروف السياسية والعسكرية والطبيعية. وكانت اولى هذه المجموعات المهاجرة الى هذه المنطقة الزراعية في العشرينات هي مجموعة أهل زمال من العشائر المذكورة سابقاً تربطها معاً رابطة الثقة والمصلحة المتبادلة والتضامن الاجتماعي. وجماعة أهل كفر الماء الذين نزلوا بعد أهل زمال وكون الطرفان اتحاداً فعلياً، إلا أن نزول أهل كفر الماء لم يأخذ

شكلاً جماعياً، بل كان على شكل أسر متفرقة كانت تستقر في فصول معينة ثم تعود لقريتها، إلا أنها استقرت في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من هذا القرن حتى شكلوا منطقة سكنية خاصة بهم في القرية. وشكل الطرفان قرية واحدة غلب عليها اسم الزمالية كون أهل زمال هم المؤسسون لهذه القرية.

وتتحدث بعض الدراسات (ربابعة، ١٩٨٢: ٨) عن تدفق الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وإلى القرية بسبب احتلال إسرائيل لفلسطين والضفة الغربية وعرفوا باللاجئين والنازحين. ولكن من هو اللاجئ ومن هو النازح؟

في محاضرة لفالح الطويل القاها بمركز المعلومات الوطني بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٩ بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون في بلاد المهجر» عرف بها النازح واللاجئ:-

اللاجئ: «في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٨ بأنه الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته».

النازح: «لم يتفق على تعريف النازح حتى نهاية شباط ١٩٩٦ فلقد وردت في الفقرة الثالثة من الملحق رقم ١ لإعلان أوصلو جملة النازحين الذين سجلوا في ٤/حزيران/١٩٦٧ وبلغت فيما بعد أن إسرائيل لا تعترف بأولئك النازحين الذين كانوا في فلسطين في ٤/حزيران/١٩٦٧ وخرجوا من ديارهم بسبب الحرب ذلك الشهر. ورفضت الإعراف بأحفادهم وأقاربهم الذين صدف أن كانوا خارج فلسطين ذلك الأسبوع ولم يتمكنوا من الرجوع».

إذن ليس هناك إتفاق على تعريف من هو النازح حتى الآن.

ونتيجة لحرب الاستنزاف والحروب المتتالية حدثت هجرات جماعية من

القرية الى القرى الأخرى. ولكن هناك قسم من العائلات المغادرة من القرية عادت إليها بصورة مجموعات صغيرة والكثير منها ابقى ابناؤه في قريته الام لينال قسطاً من التعليم.

لقد أخذت الهجرة من القرية عدة أشكال منها:

أ- الهجرة الفردية: هي هجرة الأفراد دون مصاحبة أحد من اهلهم وذلك من أجل البحث عن عمل او التعليم او بسبب الوظيفة، وغالباً ما تكون هذه الهجرة هجرة دائمة حيث يهاجر الفرد من المجتمع القروي الى مجتمع آخر تتوافر فيه الخدمات وامكانات مادية أفضل، ويتحتم على المهاجر ان يتكيف مع أنماط جديدة من العمل والحياة. ولقد أكدت دراسات مشابهة في لبنان والأغوار على مثل هذا النوع من الهجرة. لقد هاجر العديد من سكان الزمالية وبالذات المتعلمين من أبناء الفلاحين والحاصلين على شهادات علمية. واستقر هؤلاء خارج القرية حيث تزوجوا وعاشوا هم وعائلاتهم في المدن، وقد بقي اهلهم يعيشون في قرية الزمالية ويحضر هؤلاء الأبناء لزيارتهم في القرية. لقد التقى الباحث مع عدد من مهاجري القرية ممن يحملون شهادة الطب ويقيم أحدهم في عمان والآخر في اربد وكذلك التقى الباحث مع عدد من الضباط والأفراد العاملين والمتقاعدين الذين يسكنون في قراهم الأصلية او في عمان واربد (ربايعة، ١٩٨٢: ٣٤-٤٠؛ المقدم، ١٩٩٥: ٣٢ - ٤٧).

ب- الهجرة الأسرية: وهي تضم جميع أفراد الأسرة وتعود هذه الهجرة لأسباب سياسية وعسكرية وهي من أكبر الهجرات التي تعرضت لها القرية وأصابت القرية بالخلل السكاني في فترة الحروب العربية الاسرائيلية، حتى أن فتح قناة الغور الشرقية لم يحقق توقعات الحكومة في عملية تقليل الهجرة وجذب سكان القرية للبقاء في الأغوار. إن بعض العائلات عادت للقرية تاركة ابناؤها في قراها من أجل تعليمهم (ربايعة، ١٩٨٢: ٧ - ٨). وبدأ الانفصال التدريجي لهؤلاء الأبناء عن الأرض،

ومع مرور الزمن قلّ ارتباطهم بالأرض والعمل الزراعي حيث كانوا يحضرون في فصل الصيف لمساعدة أهاليهم في الحصاد. ومع تقدم مستواهم العلمي وحصولهم على الوظائف زاد ابتعادهم عن الأرض بشكل كلي.

والهجرة من القرية أثرت على عملية التنمية في القرية وخاصة أن غالبية المهاجرين من فئة الشباب وفي سن العمل، وهذا أفقد القرية قوة العمل مما اضطر أصحاب العمل للإلتجاء للعمالة الوافدة بالأجرة، ولكن في فترة لاحقة وبعد منتصف الثمانينات خفت فرص حصول شباب القرية على عمل خارج القرية فازدادت البطالة بينهم.

وتؤكد بعض الدراسات (ربايعة، ١٩٨٢: ٧ - ٩) أن نسبة عالية من الفلسطينيين والغوارنة قد هاجروا من القرية كونهم لا يملكون بيوتاً سكنية في القرية والبيوت التي كانوا يقيمون بها غير ملائمة للسكن بالإضافة إلى ضيق البيت وعدم الاستقرار العسكري في المنطقة، حيث يقيم أحياناً ثلاثة عشر فرداً في غرفة واحدة، مما يضطر الابن حين الزواج أن يسكن خارج القرية لعدم وجود مسكن لعائلته، وغالبية هؤلاء الشباب يتزوجون من قرى المشارع ووادي اليباس ومدينة اربد من أبناء عموماتهم مما يحدو بهم الى الإقامة في المكان الذي يقيمون فيه أهل زوجته.

٤- أهم الأحداث التاريخية:

لقد شهدت المنطقة أحداثاً تاريخية مهمة خلال القرن العشرين وأولى هذه الأحداث قدوم الأمير عبد الله مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وقيامه بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث قام بتوزيع الأراضي الميرية على الفلاحين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال ذلك حصل أهل زمال على أراضي زراعية في منطقة الغور تعتمد على مياه الري، وقد تمكن هؤلاء

الفلاحون على الرغم من امكانياتهم المادية المحدودة وتقنياتهم التقليدية من اصلاح الأرض وزراعتها بالمزروعات الضرورية لحياتهم اليومية محققين الاكتفاء الذاتي لهم ولعائلاتهم وحيواناتهم حيث قاموا بتقطيع اشجار السدر والدوم وزرع الارض وحرثها (ظاهر، ١٩٨٨: ٩٥ - ٩٦).

وهناك حدث تاريخي آخر هو شق قناة الغور الشرقية والمسماة بقناة الملك عبد الله، والتي بوشر العمل فيها في الخمسينات من هذا القرن وانتهى العمل بها عام ١٩٨٨، حيث مر فتحها بعدة مراحل، ومن حسن حظ قرية الزمالية أن مرت القناة باراضيها ضمن المرحلة الأولى من خطة القناة، حيث تخترق القناة القرية من الشمال الى الجنوب. وتشير بعض الدراسات (ظاهر، ١٩٨٨: ١٣٤-١٤٢) بأن الأردن قد بدأ بإنشاء قناة الغور الشرقية عام ١٩٥٧، وقد عُرف هذا المشروع بمشروع نهر اليرموك الكبير وقد تضمن هذا المشروع بناء سدين على نهر اليرموك هما سد المخيبة وسد المقارن وذلك من اجل شق ٤٧ كيلو متر من القنوات الاسمنتية لري منطقة الأغوار وتجميع مياه الامطار والاستفادة منها في الري. وقد تم انجاز الجزء الاول من مشروع القناة عام ١٩٦١ والجزء الثاني عام ١٩٦٦. وقد تضاعف الانتاج الزراعي في الفترة ١٩٥٩-١٩٦٥ بفضل وجود القناة وذلك بسبب توفر مصادر الري، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية حيث تم تحديد اكبر حيازة للأراضي في الأغوار بـ ٢١٠ دونمات في بعض الحالات، ولم يزد عدد المالكين لمثل هذه الحيازات على ٦ أشخاص من مجموع المالكين، إلا أن سلطة وادي الأردن حددت مساحة الوحدة الزراعية بين ٣٠ - ٤٠ دونم.

ومن أهم التطورات التي تعاقبت في مسيرة القرية:

أ- تأسيس سلطة وادي الأردن: اصبحت سلطة وادي الأردن مسؤولة عن الأمور التي كانت تقوم بها هيئة وادي الأردن وكان سبب تحويلها هو قرار الاستمرار

بإنشاء سد المقارن وتطوير الجزء الجنوبي من الأردن والممتد من البحر الميت الى العقبة بعد ان كان العمل مقتصرأ على الاغوار الشمالية والوسطى، حيث قامت السلطة بتطوير المشاريع الزراعية في منطقة الأغوار وذلك بإنشاء العديد من السدود على نهر اليرموك وهي خالد بن الوليد والمخيبة والمقارن. وتتمتع سلطة وادي الأردن باستقلالها المادي وعدم تدخل جهاز الخدمة المدنية فيها، وتقوم بصرف مواردها على مشاريعها. ورئيس السلطة هو المسؤول المباشر عن تخطيط وتنفيذ سياسة السلطة ومشاريعها. وهي حرة باختيار موظفيها وعمالها وكذلك لا تخضع لديوان المحاسبة ولكن له صلاحية مراقبة حسابات السلطة بتصريح من رئيس الوزراء. وتقوم السلطة بالعديد من النشاطات مثل تسجيل الأراضي في الوادي واصدار معاملات البناء خارج الحدود التنظيمية للقرية وشق الطرق وتوزيع الاراضي. تضم السلطة عدة أقسام رئيسية وكل قسم مسؤول عن نشاطات معينة وهي ١- قسم التطوير الريفي، ٢- قسم السدود ٣- قسم الري ٤- قسم الادارة (ظاهر، ١٩٨٨: ١٥٩-١٦٢؛ khouri 1981: 231-218).

ب- قدوم العمالة الوافدة: كان قدوم العمالة الوافدة في بداية الامر باعداد خفيفة ما لبث ان ازداد عددهم، وكان ذلك بعد عام ١٩٧٤م. لكن هذه العمالة أصبحت تشكل عاملاً منافساً للعامل الأردني، فازدادت نسبة البطالة بين صفوف العمال الأردنيين (طلافة، ١٩٨٩: ٦٧ - ٨٣؛ العكل، ١٩٨٦: ٢٩ - ٣٥؛ عميرة، ١٩٩٢: ٢٤).

٥- تطور المؤسسات في القرية:

لقد شهدت الفترة الماضية تحولاً في مجال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الأغوار وبالأخص بعد فتح قناة الغور الشرقية وما تبعها من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه المؤسسات:

١- المجلس القروي: تأسس المجلس القروي في عام ١٩٨٣ ويتألف من ثمانية

أعضاء بالاضافة الى رئيس المجلس، مقسمين بالتساوي على المجموعات السكنية في القرية فلكل مجموعة ثلاثة أعضاء من أهل زمال ومثلهم من أهل كفر الماء ومن اللاجئين. وينتمي رئيس المجلس حتى الآن إلى أهل زمال. ويتم اختيار الاعضاء من قبل الأهالي عن طريق التشاور وليس عن طريق الانتخاب. ولقد قام المجلس بالعديد من مشاريع التنمية وأهمها تعبيد وفتح طرق داخل القرية بالاضافة الى القيام بعمل عبارتين صندوقيتين فوق وادي ابو زياد المار داخل القرية لربط شمال القرية بجنوبها. وقام المجلس بالمساهمة في اوصول التيار الكهربائي للقرية واستأجر مكاناً ليكون عيادة صحية على حسابه^(١).

وتأتي واردات المجلس من الضرائب المفروضة على الوحدات الزراعية وتبلغ ستة دنانير على الوحدة ويبلغ عددها (٣٥٠) وحدة زراعية. بالاضافة الى الضرائب التي تفرض على المساكن وعلى رخص البناء والبقالات والدعم الذي تقدمه وزارة البلديات لها. يدير المجلس العديد من الموظفين بالاضافة الى رئيس المجلس والاعضاء وجابي يقوم بعملية الجباية من المواطنين وسكرتير ومراقب صحة ومراقب بناء وحارس ليلي^(٢).

وينهض المجلس القروي بالعديد من الخدمات الاجتماعية والصحية من خلال التعاون مع بلدية الشيخ حسين. إذ يعمل قلاب بلدية الشيخ حسين على نقل النفايات من القرية ثلاثة أيام في الأسبوع مقابل ٧٠٠ دينار سنوياً. وتربط القرية بمجلس خدمات مشترك مقره الشونة الشمالية ويختصر خدماته على رش المبيدات في فصل الصيف. وبرغم من وجود سلطة وادي الأردن والمجلس القروي إلا أنه لا يوجد أي تعارض بين السلطتين. سلطة وادي الأردن خارج منطقة التنظيم،

(١) مقابلة مع رئيس المجلس القروي نمر الدراوشة في ١٥/٧/١٩٩٥.

(٢) مقابلة مع رئيس المجلس القروي ومحاسب المجلس نواز الدراوشة والجابي عبد الله الدومي.

إلا أن السلطة تقدم خدمات داخل التنظيم ولكن بتنسيق واتفاق مع المجالس القروية والبلدية كبناء المدارس والمراكز الصحية والمساكن ومن ثم توزيعها على مستحقيها.

ب- المركز الصحي: لقد عانت القرية خلال الفترات الماضية من مشاكل التنقل من أجل العلاج ونقل المرضى. ولكن بعد جهود المجلس القروي ومطالبته المستمرة للمسؤولين تمكن من تأمين مركز صحي فرعي للقرية، إذ تم افتتاحه عام ١٩٩٣م ويعمل فيه طبيب عام بمعدل ساعتين كل يوم ولمدة ثلاثة أيام في الأسبوع وبقية الأيام والساعات يتم مراجعة الطبيب في المركز الصحي لبلدية الشيخ حسين. ويساعد الطبيب في إدارة المركز ممرض إذ يقوم بأعمال التمريض من خلال تطعيم المرضى وتقديم الإسعافات الأولية، وخصوصاً في حال عدم دوام الطبيب بالاضافة الى عمل محاسب وصيدلي إذ يقدم للمرضى العلاج بعد احضار الوصفة الطبية له من الطبيب سواء كان أثناء دوام الطبيب في المركز أو مراجعته في المركز الدائم إذ يقوم بالاتصال بالطبيب في حال وجود أي حالة ليبعثها للطبيب. وهناك موظف آخر من قسم الملاريا يقوم بأخذ عينات من المرضى وخصوصاً من لديهم حمى حيث يحضر مع الطبيب يوماً في الأسبوع ويرسل العينات الى الوزارة لفحصها ويقوم هذا الموظف بشكل دوري بأخذ عينات من العمال الوافدين ومن المرضى المصابين بمرض الملاريا.

ومن الخدمات التي يقدمها المركز الصحي:

١- وقائية: وتشمل تطعيم الأطفال والنساء ضد الأمراض السارية مجاناً، بالإضافة إلى صحة البيئة والصحة المدرسية بالمنطقة والكشف على المدارس والمطاعم والمقاصف والبقالات والقيام بمحاضرات تثقيف صحية من خلال المدارس واعطاء محاضرات للأمهات من خلال دعوة طبية لاعطاء محاضرات للنسوة

حول تنظيم النسل والتغذية والعديد من الأمراض التي تصيب النسوة والأطفال.

٢- علاجية: يقوم الطبيب بالكشف على المرضى (وأجراء الفحص الطبي اللازم) وتقديم العلاجات للمرضى ومتابعة حالاتهم وتحويل الضروري منها الى المستشفى*.

ج- المسجد: يعتبر مسجد قرية الزمالية من اقدم مساجد الأغوار ويعود بناؤه لعام ١٩٤٢ ويسمى بمسجد الزمالية لأن من اسهم وقام ببنائه هم اهل زمال من سكان القرية، بالاضافة الى تبرع أحد المواطنين بالأرض لوزارة الأوقاف. ويشرف على المسجد إمام وخدام، كان له دور كبير في بداية التأسيس حيث كان (الخطيب) الامام يدرس الأطفال في المسجد ويعلمهم القراءة والكتابة بالاضافة الى دور المسجد الديني كمكان للعبادة. ولكن مع نشوء المدارس انفرد المسجد بأداء دوره الديني ويقوم امام المسجد بتقديم النصيح والارشاد للشباب ولأهل القرية بالاضافة الى الدروس الدينية والخطب ايام الجمعة والأعياد ويقوم الامام بدور اجتماعي واقتصادي مستمد من مكانته الدينية اذ يقوم بمحاولات الاصلاح بين الناس. يتكون المسجد من ثلاث غرف بطول ١٢م وعرض ٧م وارتفاع ٥.٤م. لكن المسجد الآن لا يتسع للمصلين وخصوصاً في أيام الجمع والأعياد، والقرية حالياً بصدد بناء مسجد جديد حيث تم تخطيط الموقع الجديد إلا أنه لم يباشر العمل به حتى الآن.

د- المدارس: تم بناء مدرستين في القرية من قبل سلطة وادي الأردن احدهما للذكور والأخرى للإناث وتقع مدرسة الذكور في الجزء الجنوبي من القرية اما مدرسة الاناث فتقع في الجزء الشمالي وتضم العديد من الأجنحة والغرف الصفية أما مراحل الدراسة في كل من المدرستين فمن الصف الاول وحتى العاشر الأساسي للذكور أما الإناث فحتى الصف التاسع الأساسي، اما المرحلة الثانوية فيتم اكمالها

* مقابلة مع الدكتور يوسف كراسنه والممرض ضيف الله خريسات.

في المشارع او الشيخ حسين. ويوجد في مدرسة الاناث مركز لمحو الأمية وتقوم معلمة تحمل شهادة دبلوم بتدريس الاميات بعد دوام المدرسة. وتسهم المدارس بتقديم خدمات للقرية من خلال القيام بحملات نظافة داخل القرية. لقد تأسست المدرسة عام ١٩٧٢/١٩٧٣ للذكور وعام ١٩٨١/١٩٨٢ للإناث، وكان تأخر قيام المدارس في القرية قد ساهم في رفع نسبة الأميين بين الشباب والبنات وكذلك شجع الهجرة من أجل التعليم إذ أن الكثير من العائلات تركت ابناؤها في قراها الأصلية ليتعلموا كأبناء القرية وكان هذا عامل من عوامل الخلل السكاني في القرية. وهؤلاء الطلبة ينفصلون عن العمل الزراعي رويداً رويداً ولا يحضرون الى أهاليهم في الأغوار الا في الصيف ومع الأيام انفضلوا وتركوا الأرض وتابعوا دراستهم في قراهم الأصلية. اما الآن فيبلغ عدد الطلبة في مدرسة الذكور (١٦٦) والاناث (١١٩) طالبة*، ويبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية عام ٩٥/٩٦ ثمانية عشر معلماً و ١٦ معلمة وعدد الغرف الصفية الآن ١٢ غرفة للذكور و ٩ غرف للإناث. وكانت المدارس في بداية التأسيس مستأجرة إلا أن سلطة وادي الأردن قامت ببناء المدارس مؤخراً^(١).

★ ملاحظة: يدرس في مدارس القرية ٥٢ طالب و ١٩ طالبة من أبناء قرية الحراوية والقلبيات.
(١) مقابلة مع مدير ومديرة مدرسة الزمالية.

الفصل الرابع

الأنشطة الاقتصادية

- النشاط الزراعي والرعي
- النشاط التجاري والمهني
- التطور المهني والوظيفي

© Arabic Digital Library - Harmouk University

الفصل الرابع

الانشطة الاقتصادية

لقد مارس السكان العديد من الأنشطة الاقتصادية في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ومن أهم الأنشطة التي مارسها السكان:

١- النشاط الزراعي والرعوي:

وتشير بعض الدراسات (غيث، ١٩٨٠:٢٤٢؛ مندي، ١٩٩٠: ٢٨) أجريت في مصر والأغوار إلى أن النشاط الاقتصادي للسكان يقوم على الزراعة وتربية الحيوانات إذ تعتبر الزراعة أساس الحياة وعصبها عند الفلاحين، ولا تعتبر الزراعة مجرد مهنة، بل تمثل أسلوب حياة الفلاحين وقوة تنظم علاقاتهم وتحدد أدوارهم الاجتماعية، وللأرض قيمة عظيمة عندهم باعتبارها مصدر معيشتهم، والعمل فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة بحيث يُقاس مركز العائلة على أساس ما تملك من أرض ومقدار ما يُبذل فيها من جهد. فكلما اتسعت مساحة أرض الفلاح، كلما زادت مكانته الاجتماعية والاقتصادية متخذين من المثل العربي نبزاً لحياتهم (إلي ما له أرض ما له عرض). ويذكر كبار السن أنه من المخجل عند الفلاح بيع الأرض. ويمثل الأولاد عند الفلاح القوة الانتاجية والاجتماعية على السواء، لهذا كان يحرص فلاح القرية على أن يكون لهم أكبر عدد من الأبناء الذكور.

وتشير بعض الدراسات (غيث، ١٩٨٠:٢٤٢؛ الراعي، ١٩٨٧: ٦٠) إلى أن ملكية الأرض كانت أساس الحياة الاقتصادية، حيث كانت ملكيتها عائلية لا ملكية فردية. وكان شكل الأسرة في المجتمع الزراعي هي الأسرة الممتدة، حيث كان يعيش ثلاثة أجيال في البيت الواحد وهم الجد والأب والأحفاد. وقد عمل الجميع منذ الصباح حتى المساء صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً دون استثناء، وقد اتسمت الأسرة بالتضامن

والتماسك. وغلبت على حياتها البساطة في متطلبات الحياة. وتوسع الملكية الزراعية لتشمل بالإضافة للأرض السكن والحيوانات الزراعية والمنزلية وأدوات الانتاج.

وكانت (تامينان، ١٩٩٠: ٢٨-٢٢) الزراعة السائدة آنذاك هي زراعة الحبوب كالقمح، الشعير، الذرة، العدس، الفول، الكرسة. وقد استخدمت عموماً كطعام للسكان وأغلاً لحيواناتهم وقد تم خزن الفائض منها عادةً للسنة القادمة وسنوات الجفاف وكان يستخدم جزء من الحبوب للمقايضة ببضائع ومنتجات غير متوفرة لديهم لعدم انتاجها محلياً كالألبسة والكاز والحلويات.

وتؤكد بعض الدراسات (غنام، ١٩٩٠: ٥٤، ٩٢) أن العمل الزراعي قديماً وقبل السبعينيات كان يرتكز على العمل العائلي والذي تميز بالإكتفاء الذاتي، حيث يقوم جميع أفراد الأسرة بالعمل سوية. وكان قد ساد تقسيم العمل حيث اسندت للرجال الأعمال الصعبة التي تحتاج الى قوة بدنية مثل حراثة الأرض والحصاد ونقل المنتوجات من تبين وحبوب. وفي لقاء للباحث مع الحاج (ر.ش) قال: إن النساء كنّ يشاركن الرجل بالعمل الزراعي مثل تعشيب الأرض والبزار والحصاد بالإضافة الى أعمال البيت التي كانت من طهي الطعام وتنظيف المنزل والاعتناء بالحيوانات وتجهيز الحبوب للأكل والزراعة. اما دور الأبناء فقد تمثل في المشاركة في دراسة التبين على اللوح وتعشيب الأرض ورعي الماشية. وكان الرجال أثناء الحصاد بالمنجل يرددون بعض المواويل الشعبية للترويح عن أنفسهم والتقليل من العناء والجهد الذي يبذلونه، ومن قصائدهم أثناء الحصاد:

يا عـوينة الغزال

زغرتي وخذي شمالي

يا عـوينة النمر

زغرتي وخذي غمر

لقد أكد كبار السن أن التعاون، الصفة والميزة الغالبة بين الفلاحين في كافة

أمور حياتهم، وقد كان لديهم ما يُعرف باسم (الفزعة)، ففي حال تأخر أحد المزارعين، كان يقوم الآخرون ممن أكملوا عملهم بمساعدته سواء كان ذلك في حراثة الأرض والحصاد أو دراسة المحصول أو في نقل المنتج من الحبوب والتبن إلى البيت، وكانت القرية عبارة عن وحدة اجتماعية واحدة (غنام، ١٩٩٠: ٥٥). وقد أكد كبار السن أن أهل زمال كتبوا عريضة تنص على أنه في حال فقدان أحد المزارعين فدانته (أي الثور الذي يستخدمه لحراثة الأرض) يقوم جميع الأهالي في البحث عنه وكان لديهم شخص من قصاصي الأثر لمتابعة أثر الحيوانات المسروقة واللمصوص، وفي حال عدم العثور على الفدان، يتم شراء فدان للحراثة من قبل فلاحي القرية لتعويضه، وهذا يظهر قوة روح التضامن والمشاركة في المسؤولية والعمل الجماعي. وكان يخرج الرجال للعمل منذ الصباح الباكر إلى الزراعة أو الرعي أو للذهاب إلى سوق المدينة وكانت أقرب المدن لهم هي مدينة بيسان في فلسطين. وتقوم النسوة باحضار الطعام واللحاق بالرجال.

إلى جانب مهنة الزراعة، فقد مارس الفلاحون عملية تربية الحيوانات كالأغنام والماعز والأبقار للحصول على منتجاتها كالحليب واللحوم والجلود. بالإضافة إلى استخدام بعضها في العمل الزراعي أو كوسائل للنقل أو الجر كما هي الحال بالنسبة للحمير والخيول والثيران. وكانت بقايا الحيوانات (الزبل) تستعمل كسماد طبيعي للأرض، حيث استخدم الفلاح دورة زراعية عفوية، إذ كان يزرع جزءاً من أرضه والجزء الآخر يبقى مكاناً لرعي حيواناته. وفي السنة الثانية يزرع الجزء الذي كان بوراً ويترك الجزء الآخر لترعى فيه الحيوانات. كانت تربية الحيوانات وممارسة الرعي تمثل نشاطاً موازياً للزراعة وتسييران جنباً إلى جنب بحيث يكمل كل منهما الآخر. وكان الفلاح يعتمد على ما تنتجه الحيوانات وما تغله الأرض من مزروعات كأساس للحياة وكان مكتفياً ذاتياً. وكانت المرأة الفلاحة تقوم بتجفيف

الخضروات في مواسم توفرها للأوقات التي لا توجد فيها، خصوصاً البندورة وعمل الجميد وكشك اللبن واللبننة لاستخدامها في موسم الشتاء، كما كانت النساء تربى الدواجن (الدجاج والبط والحبش، والإوز) للاستفادة من بيضها ولحومها وكان يخصص مكان للدجاج داخل حوش الدار يسمى (الخُم). وقد اهتموا أيضاً بتربية الأرنب من أجل لحومها وجلودها. إضافة إلى قيام العديد من السكان بتربية النحل لملاءمة المنطقة وذلك لتوفر الأزهار والأشجار المثمرة التي تحتاجها خلايا النحل. ويستخدم العسل في معالجة الأمراض ويتناوله الأهالي في وجبة الافطار وخصوصاً في الشتاء، وكذلك كان يُقدم للنساء الحوامل من أجل التغذية وتقوية الجسم. وهكذا كان الفلاح يحصل على قوته وقوت عياله من البيئة المحلية نفسها، وأدى هذا إلى أن تكون بنية الفلاح قوية خالية من الأمراض العصرية وذلك لعدم استخدامه المبيدات الكيماوية والهرمونات الضارة لحياة الإنسان. وكان الفلاح يحقق الاكتفاء الذاتي من البيئة المحيطة من حبوب بأنواعها والحليب بمشتقاته واللحوم من الدواجن والأغنام والأرنب ولحوم الطيور الأخرى، بالإضافة إلى العسل الطبيعي (الراعي، ١٩٨٧: ٥٩ - ٦١، ٩٠ - ٩١).

أما البطالة في مجتمع البحث قبل السبعينات، فكانت ليست مشكلة، إذ كان يعمل جميع أفراد العائلة بالزراعة وتربية الحيوانات وكلما زاد عدد أفراد الأسرة، كلما شكل قوة اقتصادية أكبر لها، فالزائد عن العمل الزراعي والحيواني للأسرة يذهب للعمل عند الآخرين مقابل أجر عينية أو نقدية. ولقد ظهرت الأجرة النقدية في الخمسينات من هذا القرن بعد قدوم الفلسطينيين، ولكنها كانت محدودة.

كانت طبيعة الحياة تقتضي أن يقضي الفلاح يومه في الأرض، وفي الليل كان الرجال يذهبون إلى المضافات يتسامرون ويتدارسون مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ويقصون الحكايات القديمة كقصة أبي زيد الهلالي. ويذكر كبار السن

أنه في حال وجود أي شخص يستطيع القراءة، كان يقوم بقراءة القرآن أو بعض القصص الدينية على الفلاحين. وكان الأطفال يتعلمون عند الشيخ الذي يتقاضى أجره عينية من الأطفال كما أشار بعض كبار السن للباحث بأنهم تعلموا على أيام (المبيضة والرغيف) عند الخطيب، ويتم تدريس الطلاب القرآن الكريم والحساب. أما المرأة فكانت تعمل في النهار في الأرض والقيام بالطبخ والشؤون المنزلية، وكان لديها الوقت لكي تجلس مع جاراتها أثناء وقت الفراغ أو في المساء. وكانت النسوة يقمن بأعمال جماعية معاً في ترميم بيوت القرية.

أما التعليم، في القرية فكان يتأثر بمجموعة من القيم التي توجه حياتهم سعيًا وراء تحقيق حاجاتهم الرئيسية على أساس الزراعة التي كانت تعتبر المهنة الأولى والأخيرة. هذا بالإضافة إلى العزلة النسبية التي عاشتها القرية وضيق الأفق عند الفلاح وكان يسود عندهم نمط واحد من التفكير هو الزراعة. وكانت حاجيات العائلة تحتاج لليد العاملة أكثر من حاجتها للتعليم، فالتعليم كان موجوداً عند الكتاب، ولكن معيشة القرويين وسيادة المهنة الواحدة على نشاطهم جعل الفلاحين يدورون في إطار المهنة الواحدة وتوجيه جلّ إهتمامهم لتحقيقها وهو سد الحاجة في الدنيا. فمطالب العائلة الرئيسية لم يكن للتعليم بينها مكان. (المقدم، ١٩٩٥: ٢٩١؛ غيث، ١٩٨٠: ٢٤٦).

لكن مع زيادة الاتصال مع المدينة والتزايد السكاني والهجرات المختلفة من وإلى القرية وبداية ظهور عوامل التغيير الاجتماعي وخاصة بعد استلام جلالة الملك الحسين الحكم في الأردن واهتمامه بسياسة التعليم، بدأ الأردن يشهد نهضة وثورة علمية بحيث اتجه غالبية الأطفال للمدارس. وأصبحت مشاركة الأطفال بالعملية الزراعية ضئيلة وذلك بسبب ضآلة مساحة الأرض الزراعية بالنسبة للعائلة الواحدة وخصوصاً بسبب تفتيت الملكيات أو لكفاية الأفراد البالغين لهذه العمليات

دون الحاجة لمساعدة الأطفال. لهذا أصبح لدى الأطفال فراغ كافٍ لارسالهم الى المدارس. وبمرور الزمن والسنوات أخذ الأطفال يبتعدون عن العمل الزراعي شيئاً فشيئاً حتى أصبحوا لا يعرفون شيئاً في الزراعة وأساليبها، اذ انفصل الطفل عن الأرض والزراعة وأصبحت المدرسة هدفه الأول، وقد تغيرت نظرتة للعمل الزراعي مع تقدمه في السن والتعليم، مع هذا فان الأطفال لم ينسلخوا عن العمل الزراعي تماماً إذ أنهم يساعدون أهلهم أثناء العطل المدرسية وبعد دوام المدرسة، لكنهم ابتعدوا تدريجياً وخصوصاً بعد قدوم العمالة الوافدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة. ولقد ساهم هذان العاملان مساهمة فعالة في التغيير الاجتماعي الذي طرأ على علاقة الفلاح بأرضه وقد تحول الفلاح من عامل في الأرض ينكش الأرض بمعوله ويحصد بمنجله، مغنياً بالأرض، مستفيداً من قدرته على العمل، الى انسان مراقب للعمل او مشرف عليه. وفي احيان أخرى يقوم باعطاء أرضه على حصة او تضمينها. ومع مرور السنين، أخذ المزارع ينفصل ويبتعد عن العملية الزراعية، فلم يعد يزرع في يديه ولا يحصد بمنجله ولا يتغنى بالأرض وقد يمر عام كامل دون أن يرى أرضه فيأتيه الريح وهو في البيت. وعندما استغل الفلاح كامل أرضه لم يجد الأيدي العاملة الكافية للقيام بالأعمال الزراعية وخاصة العمل العائلي بسبب بعد الأبناء عن المدارس، لهذا التجأ صاحب العمل للعمل المأجور.

لقد أشارت العديد من الدراسات الأنثروبولوجية في عدد من القرى الأردنية (حواره، Al- Aluk، Rumaimin، والساخنة) إلى أثر التكنولوجيا في أنماط العمل الزراعي التقليدي. فالأساليب الجديدة الممكنة والأسمدة وأساليب الري والبيوت البلاستيكية والزراعة المكثفة وزراعة الخضروات بشكل كبير دخلت للعمل، وبالأخص بعد النقص في الأيدي العاملة بسبب الهجرة من الريف والافوار الى

المدن للبحث عن فرص عمل خارج العمل الزراعي. فتشير Ghannam أن دخول التراكثور أبعد الحاجة لوجود حراثين، وألة الحصاد والقلع والدرس أغنت عن العمال، وهذه الآلات تعمل بطريقة أسرع وأسهل. فيوم من العمل كان يقوم به الحراث على الحصان أو البغل أصبح من الممكن القيام به خلال ساعات على التراكثور. واستطاع صاحب العمل من زراعة أرضه كاملة مهما كان حجمها ويكون مشرفاً عليها إذ عليه مراقبة الآلات. ولقد تراجعت مساحات الأرض التي كانت تزرع بالعدس والحمص وبعض المحاصيل الصيفية وذلك لأنها ما زالت تتطلب عملاً يدوياً. ولكن دخول التكنولوجيا كان له أثاره على عمل المرأة في مناطق عدة من العالم فإدخال المكننة أفقد آلاف النساء في آسيا عملهن وحل محلهن الرجال بعد أن تم تدريبهم على الآلات. ولكن في قرية الزماليه حصل عكس ذلك فلقد خرج الرجال من العمل وحلت العمالة الوافدة والنساء مكان العامل المحلي وتقوم المرأة بأعمال التعشيب والقطف التي لا تحتاج الى الآلات (Ghannam, 1990: 120؛ لوسين، ١٩٨٨:٧؛ الزمبي، ١٩٩٠: ٩٢ و ١٥٥-١١٦).

لم يعد للعمل العائلي وجود يذكر حيث اختفى باستثناء عائلات قليلة، والتي يعود سبب استمرارها لوضعها الاقتصادية التي لا تسمح لها باستخدام عمالة وافدة أو محلية ودفع الأجرة لهم.

ولقد تأثر العمل الزراعي في القرية منذ منتصف السبعينات بعدة عوامل منها: التعليم، وملكية الأرض، واستخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة الى دخول العمالة الوافدة الى سوق العمل الأردني، كذلك زيادة الاتصال بالمدينة وتبين ذلك للباحث من خلال الملاحظة ومن خلال المقابلات التي أجراها مع أهل القرية. هذه الأمور دفعت الفلاح وصاحب الأرض والعامل الزراعي إلى الابتعاد عن الأرض وتربية الحيوانات شيئاً فشيئاً حتى أن التركيبة النوعية للعمل الزراعي قد

تغيرت، فالفلاح أصبح يعتمد على الآلات والعمالة الوافدة في العملية الزراعية، وأصبح مشرفاً على الزراعي. وأصبحت المرأة هي الأكثر إقبالاً على العمل الزراعي. ولقد أصبح العمل الزراعي في منطقة الأغوار معتمداً على النساء والفتيات، سواء أكان ذلك داخل القرية نفسها حيث يقمن بأعمال تعشيب وقطف البندورة والباذنجان والكوسا وغيرها من الخضروات، أو العمل خارج القرية حيث يقمن بأعمال قطف الخضروات في المناطق الصحراوية والاشتراك في أعمال حصاد الحبوب. وتخرج النسوة للعمل خارج البيوت منذ الصبيحة ولا يعدن للبيت الا في المساء ترافقهن احياناً بعض بناتهن ليعملن معهن. وعند العمل خارج القرية، فان المرأة تخرج وعدد من بناتها للعمل وتنام خارج البيت، ولا تعود للبيت الا بعد انقضاء الموسم سواء الحصاد او قطف الخضروات وذلك من أجل كسب قوت يومها وتوفير بعض الاموال لابنائها وزوجها المعتمدين على مدخولاتها. وفي الوقت الذي تعمل فيه المرأة خارج البيت يخرج الرجل ليجلس أمام الدكاكين وكذلك ابناؤه الشباب، تاركاً ابناؤه وبناته الصغار في البيت والشوارع يلعبون. وقد أدى ذلك إلى انحراف الكثير من الأطفال والفتيات بسبب عدم اشراف الوالدين على تربيتهم، حيث ترك الكثير منهم الدراسة والتعليم. ولقد اتضح للباحث من خلال مقابلاته وملاحظاته بأن غالبية الأطفال الذين تركوا مدارسهم في سن العاشرة هم ممن تعمل امهاتهم خارج البيت، اما أبائهم واخوانهم فهم عالة على المرأة التي تعمل لتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة ، بينما أصبح الرجل عاطلاً متكلماً عليها. وقد زاد نفوذ المرأة وسلطتها في البيت وضعفت سلطة الرجل، مما سبب تفكك الأسرة وانحرافات شبابها حتى أن بعضهم يتناولون المشروبات الكحولية والدخان في غياب امهاتهم خارج المنزل. لقد اصبحت المرأة صاحبة البيت، وصاحبة الكلمة فيه وهي تتخذ القرار دون الرجوع للرجل او استشارته، وتخرج للعمل في أي وقت.

وهذا الأمر حداً بكثير من الفتيات الى ترك الدراسة والذهاب للعمل من أجل الحصول على حريتهن واستقلالهن الاقتصادي. وعند سؤال الباحث لبعض الفتيات عن سبب عملهن، قلن: إن عمل الأم لا يوفر لهن الملابس وبقيّة الاحتياجات كما لا يحقق لهن الهوية والاستقلال.

ويوضح الجدول رقم (١) المستوى التعليمي للإناث في القرية بمختلف العمرية، إذ يبلغ عدد الطالبات من فتيات القرية لعام ١٩٩٦/٩٥ حوالي ١٠٠ طالبة على مقاعد الدراسة. وهناك ٣٣ طالبة لم يكملن دراسة المرحلة الأساسية:

جدول رقم (١)

المستوى التعليمي للإناث

العدد	المستوى التعليمي	العدد	المستوى التعليمي
١٧	ثانوي	٨٨	أمية
		٤٢	تقرأ وتكتب
٩٩	فوق الثانوية	١٢٣	أساسي

وتصل نسبة الأميات ومن يقرأ ويكتب إلى ٤٢٪ ممن تبلغ أعمارهن فوق ست سنوات. وهذا يدل على ارتفاع نسبة الأمية وقلة التوجه نحو التعليم وبالأخص من الفتيات اللواتي تجاوزن سن الثلاثين عاماً، فغالبية الفتيات ممن التحقن بالدراسة تركنها بسبب الوضع الاقتصادي السيء. وهذا الوضع مقتصر على الغوارنه ونسبة ضئيلة من الفلاحين، ويبلغ عدد العاملات بالأجرة في الزراعة ٧٣ امرأة وفتاة.

هناك علاقة وطيدة بين ملكية الأرض وعمل المرأة الزراعي خارج النطاق العائلي حيث اتضح للباحث بأن الغالبية العظمى من الإناث العاملات في الزراعة

* هناك ١٢٣ طفلة دون السادسة.

بأجرة يومية ليس لعائلاتهن أي قطعة أرض وغالبيتهم من الغوارنه. اما بالنسبة للفلاحين فإن النسبة الغالبة من نساءهم لا تعمل الا داخل البيت ونادراً ما يخرجن لمساعدة الزوج أو الأهل. وتزداد بين صفوفهن فرص التعليم حيث يحصلن على قسط وافر من التعليم. وعمل المرأة ضمن النطاق العائلي يخفف العبئ الاقتصادي والخسائر المتراكمة والمتوالية على الفلاح. وفي حال تحسن الموسم الزراعي يقوم الوالد بإعطاء وتقديم أجرة عينية لبناته وزوجته من خلال شراء قطعة من الذهب أو بعض الملابس أو إعطاءهن نقوداً لكي تشتري المرأة أو الفتاة لنفسها ما تشاء (Al- Nouri, 1993). وفي الغالب تقوم الفتيات بإعطاء هذه الأجرة لامهاتهن من أجل شراء أي حاجة للبيت كالتلفزيون أو غسالة وغيرها.

اما النساء العاملات في وظائف حكومية في القرية فلا يتجاوز عددهن سبع نسوة، حيث تعمل خمس منهن في وزارة التربية والتعليم، اربع معلمات وأذنة، واثنيتين يعملن عاملات في مستشفى لواء الكورة، وهؤلاء العاملات يعملن عاملات نظافة ولا يتلقين اجرة سوى ٦٥ ديناراً شهرياً، وهذا المبلغ زهيد إذا ما قورن بالرواتب التي يتقاضاها الشخص المتعلم (الماهر) إذ تتقاضى المعلمة الجامعية حوالي ١٨٢ ديناراً شهرياً. فالعمل الذي تقوم به العاملات لا يحتاج إلى أي نوع من المهارة والتعليم والمستوى التعليمي، وعلى عكس المعلمات والمعلمين الذين بحاجة إلى شهادات علمية ومهارة في العمل. وعند مقابلة الباحث للعاملة (س) في مستشفى لواء الكورة، اظهرت تذمرها من الوضع، حيث تتلقى راتباً شهرياً بسيطاً لا يكفي حاجيات أسرتها إلا أن ظروف الحياة الاقتصادية الصعبة اجبرتها على العمل، وأحياناً تضطر للعمل في الليل، حيث تعمل لمدة ثماني ساعات يومياً. وتقول أن زوجها لا يعمل إلا نادراً، وهو عامل (طورية) ويبلغ من العمر ٥٥ سنة، إلا أن وجود العمالة الوافدة قللت من فرص عمل زوجها. اما بالنسبة للذكور فترتفع

نسبة البطالة التلقائية بينهم سواء أكانوا رجالاً كباراً أو شباناً في مقتبل العمر، و ترى أغلبهم جالسين في الشوارع امام الدكاكين او بالقرب من الجسر او يذهبون خارج القرية، لأنهم يفضلون البطالة على بعض الأعمال التي تقبلها زوجاتهم وهم يحتقرونها ويرفضون امتنانها. بينما تعمل النساء خارج البيت. ومن خلال البحث الميداني تبين للباحث ان نسبة التعليم بين صفوف الذكور لا تختلف كثيراً عن الاناث، الا ان نسبة المتعلمين من الفلاحين أكثر من الفئات الأخرى. ولقد أرسل هؤلاء الفلاحون أبناءهم للدراسة في القرية الأم ثم متابعة دراستهم العليا في الجامعات وقسم منهم حصل على شهادة الطب. ولكن أغلب الشباب الذين تعلموا لم يعودوا للعيش في القرية. كثير من الفلاحين قد خافوا على ابنائهم بسبب الوضع العسكري في المنطقة بعد حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف والحرب الداخلية، فتركوا ابنائهم في قراهم الأصلية حيث نالوا قسطهم من التعليم هناك.

اما الذين لا يملكون الأرض، فقد سبق الحديث عنهم بأنهم لم ينالوا قسطاً من التعلم، فذهب بعضهم باحثاً عن وظائف حكومية ومنهم من اختار الجلوس على قارعة الطرق وأبواب الدكاكين، وبسبب مجانية والزامية التعليم وفتح مدرسة بالقرية التحق أبناء القرية بالمدرسة، الا ان غالبية أطفال الفوارنه يتركون المدرسة من الصفوف الأولى. ويوضح لنا الجدول رقم (٢) المستوى التعليمي للذكور وبمختلف المستويات العمرية.

جدول رقم (٢)

المستوى التعليمي للذكور

العدد	المستوى التعليمي	العدد	المستوى التعليمي
٤٦	ثانوي	٢٩	أمية
		٢٣	تقرأ وتكتب
١٤	فوق الثانوية	٢٠٥	أساسي

أما الآن الملتحقين بالمدرسة وبالمرحلة الأساسية ١١٢ طالب من أبناء القرية. وهناك ١٢٣ طفل دون سن السادسة.

فمن خلال الجدول رقم (٢) يتضح لنا انخفاض نسبة الأمية في صفوف الشباب إذا ما قورنت بنسبة الفتيات. ولكن على الرغم من تعليم الشباب، إلا أن نسبة البطالة بينهم عالية إذ تبلغ قرابة ٤٨٪ وهي نسبة عالية معللين ذلك بعدة أسباب:

أ- ملكية الأرض: إن نسبة العاملين في الأرض الزراعية بين من لا يملكون الأرض قليلة، إذ يعمل فقط نسبة ضئيلة من كبار السن بالأجرة حيث لا يتجاوز عددهم الثلاثة عشر رجل. وتقل نسبة من لا يعملون بالزراعة بين سن ١٦-٤٥ سنة. إذ يرى الكثير من الرجال والشبان أن العمل بأرض الغير يعتبر مذلة وأن العمل بالأرض الملك أشرف بكثير من العمل عند الناس. فهؤلاء الشباب تربوا بعيداً عن الأرض، إذ التحقوا بالمدارس وتركوا الأرض، وبعد ذلك تركوا المدرسة وكونوا ما يعرف بالشللة واعتمدوا على اخواتهم وامهاتهم في العمل واتخذوا من ابائهم قدوة ونموذجاً للعمل. ولقد وُلد انفصال الطفل عن الأرض منذ الصغر جفوة بينه وبينها. والعمل الآن يختلف عن الماضي، فلم تعد الآلات التقليدية مستخدمة ولا طرق الري والتسميد وعمليات التسويق وغيرها، فاستخدام التراكتر في عملية الحرث يتطلب مهارة فنية يفقدها هذا العامل وخاصة (عامل الطورية) وهو لا يتقاضى سوى ٣ دنانير يومياً، بينما يتقاضى سائق التراكتر ٧ دنانير أو أكثر، وتعيش هذه الفئة العاملة في وضع اقتصادي غير جيد. بينما العامل الذي اكتسب مهنة ومهارة في الآلات المستخدمة في الزراعة يتلقى أجرة أفضل ويعيش في وضع اقتصادي أحسن. كذلك تأثرت فرص العمل بتفتيت الملكيات الزراعية بسبب الخلافات على الميراث وهذا يقلل من فرص الإنتفاع بالأرض. ولهذا تجد الشباب يبحثون عن عمل

خارج القرية.

ب- القدرة الجسدية: عدم الاقبال على العمل الزراعي معللين ذلك بعدم قدرتهم الجسدية. ومن الممكن ان نطلق على هؤلاء الشباب اسم الايدي الناعمة لأنهم يرغبون في العمل في المكاتب والوظائف الحكومية الغير مجهدة.

ج- مساحة الأرض الزراعية، صغر مساحة الأرض كما ذكرنا تجعل الشباب يبتعدون عن العمل الزراعي. فزيادة عدد الأفراد المعتمدين على قطعة الأرض الواحدة يجعلها سبباً في الجفاء والمشاكل العائلية. وصارت الأرض تترك بوراً او تعطى ضماناً لشخص آخر من خارج العائلة وأحياناً يكون من المدن مقابل مبلغ زهيد يقسم على ملاك الأرض. وقد يتفق الأخوة أحياناً على تقسيم مبدئي للأرض عن طريق (تطهير الحصة) وأغلب هذه الأرض تترك بوراً دون زراعة بسبب صغر حجمها وعدم اقبال الناس على ضمانتها لأن توزيع المياه من قبل سلطة وادي الأردن يكون على أساس الوحدة الزراعية وليس على أساس تفتيت الملكية اذ يمنع قانون سلطة وادي الأردن من تقسيم الأرض الزراعية (ظاهر، ١٩٨٨: ١٤٤).

وهكذا أدى ازدياد الضغط على الأرض الزراعية الى ضعف انتاجيتها وقلة المحصول ومردود الأرض على أصحابها. وهذا الأمر يجعل من السكان يبحثون عن عمل غير العمل الزراعي وخاصة بالنسبة للشباب والرجال. كما ويجعلهم يعزفون عن العمل في تربية الحيوانات والدواجن. فاتساع الأرض الزراعية المرورية والبعلية والذي انتشر بشكل واسع بعد فتح قناة الغور الشرقية وبالأخص بعد قدوم العمالة الوافدة، حيث زادت نسبة الأراضي المزروعة وقد أثر ذلك على تربية الحيوانات من مواشي وأغنام وأبقار، نتيجة لقلة مساحة المراعي بشكل كبير، وهذا الضيق في المراعي جعل الكثيرين يتخلون عن تربية الحيوانات (القصير، ١٩٩٢: ١٧٣؛ غنام، ١٩٩٠: ٥٩؛ جهاد، ١٩٨٩: ٢٣ - ٢٤). علمياً بأن تربية الحيوانات

داخل اسطبلات يكلف كثيراً، وهو بحاجة الى مباني وأعلاف وبرسيم وعلاجات واشراف طبي. فضلاً عن اضطرار المزارع إلى تربية اصناف جديدة من الحيوانات غير التي اعتاد على تربيتها، حيث تستبدل الأغنام والأبقار والدواجن البلدية بحيوانات ذات سلالة حسنة وغالية الثمن وبحاجة الى رعاية وعناية خاصة قد لا يقدر عليها أو يجهلها المزارع. وقد يعجز المزارع عن تأدية هذه التكاليف. وأحياناً تسبب تربية مثل هذه الحيوانات والدواجن خسارة لصاحبها مما يجعله يقدم على بيع ما يملك حتى الأرض. وفي القرية ثلاثة مزارع للدواجن، إلا أن تربية الدواجن فيها محدودة، إذ يتم فقط في فصل الشتاء بسبب اعتدال المناخ في هذا الفصل، اما في الصيف فتكون درجات الحرارة عالية، لا تستطيع الدواجن تحملها مما يفرض الحاجة إلى مراوح كهربائية وهذا يزيد من عبء التكلفة على المزارع، لكل هذه الأسباب يضطر الفلاح إلى ترك مزرعته حتى تصبح موسمية الانتاج. وقد يتعرض مربو الحيوانات لنكسات اقتصادية. ولكن النجاح في هذا المجال قد يدر أرباحاً جيدة إضافة إلى الحصول على لحوم الحيوانات والبيانا واستخدام نفاياتها كسماد طبيعي في الأرض. فتساهم بذلك في التخفيف من الأعباء الاقتصادية للزراعة. ويتم اطعام هذه الحيوانات بقايا المحصول الزراعي او المحصول نفسه في اوقات يكون فيها التسويق الزراعي رديئاً وأسعار المحصول منخفضة وأقل من التكلفة، فيفضل المزارع اطعامها لحيواناته على عرضها في السوق. وهذه الخسارة قد لاحظها الباحث، إذ باع أحد المزارعين (١٢٥ صندوقاً من الكوسا يزن كل صندوق ستة كيلو غرامات بدينارين فقط) فهذا ما تبقى له بعد أن دفع أجرة العمال وواسطة النقل والكمسيون، هذا المبلغ الزهيد لا يكفي طبعاً لتغطية أجور الحراثة والماء والبيادر والسماد. ولهذا يفضل المزارع في مثل أوقات الشدة هذه أن يطعم المحصول لحيواناته على قطفه وتسويقه.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (٣) بأن النسبة الغالبة من القوى العاملة المحلية تعمل في الزراعة وتليها تربية الحيوانات وترتفع نسبة العاملين في الزراعة من العمال الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً وتقل بين صفوف الشباب من هم دون هذا السن.

الجدول رقم (٣)

الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الذكور وبمختلف المستويات العمرية

العدد	المهنة	العدد	المهنة
٤٦	وظائف حكومية	٢٩	قوات مسلحة
		٢٣	تجارة
١٤	زراعة وتربية حيوانات	٢٠٥	أعمال أخرى
	١٢٥		المجموع الكلي

ولقد اكتفيت في هذا الجدول على ذكر للمهنة الأساسية التي يمارسها الذكور ومهنة واحدة. مع العلم أن هناك كثير من الأشخاص المذكورين يمارسون أكثر من مهنة إذ يجمع بعضهم بين مهنة الزراعة والتجارة، ومنهم من يجمع بين الوظيفة الحكومية والزراعة.

٢- النشاط التجاري والمهني:

يمارس السكان العديد من الأنشطة الاقتصادية في حياتهم اليومية إضافة إلى الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن، ومنها النشاط التجاري، وتؤكد بعض الدراسات (الراعي، ١٩٨٧: ٨٩ - ١٠٠؛ غيث، ١٩٨٥: ٣٨) أن النظرة للعمل الزراعي قد تغيرت بسبب ظهور مصادر جديدة للثروة كالتجارة. فالتجارة بالنسبة للبعض تساهم في تحقيق الربح السريع، وهي أكثر ضماناً من العمل الزراعي. ولم تكن التجارة في بداية تأسيس القرية ذات شأن يذكر في حياة الناس. فقد كان المجتمع القروي بسيطاً بتركيبته وحياته الاقتصادية والاجتماعية، فكان هدفه الرئيسي من

الحياة هو الاكتفاء الذاتي. وبالرغم من وجود بعض النشاط التجاري في القرية قبل الستينات، إلا أنه لم يكن يتعدى بيع فائض قليل من منتوجات الحبوب في مدينة إربد أو مدينة بيسان، وكان يتم البيع اما مقايضة (مثل تبديل القمح بأقمشة) أو نقداً على الرغم من أن التعامل النقدي كان محدوداً. كان المزارع يبيع ما يزيد عن حاجة العائلة من بيض الدواجن لشراء بعض حاجات العائلة وبالأخص مادة الكاز. وقبل الستينات كانت غالبية التجار من خارج القرية، حيث كانوا يحضرون الى القرية للبيع فيها على ظهور الدواب. وكان تسويق المنتجات الى خارج القرية نادراً احياناً لعدة عوامل، منها:

أ- ان الانتاج كان موجهاً للاكتفاء الذاتي وليس للسوق. فالفلاح كان يزرع ارضه ويربي حيواناته ودواجنه من أجل أن يوفر لعائلته قوت يومهم. (القصير، ١٩٩٢: ٥٦؛ غيث، ١٩٨٥: ٥٨؛ ربايعه، ١٩٩١: ٥٢).

ب- جهل الفلاح: فالفلاح لم يكن عنده سعة افق من أجل الانتاج والتوسع في العمل الزراعي والاستفادة من السوق وتحقيق الربح.

ج- ندرة العملة وقلتها: مما جعل التجارة تتم بين القرية والمناطق المجاورة من خلال المقايضة.

أخذت فكرة التجارة في المحاصيل الزراعية تنمو تدريجياً بعد فتح قناة الغور الشرقية والتي غيرت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المزارعين، ووسعت الاتصال بالمدينة في ظل وسائل المواصلات الحديثة. لكن اندلاع حرب ١٩٦٧ وما رافقها واعقبها من استنزاف في المنطقة أضعف النشاط الاقتصادي والزراعي والتجاري. واستمرت حالة الركود حتى عام ١٩٧٣ بعد حرب رمضان حيث استقر الوضع العسكري في المنطقة، مما شجع المزارع على استثمار ارضه والتوسع في استصلاح الأرض الزراعية (زيادة، ١٩٩٠: ٨٥). وتوسعت معارف الفلاح

وتغير الانتاج من انتاج الاكتفاء الذاتي الى انتاج من أجل السوق. ويعتبر التوجه من أجل السوق أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها منطقة الأغوار في الأردن، حيث أخذت القيم الاجتماعية الأساسية تتغير، خصوصاً ما يتصل بزراعة الأرض التي مثلت أغلى ما يملكه الفلاح الذي ازداد ميله للسوق والتجارة.

ولم تقتصر التجارة على بيع المحصول الزراعي والخضروات، بل شمل ذلك الحيوانات حيث أصبحت تربية الحيوانات من أجل بيع منتوجاتها ولحومها في السوق. وتغيرت أصناف الحيوانات التي كان يربئها أهل القرية. فمن الماعز والأغنام والأبقار والدواجن البلدية إلى أغنام محسنة وأبقار هولندية ودواجن لاحمة. فهذه الحيوانات والطيور تعطي إنتاجاً أكثر من الحليب واللحوم، ودجاج لائح للسوق المحلي. حتى أن بقايا الحيوانات والدواجن (الزبل) أخذت تباع للمزارعين لاستخدامها كسماد طبيعي.

يوجد في القرية أربع بقالات صغيرة تباع الحاجيات اليومية التي يحتاجها أهل القرية من مواد تموينية وخضروات وما يحتاجه طلاب المدارس، إضافة إلى المرطبات، إلا أن غالبية السكان يحضرون حاجياتهم من القرى والمدن المجاورة بسبب سهولة الاتصالات والحركة اليومية لأفراد الأسرة.

ولا تقتصر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على العمل الزراعي وتربية الحيوانات والتجارة، بل تعدتها إلى المهن الأخرى التي صار يمارسها السكان. فالحياة الجديدة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة لا بد أن تناسبها مهن جديدة. فقد تضاعف دور عمال البناء التقليديين بسبب انكماش النمط المعماري القديم. والمعروف أن البنائين التقليديين قد أسهموا في فترة من الفترات في بناء القرية وحفظ التراث المعماري الأصلي فيها حيث كانت مواد البناء سهلة التحضير وغالباً ما تتوفر في البيئة المحلية. وكذلك فإن البنائين كانوا من أهل القرية،

حيث يتعاون الجميع معاً في بناء البيوت دون أجره^(١)، أن النمط المعماري الحديث صار يعتمد على استعمال الاسمنت والحديد (الباطون) بعد منتصف السبعينات. وقد تلاشى دور المرأة في مساعدة الرجل في البناء الحديث، بعد أن كانت تقوم في الماضي بترميم البيت، فهي اليوم تدخل بيتاً جاهز البناء دون أي عمل يذكر لها، كذلك أصبحت نسبة من يعملون من العمال في مهنة البناء من العمال المحليين قليلة وذلك بسبب ازدياد العمالة الوافدة. وصارت النظرة الاجتماعية للعمل بمهنة البناء والباطون متدنية. ربما بسبب اقترانها بالعمالة الوافدة ولندرة المشتغلين فيها من العمال المحليين. ولعل من أسباب تفضيل العمالة الوافدة حسب ما يفيد أصحاب العمل في القرية قبولها أجوراً قليلة نسبياً مقابل ساعات عمل أطول. كما يرجع هذا التفضيل إلى أن صاحب العمل يتذرع بأن العمال الوافدين أكثر طاعة واستعداداً للقيام بأكثر من عمل دون أي تذمر وهو يقول (حاضر يا بيه، وأمرك يا بيه).

ومن المهن الأخرى التي كان يعمل بها قليل من سكان القرية هي النجارة والحدادة، حيث تم صنع المحراث ولوح الدراس وتجهيز أدوات العملية الزراعية وصناعة الأبواب الخشبية للبيوت بعد احضار المواد الخام من المدينة. وقد تقلصت هذه المهن مع حلول التكنولوجيا الحديثة والأدوات الحديثة. فقد استبدلت الآلات الزراعية الجديدة بدلاً من المحراث والحيوان، لكن الفلاح ما زال لا يملك خبرة كافية عن تعقيدات الآلة أو عن الميكانيك، وهو بحاجة لمواكبة تطور التكنولوجيا التي غزت السوق المحلي من خلال الاتصال الثقافي والتأهيل الفني.

ولقد تعلم (ثلاثة أشخاص) من السكان مهنة الميكانيك مثل تصليح الدراجات والسيارات، ولكن عدم وجود كراج لتصليح السيارات حد من امكانية نمو هذه

(١) مقابلة مع شلاش الخطايبه والحاج خالد الدراوشه وراشد الشقيرات، عام ١٩٩٥/١٩٩٦م.

المهارات في القرية. أما تصليح الدراجات فقد انكمش بسبب صدور قانون في الثمانينات يمنع قيادة الدراجات نتيجة لكثرة الحوادث، وكان هناك شخص واحد يمارس هذه المهنة أما الآن فيعمل في المجلس القروي. ومن الملاحظ أن ازدياد استخدام الآلات والوسائل التكنولوجية الجديدة قد اجبر الأهالي على التكيف بها حيث انتشرت قيادة السيارات بينهم بحكم حاجتهم المتزايدة لنقل البضائع والمنتجات من المزارع الى السوق المحلي في مدينة اربد او عمان وجلب العمال ونقلهم بالسيارة من وإلى مكان العمل. بالإضافة الى تحضير الأدوية والأسمدة والبذور. ومنهم من يقود الآلات الزراعية مثل التراكاتورات حيث يقوم سائقوها بحراثة الأرض الزراعية مقابل اجرة وتقدر بدينار ونصف للساعة. وهناك ثلاثة سائقين يعملون على باصات النقل الى مدينة اربد وجسر الشيخ حسين، والشونة الشمالية الا ان العمل عند الآخرين ليس دائماً، فهو يعتمد على مزاجية صاحب العمل، ويبلغ عدد مالكي السيارات في القرية ١٢ شخص بالإضافة إلى ٣ تراكتورات زراعية يملكها أصحاب العمل. ومع تزايد المدنية وانتشارها قل العمل اليدوي وحل محله العمل الآلي. فبعد ان كانت النساء في القرية يجهزن الخبز باستخدام فرن الطابون حل الان الفرن الآلي بدلاً منه، كما حل الرجال في هذا العمل بدلاً من النساء، فهم اليوم يقومون بتحضير العجين والخبز ولم تعد المرأة تشارك في تحضيره. وهناك ثلاثة خبازين من أهل القرية يعملون في مخابز دير أبي سعيد والمشارع، مما يجبر السكان على استحصال الخبز من مخابز القرى المجاورة، وهناك بقالتان تبيعان الخبز لأهل القرية وللعمالة الوافدة المقيمة داخل القرية. لكن غالبية العمالة المحلية يحبذون العمل الحكومي على العمل في القطاع الخاص والزراعي وذلك ان الوظائف الحكومية فيها ضمانات وتقاعد وتأمين صحي بعكس العمل الزراعي والمهني الذي يفتقر إلى الضمان والتقاعد والتأمين الصحي.

٣- التطور المهني والوظيفي:

في بدايات هذا القرن وقبل قدوم الأمير عبد الله كان العمل الزراعي وتربية الحيوانات هي المهنة الرئيسية للسكان ولم يكن للوظائف الحكومية أي أثر يذكر. وبتأثير التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري وزيادة الاتصال بين القرية والمدن القريبة حصل تغير كبير في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، كما في باقي قرى المملكة حيث سعت الحكومة لتطويرها الذي ازداد التركيز عليه بشكل واسع في عهد جلالة الملك الحسين وجاء ذلك من خلال فتح المدارس وتعبيد الشوارع وايصال الانارة والكهرباء الى القرى الأردنية. بالاضافة الى زيادة اعداد القوات المسلحة.

ولعل ما حصل في هذه القرية وقرى المملكة الاخرى ينسجم بعض الدراسات (Dalton, 1971: 425 ; Durkherm, 1964 : الفائدي، ١٩٩٢: ٢٨) التي ترى أنه كلما ازداد المجتمع تقدماً كلما زادت الحياة تعقيداً وتطور تقسيم العمل نحو التخصص المهني، وبدأ المواطنون يرتبطون معاً من خلال التضامن العضوي بدلاً من التضامن الألي كما هو جار في معظم المجتمعات المحلية المتغيرة، فالرابطة بين السكان اصبحت تقوم على أساس الأعمال والمهن المتخصصة بعد ان كانت تعتمد على التضامن والتعاون القرابي.

ومن أبرز ظواهر التغير في القرية ما يأتي:

أ- ازدياد الهجرة الى المدن: وجاء ذلك نتيجة لاختلال التوازن بين حجم السكان وحجم الحيازة بحيث أصبحت الأرض لا تكفي أهلها، مما دفع كثيراً من أهل القرية للهجرة إلى المدن للبحث عن فرص عمل أخرى، كذلك بسبب تدني الأجور في القطاع الزراعي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (أبو جابر، ١٩٩١: ١٥٤؛ الجرجور، ١٩٨٠: ١١٩ - ١٦٧).

ب- تغير النظرة للعمل الزراعي: فظهرت مصادر اخرى للثروة وللكسب السريع من خلال التجارة والوظائف الحكومية الاكثر استقراراً، لهذا اتجه كثير من الشباب للبحث عن وظائف حكومية أو ابي عمل خارج العمل الزراعي، واخذت رغبته في الزراعة والعمل فيها تتلاشى. إضافة إلى اغراءات فرص العمل الجديدة في المدينة (Hopkins, 1985:295-297; Tully, 1990:107).

ج- الاتجاه نحو التعليم: لقد تحسنت النظرة نحو التعليم مما شجع الأسر على تعليم ابنائها ليحصلوا على وظيفة حكومية ومن اجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعائلة. ولقد أكمل عدد من أبناء القرية تعليمهم في الجامعات وحصلوا على شهادات مختلفة مثل الطب والمهن التعليمية (المقدم، ١٩٩٥: ٢٩٣؛ غيث، ١٩٨٥: ٣٣-٣٩).

والجدول رقم (٤) سيوضح عدد ومهنة من أكمل الثانوية العامة:

المهنة	العدد	المهنة	العدد
معلم	١٢	طبيب	٣
ضباط	٩	وزارة الصحة	٢
قوات مسلحة	١٥	الأحوال المدنية	٢
محامين	٣		
المجموع		٤٦	

جدول رقم (٤)

وغالبية من أكمل الثانوية العامة ترك القرية وهجرها واستقر بالمدن وقراهم الاصلية ولم يبقى منهم بالقرية إلا نسبة قليلة وخاصة الاطباء والضباط والمحامين ولم يبقى سوى المعلمين وبعض أفراد القوات المسلحة.

وهناك العديد من الوظائف الحكومية التي يزداد اقبال أهل القرية عليها كأساس لتأمين حياتهم المستقبلية ومنها:

١- القوات المسلحة الأردنية: وتحتل المرتبة الأولى بين الوظائف الحكومية إذ يبلغ عدد العاملين فيها حوالي ٢٥ شخص عدا المتقاعدين الذين يبلغ عددهم ٢٥ شخص، ويعملون الآن بالزراعة. وهذا الرقم يشمل من هم في الجيش العربي والأمن العام وسلاح الجو. ويفضل الأهالي العمل والدخول في السلك العسكري لأسباب كثيرة (زيادة، ١٩٩٠: ٩٧). فالعسكرية كما تبين للباحث تعتبر بالنسبة لأهل القرية أفضل مؤسسة حيث التقاعد المبكر والتأمين الصحي للفرد ولعائلته إضافة إلى كونه يضمن تعليم ابنائه في الجامعات على حساب القوات المسلحة الأردنية.

٢- العمل في وزارة التربية والتعليم: حيث يعمل قسم من أبناء القرية كمعلمين في مدارس وزارة التربية والتعليم في مهنة التدريس أو كحراس واذنة. فهناك أربع معلمات يدرسن في مدرسة البنات في القرية بالإضافة إلى اذنة والمعلمين الذين يدرسون في القرية وخارجها وغالبيتهم من أبناء الفلاحين وقد استقر قسم في المدينة وبقي بعضهم في القرية.

٣- وزارة الزراعة: يعمل في وزارة الزراعة بعض أبناء القرية ولكن ليس بشكل دائم، فهناك مشاريع مؤقتة يقوم بها قسم الحراج بوزارة الزراعة، حيث تقوم هذه الوزارة بتشغيل عدد من أبناء لواء الأغوار الشمالية، ويعمل من أبناء القرية فيها ثلاثة أشخاص بصورة مؤقتة. وهناك موظف دائم يعمل طواف حراج في الوزارة.

٤- وزارة الأوقاف: هناك موظفان من أبناء القرية في مسجد القرية يشرفان على المسجد. وهما الإمام والمؤذن.

٥- وزارة البلديات: في القرية مجلس قروي تأسس عام ١٩٨٣ ويعمل فيه عدد

من الموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية مثل الجابي والسكرتير ومراقب الصحة والبناء وحارس ليلى للقريبة وأذن.

٦- وزارة الصحة: يوجد في القرية مركز صحي فرعي الا أن طبيب المركز والممرض من خارج القرية، إلى جانب موظف من ابناء القرية في قسم الملايا. وفي النية تطوير المركز وتوسيعه ليكون اقدر على تلبية احتياجات ابناء القرية المتزايدة للخدمات الصحية.

ويمارس السكان بالاضافة للوظائف الحكومية اعمالاً أخرى في شركات خاصة في المدن والعمل في مصنع رب البندورة. والعمل بالشركات الخاصة ليس دائماً وثابتاً إذ كثيراً ما يترك العامل عمله او يطرده صاحب العمل مما يقوي رغبة الاهالي بالوظائف الحكومية لأنها أكثر أمناً واستقراراً لهم ولاسرهم من الوظائف والعمل بالشركات الخاصة.

الفصل الخامس

واقع العمل في القرية

- اشكالات العمل
- واقع العمالة غير الماهرة
- تغير النظرة المحلية للعمل
- العمل في سياق التعاون
- القرابة وعلاقات العمل
- العمل الوافد
- أبناء القرية المهاجرون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

واقع العمل في القرية

العمل هو كل مجهود بشري يبذل سواء، كان ذلك بدنياً أو عقلياً لغرض كسب المعيشة أو الحصول على أجر (خليفات، ١٩٩٤: ٣٣). لكن العمل في العصر الحديث يواجه العديد من المشاكل بسبب الزيادة السكانية المتسارعة وازدياد متطلبات الحياة .

١- اشكالات العمل:

١- البطالة وفرص العمل: ماذا نعني بالبطالة؟

البطالة "هي تعطل جانب من قوة العمل المنتج تعطلاً اضطرارياً رغم توفر الرغبة والقدرة عليه، أما المدلول الفني للبطالة فيشير الى عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على استيعاب قوة العمل التي تنتجها الموارد السكانية ومخرجات التعليم" (الطراونه، ١٩٩٢: ٨).

أصناف البطالة:

أ- البطالة الهيكلية: (وهي عدم توافق العمل للشباب أو للقوى العاملة مع فرص العمل المتاحة والمتوفرة لأسباب تعليمية أو قيميية أو اقتصادية؛ المقدم، ١٩٩٥: ٣٦؛ الطراونه، ١٩٩٢: ٩). لقد دلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث بأن غالبية العاطلين عن العمل لا يقدمون على العمل الزراعي والرعي لأسباب قيميية أكثر منها تعليمية، حيث أن نسبة التعليم بين صفوف العاطلين عن العمل متدنية، ولقد تبين ذلك للباحث من خلال المقابلات والملاحظة التي أجراها مع هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل.

ب- البطالة المقنعة: وتكون فيه حجم قوة العمل أكثر مما يتطلبه العمل (الاسكوا، ١٩٩٠: ١٦؛ الطراونه، ١٩٩٢: ٩). لقد عانى المجتمع الزراعي في منطقة

البحث من هذا النوع من البطالة في الستينات من هذا القرن، وخلال وجود الاسره الممتدة واعتماد السكان على العمل في الزراعة وتربية الحيوانات وقلة فرص العمل في النشاطات الاقتصادية الأخرى، مما جعل كافة أفراد العائلة يقومون بالأعمال المذكورة. واستمرت العمالة التي تعمل بالزراعة بأعداد أكثر مما تحتاجه الأرض من مجهود بشري. وكانت الانتاجية أقل مما تتطلبه المستويات الاقتصادية والاجتماعية للعائلات التي تعتمد عليها. وفي هذه الفترة، كان الإنسان لا يزال يعتمد على الادوات الزراعية التقليدية وذلك بحراثة الأرض على الحيوانات وقلة استخدام التكنولوجيا في الزراعة.

ج- البطالة السلوكية: وهي عدم رغبة الشخص، بممارسة عمل معين لأسباب تتعلق به شخصياً أو بسبب نظرة المجتمع لذلك العمل (الطراونه، ١٩٩٢: ٩). نتيجة لقدوم العمالة الوافدة وقيامها بكافة الأعمال الزراعية والخدمات والعمل في مزارع الدواجن والحيوانات، ومع مرور الزمن والأيام انسلخ العامل الأردني عن الأرض وتربية الحيوانات وترفع عن القيام بهذه الأعمال وبالأخص الشباب، حيث ينظر هؤلاء للعمل الزراعي بأنه عمل مختصر على العمالة الوافدة وهم ينظرون للعمالة المصرية نظرة متدنية اجتماعياً. ويتضح ذلك من خلال كلامهم (اشتغل مع مصري).

والبطالة السلوكية تنتشر في الأغلب في صفوف العاطلين عن العمل ممن لا يملكون الاراضي الزراعية. وبالأخص من الفئة العمرية ١٥-٣٥ سنة ففي هذا السن يعزف الشاب عن العمل عند الغير. ويزداد عزوفه عن العمل الزراعي الى ان يصبح مسؤولاً عن اسرة بعد زواجه، اذ يقبل الشاب المتزوج العمل في الزراعة لاطعام اطفاله وزوجته. إلا أن نسبة العاطلين عن العمل من المتزوجين قليلة في هذا السن. في الوقت الحالي يرفض والد العروس تزويج ابنته لشخص، إلا اذا أمن على حياتها بأن خطيبها أو زوجها يعمل في وظيفة حكومية او مستقرة غير العمل الزراعي.

وعلى الرغم من أوضاع القرية الاقتصادية السيئة إلا أن بعض الرجال يرفضون

العمل مع العمالة الوافدة بسبب نظرتهم العلوية وبنفس الوقت ينكرون أن زوجاتهم تذهب للعمل في الزراعة وأنهن ربات بيوت فقط، وهم يتظاهرون بالغيرة على زوجاتهم، لكن الأمور عكس ذلك، حيث لاحظ الباحث خروج كثير من زوجاتهم للعمل. ولقد وجد الباحث أن نسبة البطالة عالية بين صفوف القادرين على العمل في القرية، وخاصة بين صفوف الذكور من خلال الجدول رقم (٥).

العاملون العاطلون عن العمل حسب المستوى العمري للذكور

جدول رقم (٥)

الطلبة	العاطلون عن العمل	العاملون	المستوى العمري
١١٣	.	.	١٥-٥
١٠	٤.	٦.	٢٠-١٦
X	١٧	٣٥	٤٥-٣١
X	١٠	٣.	-٤٦
١٢٣	٦٧	١٢٥	المجموع

ويبلغ عدد من تقل اعمارهم عن الخامسة من الذكور ١٢٣ طفل ويبلغ المجموع الكلي للذكور في قرية البحث ٤٢٨ شخص. من خلال هذا الجدول يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة من القادرين على العمل، ويبلغ عددهم حوالي ٦٧ شخص أي بنسبة ٢٥، ٢١٪ من حجم قوة العمل، أما نسبة العاطلين عن العمل بين سن ١٦-٢٠ سنة فهي ٦٠٪ من حجم العاطلين عن العمل. وغالبية العاطلين عن العمل هم من الغوارنه.

وبالنسبة للفلاحين العاطلين عن العمل فغالباً ما يساعد الولد والده في الاشراف على الوحدة الزراعية، وفي حال عدم اشرافه فليس لديهم انحراف وينالوا قسطاً من التعليم، ولقد وجد الباحث بأن هناك ٣ اشخاص لا يعملون ويعود ذلك لأسباب اجتماعية وهي وفاة أو طلاق والديهم ونشوء وتفاقم الخلافات بين الزوجين وكان ذلك بسبب التفكك الاسري كذلك لم ينالوا قسطاً من التعليم. ويعيش الفلاحين في بيوت أفضل يملكونها على عكس الغوارنه الذين يسكن أغلبهم في بيوت طينية بالأجرة. ويعيش معظم فلاحي القرية في بيوتهم التي بنوها على فترات منذ

استقرارهم وحتى الآن. ولا تخرج النساء الفلاحات للعمل الزراعي الا نادراً، إذ يتم استخدام عمالة وافدة. وينطبق ذلك على جميع النساء الفلاحات باستثناء عائلة واحدة حيث تخرج الفتيات للإشراف على العمل ومراقبة العمالة الوافدة بسبب أن أخوانهن يعيشون في القرية الأم ولأن الوالد المسن لا يقوى على الحركة والقيام بالعمل.

يبلغ عدد النساء العاملات بالزراعة بالاجرة في القرية : ٧٣ امرأة وفناة وهن فوق ال ١٥ سنة، وجميعهن لا يملكن أزواجهن وأهلن أرضاً زراعية. وهناك العديد من الفتيات ممن اعمارهن ١٤ فما فوق قد تركن المدرسة للعمل في البيت أولاً ومن ثم يخرجن للعمل بأجر لشراء بعض احتياجاتهن مثل مواد الزينة أو التجميل والفساتين والعطور، وهي أشياء لم تكن نساء القرية تستخدمها، إلا أن الاتصال بالمدينة وسهولة المواصلات نقلت إلى الريف الأردني استخدامات مواد التجميل وأطرزة اللباس المختلفة وأصبحت الفتاة الريفية تواكب الموضات العالمية. فهي تعمل لاستخدام الدخل من أجل أن تعيش وكي تتزين من أجل الزواج أو لجذب الشباب من أجل الزواج.

ونستطيع ان نستخلص ارتفاع معدل الاعالة من عدد العاملين البالغ ١٢٥ رجلاً و ٨٠ امرأة ويكون معدل الاعالة في القرية (٤:١) وهؤلاء العاملون من الذكور يشتغلون بوظائف حكومية أو بالعمل الزراعي. أما المهن الأخرى كالصناعة والتجارة فهي قليلة بسبب خلو المنطقة من المصانع باستثناء مصنع رب البندورة وخلوها كذلك من المراكز التجارية.

وفي المثال التالي توضيح لواقع إحدى النساء العاملات في القرية

المثال:

أم محمد وتبلغ من العمر خمسين عاماً لقد التقى بها الباحث في أحد الأيام وتعمل في مزرعة أحد مزارعي القرية مع مجموعة من النسوة والفتيات ومع بعض العمال الوافدين فالعمل في المزرعة كما تصفه أم محمد (خلط بلط). ترافق أم محمد

ابنتها اللتان تبلغان من العمر (٢٦، ١٥ سنة). ولدى الإستفسار من أم محمد عن طبيعة عملها أجابتنى بأنها تعمل بالزراعة منذ أكثر من عشرين عاماً وتعمل في هذه المزرعة منذ أكثر من عشر سنوات، وفي حال عدم توفر عمل هنا تعمل في مزارع أخرى وأحياناً في الصحراء الشرقية وترافقها ابنتيها. وتضيف أم محمد: بأن جميعنا يعمل في قطف ثمار الخضروات وفي هذا اليوم كما ترى نقطف ثمار الكوسى حيث نقوم نحن النساء بعملية القطف ووضعها في صناديق كبيرة ويقوم العمال المصريون بحملها إلى العريشة حيث توجد فتاة أو اثنتان تقومان بتعبئة الكوسا في صناديق بولسترين صغيرة الحجم تتسع إلى ثمانية كيلو غرام ويقوم أحد العمال الوافدين بترتيب الصناديق فوق بعضها حتى يتم شحنها إلى السوق. ولدى سؤال أم محمد عن أجور هذا العمل أجابت بأنها تأخذ أجرة على الساعة نصف دينار وكذلك ابنتيها. وتدعي أم محمد: بأنها تحصل ما مجموعه ١٤٠ ديناراً في الشهر هي وابنتيها وهذا الدخل يشكل الأساس الذي تعتمد عليه أسرة أبو محمد رب الأسرة الذي يبلغ من العمر ٦٥ سنة ويبلغ عدد أفراد الأسرة ثلاثة عشر فرداً تتراوح أعمارهم بين سنتين إلى السادسة والعشرين سنة.

يعيش أفراد هذه الأسرة جميعاً في غرفة واحدة ولديهم مطبخ من الطوب الطيني وهذا المسكن مستأجر بقيمة ١٢ ديناراً شهرياً وهو مزود بالماء والكهرباء وغير ملائم للسكن خاصة في فصل الشتاء. جميع أفراد أسرة أم محمد من الذكور بما فيهم أبو محمد لا يعملون، علماً بأن لديهم أبناء بأعمار ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٤ سنة ترك هؤلاء المدرسة ولا يعملون، ويعتمد هؤلاء الشباب بتزويدهم بثمن الملابس والسجائر على أخواتهم وأمه، في حين تقوم الأم بتزويد مستلزمات البيت من باقي دخلها إضافة إلى جزء من دخل ابنتيها اللتان تحتفظان بجزء من الأجرة لشراء أغراضهن الشخصية، حيث لاحظ الباحث استخدام الفتاتين مواد التجميل والزينة أثناء زيارته للبيت، كما أنه لاحظ عدم احتواء المنزل على أي أثاث يذكر سوى بعض مستلزمات المطبخ والنوم ولاحظ وجود سواراة من الذهب في معصم (ر) في حين

كان عقد من الذهب بطوق رقبة (أ) الأمر الذي حدا بالباحت للإستفسار من الأم عن هذا فأجابت: بأن هذا من تعبهن ومن حقهن امتلاك بعض المجوهرات طالما أنهن حصلن عليه بالكد وعرق الجبين. كما لاحظ الباحت أن ملابس الفتيات أفضل من ملابس باقي أفراد الأسرة الأمر الذي يعطي مؤشر على تحسن الحياة الإجتماعية والإقتصادية للعائلات بدرجة أكبر بكثير من أخوانهن وهذا الأمر يشكل حافز للفتيات ممن هن في سن العمل على ترك المدرسة والاتجاه نحو العمل في المزارع. وعند التقاء الباحت مع أبناء أم محمد (هـ، أ) (٢٤، ٢١ سنة) وسألهم عن سر عدم عملهم أبدوا عدم اكتراثهم في بادئ الأمر، ثم عللوا ذلك بسبب العمالة الوافدة، أما أم محمد التي سمعت رد ولديها قالت: (طالعين لأبوهم). ولما سألها الباحت عن سر قولها قالت: أن زوجي والكثيرين من سكان القرية تعودا على عمل نساءهم وعدم خروجهم للعمل، بل أنهم يقضون أوقاتهم بالجلوس أمام الدكاكين متسلين بالأحاديث والنميمة. وتضيف أم محمد قائلة: يا ريت الرجال والأولاد يكتفون بالجلوس بالمنزل دون عمل ويعتمدون بالمصروف علينا. وبعد سؤال الباحت واستفساره عن قولها ردت بالقول: إن رفاق السوء لم يتركوا أحداً بحاله، بل اصطحبوهم إلى المقاهي خارج القرية وعودوهم على شرب الدخان، وكما سمعت مؤخراً بأنهم يشربون مادة تفقد الوعي يحضرها أصحابهم من أبناء القرية. وتضيف أم محمد قائلة: بأن زوجها وأبناءها لا يلتزمون بشيء تجاه المنزل والجيران والأصدقاء، بل نقوم أنا وبناتي بزيارة جارنا المريض، ونشارك في بعض أفراح الجيران حيث نقدم الهدايا التي نستطيع تقديمها ولولا عملي وعمل بناتي لما كان لنا أي علاقة مع الجيران وقتلنا الجوع. أن دخل البنات أعطاهن نوع من الثقة بالنفس والسلطة وكثيراً ما تخرج الفتيات مع زميلاتهن بالعمل إلى مدينة إربد للتسوق دون أن تصطحب أي من أخوانها ودون علمهم.

٢- واقع العمالة غير الماهرة:

ويقصد الباحت بالعمالة غير الماهرة تلك العمالة غير المدربة والتي تفتقر

للمؤهلات العلمية والتقنية في مجال العمل الذي تقوم به أو المتوفر لها مثل عمال الزراعة والانشاءات والخدمات (أبو جابر، ١٩٩١: ٣٤٦-٣٤٧).

وأهم الأنشطة التي تمارسها هذه العمالة هي:

أ- الزراعة: إذ تعتبر أهم الأنشطة الاقتصادية وأبرزها في منطقة الأغوار وتعتمد الزراعة على مياه الري ويبلغ عدد العاملين في الزراعة من أبناء القرية من الذكور ممن تجاوزت أعمارهم خمسة عشرة عاماً ٤٩ عاملاً. ويزداد عدد العاملين الذين يتعدى عمرهم الخامسة والأربعين سنة وتبلغ نسبتهم حوالي ٦٤٪ من بين مجموع العاملين في الزراعة. وهذا يدل على أن كثيراً من العاملين في المجال الزراعي هم من كبار السن، الذين ترعرعوا منذ صباهم في العمل الزراعي قبل حدوث التغييرات التي حدثت في السبعينات من هذا القرن، حيث تدفقت العمالة الوافدة وانتشرت التكنولوجيا الحديثة وزاد الاتصال في المدينة واتسعت مدارك الفلاح، وهناك علاقة وثيقة بين من يعمل في الزراعة وملكية الأرض، ويرتفع عدد العاملين بأرضهم من أبناء القرية ويبلغ عددهم ٣٦ شخص أما عدد العمال بالأجرة من أهل القرية ١٣ شخصاً، وهذا يظهر قوة التأثير الإيجابي لملكية الأرض على الميل للعمل الزراعي. وخلال فترة السبعينات زادت نسبة العاملات في الزراعة من نساء القرية وبالذات من (الغوارنة) ويعود ذلك لهجرة العمالة الأردنية من الرجال الى العمل في الجيش والوظائف الحكومية والتعليم.

أثر التكنولوجيا على القرية:

لكن ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا الحديثة على القرية؟ لقد أظهرت دراسة قام بها تولي Tully في تركيا أثراً للتكنولوجيا الحديثة خصوصاً (استخدام التراكاتورات) مماثلة للتي حصلت في قرية الزمالية. إذ عمدت تركيا بعد عام ١٩٥٠ إلى تحسين الإنتاج الزراعي من خلال إدخال تكنولوجيا التراكاتورات. ولقد استخدمت هذه التراكاتورات على نطاق واسع نسبياً في المزارع الكبيرة التي سهل التراكاتور زراعتها ألياً كما حصل في قرية الزمالية أيضاً إذ دخل التراكاتور

في بداية السبعينات واستخدم بشكل واسع بعد منتصف السبعينات، ثم استخدمت الحصادة وآلة الدرس والتي استعيض عنها بالفرازة في الثمانينات. كذلك أدى استخدام هذه الآلة إلى زيادة الطلب على العمالة الموسمية وقت الإنتاج خصوصاً في مواسم قطف البندورة والرمان وزراعة البصل في الزمالية. وهذه التراكتورات كان يملكها في تركيا كبار الملاكين، أما أصحاب المكليات الصغيرة فيقومون باستئجار هذه التراكتورات لتعمل في مزارعهم على الساعة. ويضيف تولي Tully بأنه بالرغم من الدور الإيجابي للمكننة في تحسين الإنتاج فإنها قد يكون لها دور سلبي في تسريح عدد كبير من العمالة مما يؤدي إلى خلق بطالة في المجتمع وذلك يشجع على هجرة إلى المدن. فاستخدام المحراث الحديث في قرية الزمالية خلق نوع من البطالة في القرية لفئة كبار السن والشباب إذ تم الاستغناء عن الحراثين وانتهى دور اعطاء الأرض على حصة (المرباعية) وانعكس ذلك على واقع العمالة الأردنية غير الماهرة في القرية والتي كانت تقوم بأعمال الحراثة والنكش بالطورية التي قل استخدامها من قبل المزارع وخاصة بعد قدوم العمالة الوافدة (Tully, 1990:107-113؛ ربايعه، ١٩٨٢: ٨).

وهذا المثال سيوضح مدى تأثير التكنولوجيا على العمالة الزراعية غير الماهرة .

المثال:

أبو (س.ع) وعمره ٧٠ عاماً وهو من اللاجئين وكان ذا مركز اجتماعي بين أهل القرية ومن أهل الحل والعقد يقول كُنَّا نأخذ أرض على حصة من الفلاحين وكنا نزرع بأيدينا وكانت الأرض التي نشدها قرابة عشر دونمات، ونزرعها بالقمح والشعير والذرة بالإضافة للصيفية (البندورة والباميا والفاصوليا ...) ويضيف أن هدفنا من الإنتاج هو أن نجد لقمة العيش أي من أجل الإكتفاء الذاتي. ويضيف لم يكن في القرية أي نوع من التجارة بهذه المواد المزروعة بل كُنَّا جميعاً الفلاحين واللاجئين متساوون اجتماعياً أما الفارق الإقتصادي فهو قليل، الفرق هو أن

الفلاحين يملكون الأرض الزراعية وهي بأسمائهم. وكان انتاجنا وانتاجهم نفس النوعية والصنف ومن أجل الإكتفاء الذاتي. وكان التعاون والفرزعة موجودة والمشاكل خفيفة وغالباً تنتهي داخل القرية. ويتأسى على أيام زمان ويقول إن أيام زمان بالرغم من حرها إلا أنها أحلى من هذه الأيام .

ويضيف أبو (س ع) أنه كنا نزرع ونحصد بالمنجل وندرس على البيادر ونجتمع معاً على البيادر ونسهر، نذري المحصول. ولم نكن نشعربأن هناك شيئاً ينقصنا فكان هدفنا هو لقمة العيش والتي نحصل عليها من عرق جبيننا. وكان عدد أفراد أسرتي آنذاك ١٢ نفرأ أما الآن فعددنا ستة إذ تزوج عدد من أبنائي وبناتي وسكنوا خارج القرية وذلك لأنه لا يوجد لي أرض، وبيتي بالأجرة.

أما اليوم ومع دخول الآلات الحديثة فلم يبقى لليد أي عمل ولم يعد أصحاب الأراضي يعطون أرضهم على حصة كما كان سابقاً، فباستطاعة الفلاح حراثة أرضه كاملة على التراكتور بالأجرة أو بشراثة تراكتور لمزرعته. ولقد أثرت التكنولوجيا علينا بشكل كبير وبدأنا نشعر بالفارق الإجتماعي والإقتصادي الان بيننا وبين الملاكين (الفلاحين) وخاصة الملاكين الكبار. وصارت الأرض تضمن أحياناً لأناس من خارج القرية وخاصة لأصحاب رؤوس الأموال، فهم يمتلكون المال من أجل استغلال الأرض وزراعتها بالمحاصيل التجارية التي تعود عليهم بالربح. ولقد خلقت التراكتورات نوع من البطالة بين صفوف المزارعين الذين لا يعرفون قيادة التراكتورات والآلات الحديثة وبين من لا يملكون الأرض الزراعية. ويضيف أننا نشترى الخضار والفواكه والحبوب من السوق إما من المدينة أو من القرية من البقالات أو من المزارع. وفي بداية دخول التكنولوجيا الحديثة كنا نعمل في المزارع وفي الأراضي الزراعية ولكن ومع قدوم العمالة الوافدة وبشكل تدريجي بدأ ابعادنا عن الأراضي الزراعية وعن الزراعة ومع تزايد العمالة الوافدة وزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري مثل (التف تاف) والبيوت البلاستيكية وعمليات الرش بالمبيدات والأسمدة الكيماوية ولعدم معرفتنا بهذه الأمور فقدنا

عملنا، وجلسنا في بيوتنا كالنساء قديماً. واني الآن لا أستطيع إطعام أبنائي ولولا وجود ابن لي في الجيش لقتلنا الجوع واحنا ستة أشخاص وتعمل زوجتي بالمزارع إذ أن فرص العمل تتوفر لها أما لي فنادرأ ما أحصل على فرصة عمل ومستعد للعمل برغم سني وإني قادر على حراثة الأرض على الدواب والفدان كما كنت أفعل سابقاً أما التراكتور فلا أستطيع أن أعمل عليه.

ويضيف الآلات الحديثة أثرت على علاقتنا الإجتماعية معاً وعلى المستوى الإقتصادي وسببت بهجرة الكثير إلى المدن. ويتحدث عن هجرة جيران له وعدد من اقاربه من عشيرة الطويسات إلى مدينة إربد والمشارع للعمل بأعمال أخرى غير الزراعة.

ويقيم هو وزوجته وباقي أفراد أسرته في غرفة من الطوب الطيني ومطبخ وتستخدم الغرفة كمضافة ومنام ولا يوجد بها سوى (طراحات) وتلفزيون أبيض وأسود.

ويؤكد بعض الباحثين (الخصاونة، ١٩٨٨: ٢٦؛ ١٩٨٦: ١٤-١٦؛ الأسكوا: ١٩٩٠، ٢)، انخفاض نسبة المشاركة بالعمل الزراعي قياساً مع غيره من النشاطات الاقتصادية، حيث كانت نسبة العاملين في الزراعة في الأردن حوالي ٣٣.٧٪ في عام ١٩٦٦ وانخفضت هذه النسبة إلى ٧.٦٪ عام ١٩٨٥ على الرغم من ازدياد مساحة الأرض الزراعية بسبب شق قناة النور الشرقية واستخدام الآلات. وكانت العمالة قبل الستينات تتركز بالعمل الزراعي في الوقت الذي كانت فيه قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات عاجزة عن توفير فرص عمل للأيدي العاملة. ومن خلال البحث تبين للباحث ارتفاع مساهمة المرأة في العمل الزراعي في منطقة البحث إذ يبلغ عدد العاملات بالأجرة ٧٣ عاملة وعدد الذكور ٤٩ عامل. وتبلغ نسبة النساء العاملات بالأجرة من حجم قوة العمل المحلية في القرية ٦٤٪، وفي المقابل تنخفض نسبة مساهمة الرجال بالعمل الزراعي وتبلغ ٣٦٪ وتشمل هذه النسبة الذكور العاملين بالأجرة وأصحاب الأراضي إذ تبلغ نسبة العاملين بالأجرة من الذكور من حجم قوة

العمل المحلية في التربة ١٥٪ فقط.

من خلال دراسة الباحث الميدانية لاحظ أن العمالة الوافدة تعيش ضمن جماعات، حيث تجد في الغرفة الواحدة أكثر من خمسة أشخاص في فصل الشتاء، إذ تغادر في هذا الفصل بعض العمالة المصرية التي بلادها لزراعة أراضيها هناك، وبسبب قلة فرص العمل في هذا الفصل، ولكنها تزداد بعد شهر شباط، إذ يصل عددهم في الغرفة الواحدة في فصل الصيف إلى ثلاثة عشر شخصاً. بينما العامل الأردني مسؤول عن بيت وعائلة من مأكّل ومسكن وملبس. وترتفع نسبة تكاليف المعيشة، فمتطلبات الحياة وحاجيتها ازدادت وارتفعت أسعارها بعد أن قل الإنتاج البيتي وأصبح الإعتماد على سوق القرية أو المدينة، لهذا يرفض العامل الأردني قبول أجرة قليلة مقياساً مع العامل الوافد.

ولقد لاحظ الباحث بأن العمال الأردنيين العاملين بالزراعة هم عمال طورية إذ لا توجد بأيديهم أي مهنة أو حرفة ولا يستطيعون استخدام الآلات الحديثة. وهؤلاء العمال هم من كبار السن وشالبيتهم من اللاجئين ولا يملكون الأرض الزراعية ويعملون عند الفلاحين مقابل أجرة. ويعيشون أوضاعاً اقتصادية سيئة مقارنة مع الفلاحين أصحاب الملكيات والذين يكتفون بالإشراف على العمل الزراعي ومراقبة العمال وأحياناً يعملون بأرضهم.

وسيوضح هذا المثال وضع أحد عمال الطورية.

المثال:

أبو (هـ) وعمره ٦٥ سنة التقى به الباحث في أثناء زهابه للعمل في إحدى المزارع، وهو لا يقوى على العمل بسبب مرض (القرحة) الذي ألم به إلا أنه مضطر للخروج للعمل بسبب كبر حجم أسرته. إذ يبلغ حجم أسرته ١٣ نفراً. ويبلغ أعمار أبنائه من سن سنتين إلى ٢٨ عاماً ولا يعمل أي منهم باستثناء زوجته وابنته حيث تعملان بالزراعة وذلك من أجل المساهمة في توفير حاجيات البيت التي لا يقوى عليها الأب. يقول أبو (هـ) كنا عايشين ومستورين وكنا نأخذ أرض على حصة ونجد

عمل في أوقات الفراغ ونادراً لا نجد عمل ولكن ومع قدوم العمال الوافدين نادراً ما نجد عملاً. إذ دخلت هذه العمالة إلى الأردن والقرية « وخربت بيوتنا ».

وعن سؤال لماذا لا يعمل أبنائه فقال ان أصحاب العمال يرفضون ولا يرغبون بتشغيل أي عامل أردني وخاصة الشباب. فهم يرغبون ويفضلون العامل الوافد على العامل الأردني. ويضيف ان العمل ليس متوفر له إذ يعمل في الشهر فقط عشرة أيام ويقول إن أصحاب العمل يمنعونني من احضار أبنائي للعمل في مزارعهم . وقد تبين للباحث أن السبب المباشر لعدم رغبة أصحاب العمل تشغيل أبنائه بسبب كسل أبنائه وعدم رغبتهم بالعمل الزراعي.

ويقول أن ابنائه لم يتابعوا دراستهم بسبب الوضع المادي إذ لا تتوفر لنا الرسوم لهم في بداية السنة ولم يكمل أي من أبنائي أكثر من الصف الثامن حتى انهم لا يقرأون، وتعيش عائلة أبو (هـ) في بيت من الطين مكون من غرفة واحدة ومطبخ غير ملائم للسكن وكذلك هناك حوش أمام البيت، والبيت مستأجر وليس ملكاً له.

ويعمل أبو (هـ) في المزارع منذ الصباح وحتى الظهر ويعود للبيت ويقوم بأعمال التعشيب والتقليم والري أحياناً. وعلاقاته الإجتماعية مع أصحاب العمل جيدة إذ يحترمه الجميع لكن فرص حصوله على العمل قليلة بسبب كبر سنه وعدم مقدرته على العمل الشاق ولوقت طويل ولهذا يفضل أصحاب العمل العامل الوافد. ويقول أن عمل زوجته خارج البيت لم يكن راضٍ عنه إلا أن الظروف أجبرته على ترك زوجته وابنته تخرجان للعمل في المزارع والمبيت أحياناً خارج القرية لإطعام أبنائه ولسد حاجة البيت. ويتمنى أبو (هـ) أن تعود أيام زمان ويرجع المحراث (الفدان) كي تتحسن حالهم وتتساوى مع باقي أفراد القرية. ويضيف حاولت توظيف أبنائي في أي وظيفة حكومية إلا أنني لم استطع بسبب عدم حصولهم على أي مؤهل علمي، وهم جالسين في البيت والشوارع، ولا يعودون أحياناً إلا في أوقات متأخرة من الليل.

وتبين للباحث ان العلاقة الاجتماعية بين صاحب العمل والعامل الوافد أقوى منها بين صاحب العمل والعمالة الأردنية. إضافة لذلك إن العامل الوافد لا يأخذ أجرته مباشرة، فقد يستمر عدة أشهر دون أخذ أجره وفي بعض الأحيان كما أفاد بعض العمال للباحث بأنه في حال حاجة صاحب العمل للمال، فلا يبخل العامل الوافد عليه، ان يقرضه نقوداً لقضاء حاجته، وقد يستمر العامل الوافد في العمل دون أخذ اجرة لعدة سنوات، الا عند الحاجة او ترك العمل. فيعطيها له صاحب العمل على عكس العامل الأردني الذي لا يستطيع تأخير أخذ أجرته اليومية لأنه كما يقول (بدنا نحط عالنار). كل هذه الأمور التي ذكرت، توضح لنا المزايا التي يتميز بها العامل الوافد على العامل المحلي، مما زاد من نسبة البطالة بين العمال الأردنيين. علماً بأن البطالة في بعض المواسم تستشري حتى بين صفوف العمالة الوافدة نفسها. وهكذا فالعمالة الأردنية تعيش وضعاً مؤلماً وقاسياً للأسباب التي بينها والتي تجعلها غير قادرة على منافسة العمالة الوافدة من وجهة نظر أصحاب العمل. ومن التطورات المهمة في هذه القرية وربما بقية القرى دخول المرأة إلى مجالات العمل لتقوم ببعض الأعمال الزراعية مثل التعشيب وقطف البندورة وتعبئة الصناديق وزراعة البصل والبندورة فضلاً عن كونها تقبل بأجور أقل من العامل الوافد.

وإلى جانب الزراعة وجد الباحث بأن بعض أهالي القرية يمارسون الرعي، خصوصاً البدو المتواجدين في الجزء الشرقي من القرية، حيث يعيشون في بيوت من الشعر. وغرضهم من تربية الحيوانات هو بيع الحليب ومشتقاته وبيع اللحوم، الا ان ضيق الاراضي الرعوية خففت من أعداد الحيوانات في القرية. كذلك فان قانون وزارة الصحة والبلديات الذي يحظر تربية الحيوانات داخل القرية على عكس ما كان قبل السبعينات، حيث كان يتم بناء حوش أمام كل بيت ليكون مكاناً للحيوانات. حتى أن البدو بدأوا باستخدام رعاة من العمالة الوافدة، حيث أرسلوا أبناءهم للمدارس للتعلم وللعمل في الجيش وغير ذلك من الوظائف الحكومية.

وهذا المثال سيوضح حالة إحدى العائلات التي تعتمد على تربية الحيوانات:

المثال:

(س) وعمره ٤٩ سنة متزوج من اثنتين ويعيش وتقيم زوجته في بيت من الطين والحجر وقام بشراؤه ويتألف البيت من ثلاثة غرف ومنافع بالإضافة إلى حوش والبيت مقصور بالإسمنت من الداخل والخارج. ويبلغ عدد أفراد أسرته ١١ فرداً. وعن سؤالي إياه عن الحوش يقول كنت أربي أغنامي داخل الحوش حتى قبل ١٢ سنة ولكن بعد هذا التاريخ وبعد تأسيس المجلس القروي أخرجنا أغنامنا خارج القرية صيفاً وشتاءً. أرمي بالغنم أنا وابني الكبير وعمره ١٦ سنة، وعن وضعه المادي يضيف أن وضعنا جيد فلا نحتاج أحد إذ لم أعتد على أبي في زواجي أو شراء قطعة الأرض بل اعتمدت على نفسي ومن تربية الحيوانات. ويضيف أن هذه الحيوانات يربها ليس من أجل الإكتفاء الذاتي بل من أجل التجارة، فأبيع الحليب وأبناءها (القطائم) بعد تربيتها عدة أشهر وأقوم ببيع الكبير منها أو ذبحه من أجل إطعام أهل البيت. والأغنام تكفيهم الحليب والسمنة والزبدة والأجبان. ويبلغ عدد الأغنام عنده فوق ١٠٠ رأس من الغنم البيضاء. ويقول أن تربية الحيوانات مكلفة الآن فالمراعي قليلة بسبب اتساع مساحة الأرض المزروعة. ولم يعد يسمح لنا بالرعي في المناطق التي كنا نرعى بها قبل ٢٠ عاماً. والأغنام بحاجة إلى أعلاف وعلاجات وإشراف طبي. كذلك إن تربية الحيوانات بعيداً عن القرية لا يسمح بمشاركة كافة أفراد الأسرة في العمل والمساهمة في تربية الحيوانات. ولا يساعدني إلا ابني وتحضر زوجتي لحلب الأغنام وأحياناً أحلب الغنم أنا وابني. لكنني لست راضٍ عن عمل ابني راعي وإني سأرسله للجيش فهو أفضل من حيث الراتب الشهري. ويضيف (س) أن التعاون أيام زمان أفضل وكان غالبية أهالي القرية من فلاحين ولاجئين عندهم أغنام فإذا كان عندك عمل أو مريض كان أي راعي يأخذ الأغنام التي لديك ودون أجر. أما اليوم فلا تستطيع أن تتحدث وتقول لأخيك وتضطر إلى وضع راعي بالأجرة وغالباً ما أضع عامل وافد وبأجرة خمسة دنانير

يوميًا عندما يكون عندي عمل ويقول كان زمان اللي عنده قشاش أو خشيش وعشب بأرضه يسمح لنا بالرعي فيها أما اليوم فلا تستطيع أن تقترب من أرض أي شخص. فالأرض مزروعة ومشجرة وفي حال قطفه ثمار الخضروات لا تستطيع أن ترعى بأرضه إلا إذا اشترت العشب وباقي الخضروات الموجودة. ويقول أحياناً يضطر المزارع إلى بيع المحصول دون قطفه عندما يكون السوق سيء. ويقول لا أرغب أن يكون أبنائي رعاة وأنني سأعمل على تعليمهم وتدريبهم لأن حياة الراعي كلها شقى وعزلة عن الناس وتعب.

وعن علاقاته الإجتماعية في القرية يقول إنها ضعيفة وذلك لأنني أعيش خارج القرية أما زوجته وأبناءه فيعيشون داخل القرية وفي الغالب تكون إحدى زوجته برفقته وخاصة أيام العطل المدرسية. أما باقي الأيام فتضطر الزوجة إلى البقاء في البيت من أجل إرسال أبنائها للمدرسة. ويضيف إننا نشترى الأعلاف وخاصة النخالة والشعير للأغنام وهذا يزيد تكلفة تربية الحيوانات ولكنها مستورة والحمد لله وأفضل من الجلوس وخاصة أنني غير متعلم ولا يوجد بيدي أي مهنة أرتزق منها.

وعن مشاركته للأفراح والأحزان داخل القرية يقول أشرك وخاصة الأحزان أما الأفراح فقليل. ولكن في وجود مريض نزوره أنا ووالدي وإخواني ويبقى عند الغنم ابني وإخوانه الصغار حتى أعود. ومكان الغنم لا يبعد عن البيت أكثر من ٥٠٠م. إذ يستطيع العودة إلى البيت بسرعة وكذلك هناك مجموعة من بيوت الشعير بجانب بيته إذ لا يخشى على ابنه أثناء غيابه. ويضيف أن هناك نوع من العلاقات تربطني مع الرعاة أكثر من غيرهم ولكن نادراً ما يرعى أحدنا بغنم الآخر.

وأما عن زوجته فيقول انهما لا تعملان بالزراعة أو أي جهة أخرى بل تبقيان في البيت وتساعدان الزوج في حلب الغنم وتجهيزه والإشراف على البيت والقيام بواجباته. ويضيف (س) أنه كان زمان أبوه يأخذ أرض ويزرعها ويرعى بالغنم وعند انتهاء الموسم يرعى بالأرض ونادراً ما يشتري خضار أو حبوب أو أعلاف للحيوانات. أما اليوم فكل شيء يشتري من السوق سواء الخضار أو الحبوب

والأعلاف.

ويقول أن غالبية أهل القرية تكره تربية الأغنام وخاصة من هم دون سن الأربعين، وحصل غالبيتهم على وظائف حكومية وخاصة الجيش.

٣- تغير النظرة المحلية للعمل:

ماهي نظرة المجتمع الاجتماعية للعمل سواء أكان زراعة أو تربية الحيوانات أو غيرها؟.

تختلف النظرة إلى العمل الزراعي حسب المستوى العمري والتعليمي للعامل الأردني، لقد تبين للباحث أن نظرة كبار السن إلى العمل الزراعي قبل السبعينات على أنه أشرف وأجل الأعمال وأعلاها مكانة لارتباطه بالشعور الديني، فقد ساد الاعتقاد بأن العمل في الأرض يرضي الله سبحانه وتعالى، وأن الله يطلب من عباده العمل وعدم الكسل، فالإعتماد والتوكل على غير الله مذلة، فلا بد للإنسان أن يعتمد على قوة يديه ويقاوم قساوة الطبيعة. وقد تحدى سكان هذه القرية الصعاب وشقوا الصخر وقاوموا الظروف الطبيعية وسخروها لصالحهم وكان بعضهم يأتي إلى القرية من قرى أخرى مشياً على الأقدام أو على ظهور الدواب برغم وعورة الطريق وبعد المسافة. وكانوا يقومون بتربية الحيوانات حيث يسمونها (الحلال) مستفيدين من لحومها وحليبها واستخدام جلودها لبعض الأغراض مثل (الشرعة، الشكوة، والظبية)، وكانوا يصنعون من شعر الأغنام الحبال التي يحتاجونها لنقل محصولهم، لكن أهل القرية كانوا يعتبرون التجار مخلوقات كسولة واستغلالية كبقية أهل المدن العاجزين عن القيام بالعمل الزراعي الذي هو بحاجة إلى جهد عضلي (غيث، ١٩٨٥: ٨٧). ولقد تبين للباحث بأن موقف الفلاح من التاجر موقف حسد ولأسباب مادية، وبأن التجارة بين أبناء القرية لم تكن لها مكانة مرغوبة بينهم، وكان التجار الذين يحضرون إلى القرية على الدواب، هم من خارج القرية، أما أبناء القرية، فكانوا يبيعون الزائد عن حاجتهم من المحاصيل والحيوانات في بيسان قبل الاحتلال، وفي مدينة اربد بعد حرب ١٩٤٨ لشراء بعض حاجياتهم التي لا

يستطيعون انتاجها مثل السكر والشاي والحلويات والحاجات الأخرى. أما مهنة التجارة فلم تكن موجودة بين سكان القرية، وكانوا يتبادلون فوائض انتاجهم مع جيرانهم وقت القطف. حيث أنهم استخدموا أسلوب تنويع الزراعة داخل الأرض لغرض تبادل بعض المنتوجات فيما بينهم انطلاقاً من مبدأ الأخذ والعطاء. وكان عيباً أن يبيع أحدهم لجاره أي نوع من أنواع الخضار أو الحبوب أو منتوجاته.

وقد ظل الأمر كذلك حتى بداية الخمسينات حيث بدأت التجارة تنمو في القرية وتغيرت النظرة للعمل الزراعي والرعوي والعمل اليدوي للأسوء. ونتيجة لذلك تبدلت مواقف السكان إزاء العمل بشكل سلبي مع تنامي الاحجام عن العمل اليدوي، مما زاد في استقدام العمالة الوافدة وتزايد استخدامها في العمل الزراعي والانشطة الأخرى، مع انكماش عمل العمالة المحلية وتحويلها الى الوظائف الحكومية. والابتعاد عن العمل اليدوي وعن النشاط الزراعي والرعوي باستثناء القيام بأعمال الادارة أو الاشراف (سعد الدين، ١٩٨٣: ١٥٨).

وقد تطورت الامور في القرية إلى درجة أن الفلاحين صاروا يرون أن من العيب أن تعمل في الأرض. فالتحضر في نظرهم أن لا تعمل بيديك وهم ينعنون من يعمل بأرضه بالبخل. من جهة أخرى يبدي الفلاحون حنينهم لأيام زمان قائلين (بأن الارض فيها بركة، أما اليوم طارت البركة من الأرض).

ومنذ السبعينات ومع دخول التكنولوجيا والمكننة والعمالة الوافدة والتزايد السكاني وعدم كفاية الأرض الزراعية لإعالة الأعداد المتزايدة من السكان وتفتيت الملكيات، وظهور أنواع جديدة من العمل، تفككت الى حد ما القيم المرتبطة بالأرض الزراعية وتغيرت نظرة المزارعين للعمل الزراعي الذي لم يعد يحظى باحترام أو تقدير يذكر. إضافة الى ان اغلب الاهالي من الفلاحين ارسلوا اولادهم للدراسة في المدن والقرى المجاورة بسبب مجانية التعليم والزاميته، ومع زيادة احتكاكهم بالمدينة نتيجة لمراجعة الدوائر الحكومية وامتداد سلطة المدينة الى القرية أو تعاملهم مع السوق، نما طموحهم التعليمي والحضري لتحسين وضع الاسرة

الاجتماعي والاقتصادي. ومما عزز هذا الطموح سهولة الاتصال والاحتكاك بالمدينة. وقد اصبح القروي يعتمد على سوق المدينة بشكل كامل حيث تغير الانتاج من الاكتفاء الذاتي الى انتاج من اجل السوق، وقد حدث هذا التحول في القرية بعد فتح قناة الغور الشرقية عام ١٩٦١، إلا أن الوضع الاقتصادي في المنطقة لم يتحسن بسبب حرب الاستنزاف وحرب عام ١٩٦٧. وانعكس ذلك على مدخولات الأهالي القليلة التي لم تكن تتجاوز سد مطالب المعيشة المتزايدة.

وقد تغيرت نظرة الفلاح الى العمل التجاري الذي صار يحترمه ويرغب فيه بعد اتضاح ما يحققه من أرباح ومكاسب لا يستغني عنها لتحسين المستوى الاقتصادي لأسرته وهي اضعاف ما كانت تحققه الزراعة. وأصبح معيار الفلاحين بأن المادة والفلوس هما أساس الحياة ومقياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي متأثرين بالقول (عندك قرش بتسوي قرش).

ويؤكد بعض الباحثين (الهوراني، ١٩٨٨: ٢٨) على أن الأهالي في الأردن يفضلون العمل الحكومي والوظائف الحكومية وخصوصاً الجيش بمختلف فروعهم، وهذا التفضيل موجود في مجتمع البحث، وذلك لأنه يمنح الموظف الاستقرار الوظيفي والضمان ضد الطرد أو الاستغناء عن الوظيفة كما يحدث في القطاع الخاص وخاصة في اوقات الركود الاقتصادي. ويظهر تقدير وتفضيل الأهالي للوظائف الحكومية من خلال رفضهم تزويج ابنتهم لمن لا يعمل في وظيفة حكومية حتى لو كان لهذا الشخص اراضٍ زراعية. كما يرفض الفلاح أن يخطب لابنه في حال عدم حصوله على وظيفة حكومية. وتغيرت نظرة الفلاح لتربية الحيوانات، فلم يعد هناك الاقلية من الناس يربون الأغنام على الرغم من أنها تدر دخلاً اقتصادياً جيداً على أصحابها، إذ لا يُربي الأغنام عموماً الا من زادت أعمارهم عن الخامسة والأربعين وبالذات من المتقاعدين العسكريين، اما الشباب فيرفضون الرعي بالأغنام بقولهم (اسرح بغنم!) ساخرين من هذه المهنة ومن يعمل بها.

٤- العمل في سياق التعاون:

كان التعاون هو الأساس الذي قامت وتأسست عليه القرية وكان نبراساً لحياة سكانها وقدوة يقتدون بها من الأباء والأجداد . فهو أساس الحياة ولولاه لما تكونت هذه القرية.

وتشير بعض الدراسات (غيث، ١٩٨٠: ١٥٠-١٥٢) أن العائلة هي الوحدة الأساسية في حياة مجتمع القرية، حيث كان شكل العائلة هو الأسرة الممتدة، التي تضم عدة أجيال في مسكن واحد، ويعيشون حياة اقتصادية واجتماعية واحدة دون توزيع لملكية الأرض أو الثروة الحيوانية أو البيت، فجميعها ملكية مشتركة لجميع أفراد العائلة وكان كبير العائلة هو صاحب السلطة والنفوذ في البيت، حيث يقوم على تقسيم العمل على أبنائه حسب قدرتهم الجسدية وجنسهم.

ويتجلى التعاون بين أهالي القرية أيضاً في اهتمامهم بتنظيف مجرى وادي أبو زياد، حيث كانوا يتعاونون معاً لبقاء مياه الوادي نظيفة لاستعمالها للشرب وري مزرعاتهم. ولقد كان العمل العائلي هو الأساس في حياة الأسرة والعائلة، وكانت الزراعة وتربية الحيوانات هي المهنة السائدة. ويضيف غيث (١٩٨٠: ١٥٦-١٦٩) أن التضامن من ابرز سمات العائلة الممتدة، وهي تظهر قدراً كبيراً من المساعدة والتعاون مع العائلات الأخرى. وكان النفوذ لكبار السن ومخاتير القرية. وقد سبق أن قام أهالي قرية الزمالية في بناء مسجد القرية عام ١٩٤٢ بجهد تعاوني، والذي يعتبر اقدم مسجد في لواء الأغوار الشمالية. واستمر الحال على ما هو عليه من التعاون، حيث كانت النسوة يجتمعن في حوش البيت للتعاون معاً في القيام ببعض الأعمال. إلا أن الأمور تغيرت منذ بداية الخمسينات وخاصة في فترة السبعينات إذ أخذ التعاون يتناقص بين أهالي القرية. وقلت فرصه بشكل أكثر بقدم العمالة الوافدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، فلم يعد الجار يساعد جاره ولا يطمئن على أحواله وضعف التضامن حتى بين الاخوة، حتى اذا مرّ أحدهم على الآخر يعمل فانه قد يسخر منه ويقول (ما يجيب له مصري، الله يلعن النفس

الفاطسة). وضعفت العلاقات الاجتماعية بين الناس، فلم يعد للتسامر والسهر الذي كان يتم في الماضي أي وجود. ويتضح إنتهاء الفزعة من خلال قولهم (خييط ثوبك بيدك).

ويؤكد دوركايم وريد فيلد أن هذه المجتمعات تتصف بالتماثل والتجانس وهذه الصفة من صفة المجتمعات البسيطة والتقليدية وذات المهنة الواحدة والاكتفاء الذاتي وقلة عدد السكان. فهم متجانسون اجتماعياً واقتصادياً ولا يوجد أي اختلاف بين السكان سواء في المأكل أو المشرب أو المسكن، وصفة التجانس تكون في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات في حياتها (Redfield, 1956: 4-5 ; Durkheim, 1964: 374-395). إلا أن هذا التجانس

غير موجود بالقرية الآن فهناك فوارق اقتصادية واجتماعية بين أهل القرية. ولكن في ظل التكنولوجيا الحديثة تضاءلت الروح الجماعية واتسعت الروح الفردية والانزوائية، وتغير شكل العائلة الى الاسرة النووة بسبب الاستقلال الاقتصادي، وترك العمل في الزراعة والتوظيف في المؤسسات الحكومية. ونمت اعداد الموظفين من ابناء القرية وصارت الرواتب التي يستلمونها عامل اغراء للعاملين بالزراعة وأبناء المزارعين حيث العائد الغير منتظم، مما حفزهم على ترك الزراعة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي عن الاسرة الممتدة.

وينتج عن ذلك ضعف السلطة الابوية مع تصاعد النزعة الاستقلالية لدى الاولاد، وهكذا صار التعاون بين اهل القرية يتخذ طابعاً مصلحياً ونفعياً. بالاضافة الى التعاون في المناسبات والأعياد والأفراح والأحزان، فجميع أهالي القرية يشاركون معاً في هذه المناسبات. وصارت الخلافات التي تنشأ بين الاقارب والجيران والتي كان يحلها اهل القرية من خلال تعاون المخاتير، تنتقل الآن الى المحاكم، منها مثلاً حالات خلاف بين الابناء وأبائهم.

والمثال التالي سيوضح آراء ومشاعر بعض الأشخاص في القرية إزاء تغير مواقف الناس إزاء التعاون والتضامن الإجتماعي على مستوى الأسر.

المثال:

يتأمل الحاج (خ.د) ٧٦ سنة في حياة أيام زمان والوقت الحاضر فيقول زمان كان اجتماعيات أكثر وفيه (شومات) والقرية كلها تعزمها على صاع برغل، وعلى تعاليل قصيد بني هلال وغيره. ويضيف اننا كنا في الأربعينات والخمسينات نعيش كلنا (أبناء قرية) حياة واحدة إذ كنا نرعى الغنم ونتعاون على زراعة الأرض، وكانت النسوة تجهز الحليب والسمن والكشك والجميد ... الخ. كنا نتعاون في بناء البيوت وتساعدنا النسوة في عمل الطينة. ويضيف لقد اكملنا الحصاد ومجموعة من الفلاحين وكان أحد الفلاحين متأخر (فملنا عليه كلنا) وقمنا بمساعدته، وعندما عدت في المساء إلى البيت سألت عن زوجتي فقالت ابنتي الصغيرة أنها ذهبت إلى دار أبو محمد من أجل مساعدتها في تطين البيت. وتجلس النساء معاً، يتبادلن الحديث ويزرن المريضة منهن ويساعدنها، ويوزعن العمل على مدار أيام الأسبوع.

وعند حديث الحاج (خ) عن الحاضر والماضي تنهد وتحسر وقال رحم الله أيام زمان، من كان يصدق يا ابني بأن الابن يجافي والده ويشاكيه لدى المحاكم. ويضيف أن حياة الناس تغيرت فترك الكثير الأرض وتربية الحيوانات واتجهوا نحو الوظائف الحكومية والجيش الأمر الذي أدى إلى امتلاك الأفراد للنقود والتي من خلالها حازوا على بعض الملكيات مما جعلهم يستقلون اقتصادياً عن ذويهم، هذا الأمر جعل علاقة الأب بالابن ضعيفة، وتعتمد في الغالب على الزيارة في المناسبات فقط. ويؤكد أن التلفزيون حدث من الزيارات والسهرات فكل واحد منا يسهر مع أولاده وزوجته ويتابع المسلسلات وأصبح التعاون بين الناس معدوم، فلم يعد يُشارك الشخص جاره إلا في المناسبات. ولقد تمكنت النساء والفتيات العاملات من شراء تلفزيون لبيوتهن.

ولقد استطاع الباحث التوصل إلى النتيجة التالية: سادت في الماضي علاقات التعاون المبنية على العفوية والتلقائية وحب المساعدة والإيثار، ومن نماذجها النخوة التي تعتمد على الشهامة والفرعة التي لا تحتاج إلى المكافأة ولا طلب

العون والمساعدة. وكل هذه الأشياء أدت إلى تماسك المجتمع القروي، أما في الوقت الحاضر ونتيجة للتطور التكنولوجي وسهولة الاتصالات والنقل وانخراط الأبناء بالوظائف الحكومية أدت إلى ضعف العلاقات الإجتماعية بين سكان القرية وجعلت من الأسرة النووية الأسرة السائدة في مجتمع القرية. ولهذا تكون قد اختفت الفزعة والعونة والبركة التي كانت معهودة للجيل السابق.

ويعتمد أصحاب العمل على العمالة الوافدة في العمل، والإعتماد على العمالة الوافدة ساهمت في التفكك الإجتماعي داخل القرية بين فئاتها التي كانت تعمل معاً في القرية. وظهرت في القرية حيازات لأفراد من خارج القرية والذين استخدموا بدورهم العمالة الوافدة للإشراف على وحداتهم وقلل من فرص حصول العمالة الأردنية على العمل مما كان له أكبر الأثر على المستوى الإقتصادي والإجتماعي لأهل القرية.

ويشعر كبار السن بالحنين إلى الماضي حيث كانوا جسداً واحداً ويداً واحدة. لكن ذلك التضامن قد تلاشى نتيجة تفتيت الملكية الأسرية للأرض وتفاقم المشاكل والمشاجرات بين الاخوة الوارثين وانتشار نظام تضمين الوحدة الزراعية أو تقسيمها بصورة غير رسمية، لأن قانون سلطة وادي الأردن لا يسمح بتفتيت الملكيات الزراعية. ولا يمكن بيعها الا من خلال سلطة وادي الأردن وذلك كي يعاد بيعها إلى أحد سكان الأغوار (زيادة، ١٩٩٠:٩٥).

وهذا المثال سيوضح ظروف إحدى العوائل الممتدة التي احتفظت بالعمل

التعاوني:

المثال:

تتألف عائلة (ش، أبو محمد) من أربع أسر، الأب والأم وثلاثة من الأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم ويبلغ عدد أفراد العائلة ٢٥ شخص بما فيهم ابن وابنة غير متزوجين. ويبلغ عمر أبو محمد ٧٨ عاماً وهو لا يقوى على العمل، إلا أن ابنه محمد يساعده بالعمل ويقوم بالإشراف على الوحدة الزراعية ويبلغ من العمر ٥٠ عاماً. والأب جالس في المضافة ودلة القهوة أمامه. بينما بقية أفراد الأسرة

خارج البيت في العمل باستثناء زوجته إذ كان الموسم قطف ثمار الكوسا وكانت الساعة الثامنة والنصف صباحاً ولقد أحضرت أم محمد طعام الإفطار لزوجها. وتناولنا الإفطار معاً وتحدث أبو محمد عن حياتهما فيقول منذ أكثر من أربعون سنة استقرت هنا وقمت ببناء بيت من الطين والحجر والمكون من غرفة واحدة وتبان^(١) ثم أضفت غرفة أخرى ثم الثالثة ثم الرابعة وزوجت أبنائي واستقر عندي في البيت ثلاثة واثنان سكنا في دير أبي سعيد، ولقد اخترت لأبنائي زوجاتهم من قرية الزمالية ومن عشيرة بني خالد وبني سلامة.

ويضيف أبو محمد ان ابنه الأكبر لم يتعلم بالمدرسة ولم يلتحق بأي وظيفة أما بقية أبنائه فلقد حصلوا على وظائف في الحكومة وخصوصاً الجيش. ويسكن أبو محمد في غرفة وكل من أبنائه الثلاث في غرفة بالإضافة إلى مطبخ مبني من البلوك الإسمنتي والسقف من القصب وعن ذلك قال عندما كبرت الأسرة قمت ببناء مطبخ أمام كل غرفة كي تطبخ كل امرأة لوحدها وتاكل هي وأبنائها، ولكن في الغالب ما ياكل أفراد الأسرة جميعاً معاً، وخاصة أيام العمل والعطل. حتى أن أبنائي المتزوجين لا ياكلون إلا معي. ويقول أنا وأم محمد منظر بكير في غالبية الأيام ويكون الأبناء نيام فكل امرأة تصحى تعمل فطور لأبنائها كي يذهبوا إلى المدرسة، وبعد أن يتناول الأطفال الإفطار. تخرج النسوة مع ابني الأكبر ولا يبقى في البيت إلا أنا وزوجتي ويبقى باقي الأطفال عندنا.

وعن أبنائه المقيمين عنده من الموظفين يقول أنهم يساعدون أخاهم الأكبر في العمل الزراعي إذ يخرجون للعمل منذ الصباح أثناء اجازاتهم ويأخذون في الغالب إجازات سنوية وقت المواسم وذلك لأن الأرض بدها تعب وإذا وقفنا عمال على كل شيء لن نتعوض شيء) كل شيء بالمصاري اليوم (الحراث، الحصاد، العمال، السماد والماء) والزراعة معظمها خسرانة هالأيام بسبب التكلفة العالية للأسمدة والبذور والعلاجات. إلا أننا نغطي نفقات الوحدة من رواتب أبنائي ونصرف عليها

(١) التبان: مكان يخزن فيه التبغ ويكون له باب واحد وطاقة في الأعلى لتفريغ التبغ من خلالها.

منهم حتى يأتي موسم جني المحصول ونقوم بتوفير قسم منه وتمكنت أخيراً من شراء قطعة أرض داخل التنظيم حوالي دونميين أرض ليتمكن أبنائي من البناء عليها وتقسيما بينهم.

وعند سؤال أم محمد عن عملها قالت أنا لا أقوى على العمل وأحياناً بفضل أروح على المزرعة أحسن ما أظل مع الأولاد وأحياناً بحب كل امرأة أن تبقى عند أبنائها وأخرج للعمل إلا أن وجود أبو محمد في البيت يبقيني بجانبه وأقوم بتحضير الطعام لحين عودتهم من العمل وعودة أحفادي من المدرسة وأقوم بتحضير الخبز في قرن الطابون الموجود داخل البيت وأقوم بحلب البقرتين صباحاً وتحضير الحليب ومشتقاته.

وتضيف أم محمد أن نساء أبنائها يساعدها صباحاً في العمل وعند عودتهن يعملن جميعاً معاً وأحياناً كل واحدة تقوم بعمل خارج غرفتها وبعدها تدخل كل واحدة إلى غرفتها فتنظفها وتغسل أبنائها ومن ثم تجلس بالحوش معاً نتشاور ماذا نعمل غداً من عمل في المزرعة أو على الغداء وأين ستذهب كل واحدة من النساء فقد تذهب إحدهن مع زوجها إلى المدينة لإحضار ملابس للأولاد وفي الغالب لا يكون هذا الخروج في يوم بحاجة لعمل.

وتقول أننا نسهو معاً وبعد السهرة تدخل كل امرأة مع زوجها وأحياناً نترك بعض الأطفال عندنا. وتقول كل شيء نجهزه من البيت ولكن أيام زمان أحسن وعلاقتي مع الجيران ضعيفة وغالبية عملي في البيت ومع نساء أبنائي.

ويضيف أبو محمد أن أبنائي الموظفين يقومون بإعطائي رواتبهم فأخذ قسماً منها والقسم الآخر أبقيه معهم لشراء حاجياتهم وأخذ أبنائهم إلى الأطباء فأطفال اليوم كثيرون الأمراض وأبو محمد يحمي الله على وضعه وعلى اتفاق أبنائه وبقائهم حوله وبجانبه.

ويوجد داخل الحوش غرفة ضيوف يستقبل فيه الجميع ضيوفه، وهناك قن (خُم) للدجاج.

٥- القرابة وعلاقات العمل:

كما اسلفنا فقد كانت العائلة الممتدة الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الاساسية في القرية وكان للقرابة دور كبير في تنظيم العمل. اضافة الى السيطرة التي مارسها كبار السن خصوصاً على النساء حيث لم يكن يسمح لهن بدخول دواوين الرجال ولا بالكلام مع الرجال الغرباء ما عدى الحالات الاضطرارية وبوجود مجموعة من النسوة. وكان ذلك نادراً ما يحدث ولم يكن يسمح به الا للمسنات ممن دخلن الستين عاماً أو أكثر لأن كلام الشابات مع الرجال يثير الشكوك وكانت النساء تجلس في البيت تحضر الطعام، أما الفتيات فلا يظهرن أمام الرجال خصوصاً كبار السن حيث يغلقن الأبواب عليهن في الغرف لكن هذا الوصف لا ينطبق على (الغوارنه) حيث يسمح بمجاملة المرأة والبنات للرجال وبوجود الزوج والأبناء وكان الأمر اعتيادي وطبيعي ويعود ذلك إلى مشاركة المرأة بالعمل والاحتكاك مع العمالة الوافدة والرجال.

لقد غلب الطابع التعاوني العائلي على العمل قبل السبعينات، إذ لم تظهر بعد الميول الاستقلالية والفردية داخل العائلة بل كان جميع افراد العائلة الممتدة يقيمون معاً في مسكن واحد ويربط (الحوش) بين كافة الغرف الموجودة حيث تكون كل البيوت مفتوحة على الحوش. وكان جميع أفراد الأسرة يعملون معاً نهاراً.

ولقد تجلت قوة علاقات القرابة بشكل خاص في الفزعة فكان أهل زمال يفزعون (يهبون) لبعضهم بعضاً فلا يترك أحدهم أخاه أو قريبه أو جاره في العمل لوحده، بل كانوا يخرجون معاً ويعودون معاً. وكان معظم الفلاحين الذين استقروا في القرية هم من ملاكي الأراضي، ولكن في حال وجود أيدي عاملة زائدة عن حاجة العائلة كانت تعمل هذه الأيدي بالرعي عند احد الفلاحين او الزراعة وخاصة اوقات البذار والحصاد وفي الأغلب يفضلون العمل عند اقاربهم فهم يقولون (الأقربون أولى بالمعروف). كذلك كان صاحب العمل يرغب بتشغيل اقاربه الأقرب وفي حال عدم وجود أحد من أبناء القرابة أو العشيرة يبحث عن شخص من عشيرة أخرى.

وكان غالبية العمال من أبناء القرية نفسها وفي حال الحاجة الى عمال اضافيين كانوا يحضرون ابناء اقاربهم من قريتهم الأصلية، ونادراً ما يستخدم شخص عامل من خارج الدائرة القرابية.

وكان العامل يقبل العمل عند اقاربه باعتباره مرغوباً به اجتماعياً على عكس العطل عن العمل الذي يقلل من قيمته. وكان اي شخص لا يعمل يرفض أحد أن يزوجه ابنته إذ كان العمل هو مقياس المكانة والاحترام. وكان الرجل يختار لابنه فتاة منتجة محبة للعمل فيقول احدهم "عاد ابي في المساء وقال لأمي جهزي حالك بدنا نخطب بنت فلان لابنا هاي ما بتتفوت بتحصد بديها الثنتين" وهذا يدل على تقديرهم للأشخاص المثابرين ورغبتهم بتزويج ابنائهم من امرأة نشيطة لتربي ابناءها على حب العمل. وفي حال تشغيل الاقارب يعطى العامل حصة الربع أو الثلث حسب الاتفاق بين صاحب الأرض والمشتغل عنده، وكان صاحب العمل يعطي اقاربه اجرة اكثر من الاتفاق على سبيل المساعدة.

وهكذا فقد كان التضامن يسود بين أهل القرية حيث كان كل منهم يشعر بضرورة مساندة كل واحد من ابناء عمومته كما لو كان ابنه. وكان الرجال يبحثون للعاطلين عن عمل عند الاخرين وكان يتم تبليغ من تتوفر له فرصة الشغل بالمضافة حيث يلتقي الرجال يومياً عند المختار، أو يذهب صاحب العمل الى بيت الشخص المستفيد لابلغه بالعمل معه في الأرض المزروعة. وكثيراً ما كان يترك العامل يعمل لوحده دون مراقبة صاحب المزرعة خصوصاً عند غيابه عن القرية مما يؤكد ثقة الاقارب بالعاملين من اقاربهم. اضافة الى رغبة الشباب بأن تكون سمعتهم حسنة بين ابناء القرية لكي يضمنوا الحصول على العمل. ولا ننسى دور الوازع الديني والقيمي في ضبط أداء العاملين ومدى التزامهم بمعيار الصدق والامانة والثقة المتبادلة.

وفيما يلي يوضح لنا هذا المثال التقدير السابق للعمل الزراعي وامتهانه من

قبل الشباب الآن:-

المثال:

يرى الحاج (خ، د) البالغ من العمر ٧٦ سنة بأن العمل الزراعي في السابق كان الوظيفة والمهنة الوحيدة الرئيسية لأبناء القرية، حيث كان يعتمد المزارع بمزروعاته وحيواناته، ولا غرو أن تجد بيت الفلاح في السابق تستخدمه لاستعمالاته وسكنه وماوى لحيواناته ودوابه ومستودعاً لأدواته الزراعية. إذ أن البيوت تنوعت استخداماتها واتسعت مساحتها في ذلك العصر أيام بيت الحجر والطين، فتجد المواشي داخل غرفة المعيشة في الشتاء. أما المصطبة العليا تستخدم لأصحاب البيت كمكان للنوم والطبخ ولجلوس العائلة معاً.

وتبين للباحث أن الفلاح كان يخرج للعمل بدافع ورغبة وحافز ذاتي، لا يكل ولا يمل ولا يشكو لأحد من معاناته التي كانت تستمر على مدار السنة، وتجده عانداً في المساء منهكاً من التعب والبسمة على شفثيه، ومع أن حر الصيف قد غير لون بشرته، وأخذ يتصبب عرقاً، ومع هذا كان سعيداً وراضي عن مهنته وحرفته التي كان يعتمد على الجهد البشري والحيواني التي تسحب المحراث اليدوي الخشبي التقليدي.

ويروي الحاج (خ) أن أحد الفلاحين في القرية عاد مساء أحد الأيام للبيت وقال لزوجته حضري حالك بدنا نخطب لابنا بنت ما بتتفوت وبتحصد بديها الثنتين. وهذا يدلنا على مكانة العمل وتقدير المرأة العاملة ورغبة الأهل بتزويج أبناءهم من فتيات عاملات كي تنجب أبناء يعملون.

ويروي الحاج (خ) أنه من العيب أن يجلس الشاب دون عمل فإذا لم يكن لدى والده أرض يعمل عند الغير بأجرة عينية أو يقوم بمساعدة أقاربه في العمل الزراعي أو الحيواني، فليس للجلوس مكاناً بينهم ولم يعرفوا البطالة يوماً ما إلا هذه الأيام بعد أن نرى الشباب كسالى لا يعملون ولا يقبلون على العمل الزراعي ويعتبرونه حرفة لكبار السن ومن العيب أن يعملوا بالزراعة فهي مهنة من مخلفات الماضي مخلفات الشقى والتعب. وهؤلاء الشباب ذي الأيدي الناعمة التي لا تقوى

على العمل الشاق والمضني وتختار البطالة عن العمل ومد اليد للأخت أو الأم العاملة بالزراعة أفضل وأربح.

ويضيف أن شباب اليوم لا يستطيعوا تحمل ما تحملناه من تعب الحياة ولكنها كانت أيام حلوة فأحسن من هذه الأيام. يكفي كنا نشوف بعضنا في العمل ونساعد بعضنا ولا نعرف الطمع والجشع والاستغلال.

وهناك بعض الشباب ممن يحترفون العمل الزراعي إذ يقومون بعملية الإشراف على الأرض وزراعتها وخاصة ممن فقد الأمل في الوظيفة، وهناك من يقود التراكتورات الزراعية ويستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة وسائر هذه الوسائل الحديثة هي أدوات يمكن استخدامها من قبل أي فرد يتقن مهارة استخدامها واستعمالها وليس شرطاً أن يكون هو مزارعاً. فهو سائق أولاً وأخيراً وعمله هذا وسيلة لكسب العيش وقد لا يكون هذا التراكتور ملكاً له بل يعمل عليه بالأجرة، وفي الغالب لا يكون مقتنعاً بهذا العمل الزراعي فيغير ألتة أو مهنته بين وقت وآخر وخاصة إذا حانت له فرصة العمل في أي دائرة حكومية. كذلك تجد سائق التراكتور يغير استعمال وصفة استخدام التراكتور الزراعي فتجده يسحب تنك ماء في الصيف وأحياناً يستخدم التنك لنقل الكاز أو السولار.

وانسجاماً مع خطة الحكومة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في وادي الأردن قامت بتنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية فزادت مساحة الأراضي الزراعية وازدادت الحاجة للعمال مما زاد فرص العمل امام (الغوارنة) القادمين من منطقة بيسان. وقد وظف معظمهم في اجتثاث الاشجار وتقطيعها وزراعة الارض، وصار العمل في هذه المرحلة يتعدى نطاق القرابة إلى ابناء القرية عموماً لاسباب انسانية ولرغبتهم بالعمل، خصوصاً الشباب العاطلين الذين احتاجوا فرص عمل جديدة.

وكان بعض اصحاب الارض الذين لا يستطيعون زراعة الارض بانفسهم يعطونها على اساس المحاصصة لبعض اقاربهم المحتاجين ليزرعونها. وكان يتم ذلك دون

بروز نزعة الطمع والاستغلال فيما بينهم.

إلا أن الأمور أخذت تتغير وبالذات بعد حرب رمضان ١٩٧٣ والطفرة النفطية ودخول التكنولوجيا الحديثة للمنطقة والعمالة الوافدة الى سوق العمل الأردني. فقد تم الاستغناء عن معظم العمالة العائلية والقزابية لاستبدالها بالالات الحديثة التي وفدت مع التكنولوجيا العصرية حيث شاع استخدام التراكتر بدل الفدان القديم. وقد هيمنت العمالة الوافدة على سوق العمل في القرية مع تناقص توظيف الاقارب حيث أخذ التعاون القزابي يختفي مع ازدياد الاقبال على استخدام الايدي العاملة غير الاردنية ولم يعد يستخدم اهل القرية اقاربهم حيث قال لي احدهم ان تشغيل الاقرباء صار يفسر بأنه نوع من الشماتة بالاقارب. ان تفضيل اصحاب العمل تشغيل الغرباء في ارضهم قد اضعف روابطهم مع اقاربهم وجيرانهم.

وفي ضوء انكماش تشغيل الاقارب والتعاون معهم اصبحت علاقة المصاهرة أقوى من العلاقة مع الأهل حيث اتسع تفضيل اصحاب العمل تشغيل صهرهم إرضاء لزوجاتهم وكسب مودة أهلهم حتى ولو كانت حاجة القريب للعمل أكثر من حاجة النسب الذي قد يكون من القرية أو من خارجها.

وقد لاحظ الباحث أن أصحاب العمل يذهبون الى بيوت العمال الوافدين من أجل تشغيلهم على الرغم من أن أبناء جيرانهم أو أخوانهم يعانون من البطالة ولكنهم لا يريدون تشغيلهم وهكذا فقدت القرابة وظيفتها في توفير العمل أو غيره لعضائها.

٦- العمل الوافد:

يتميز سوق العمل الأردني بأنه مستورد ومصدر للعمالة في أن واحد وبدأت العمالة الوافدة بأعداد خفيفة وكانت هذه الأيدي احلالية محل العمالة الأردنية المهاجرة الى الخليج والمدن. ويشير عدد من الباحثين (ابو جابر، ١٩٩١: ١٠٧-١٠٨؛ طلافحة، ١٩٨٩: ٦٧-٧٣) على ان عدد العمالة الوافدة ارتفع من ٢٧٦ عامل عام ١٩٧٣ الى ٨ الاف عامل عام ١٩٧٦، ٤١ الف عام ٧٩ والى ٢٠٠ الف عام ١٩٨٩م. وهذا

مؤشر على النمو في سوق العمل الأردني والحركة الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح أمام العمالة الأردنية والعربية.

وتعيش في هذه الغرف الأسرة الممتدة وقد هجرتها واستقلت لتأجيرها للعمالة الوافدة ويصل أحياناً عدد العمال في الغرفة الواحدة الى ١٣ شخص خصوصاً في فصل الصيف حيث يشتد الازدحام لتزايد العاملين. وتطبخ كل مجموعة طعامها في غرفتها، أما الحمام فهو مشترك لجميع العمال المقيمين في البيت.

وكان قدوم العمالة الوافدة للقريبة بعد عام ١٩٧٤ وبعده أشخاص وتم استخدامهم في بعض المزارع التي لا يقيم أهلها هناك ومن ثم انتشر استعمالهم بالمزارع.

هذا المثال سيوضح لنا حياة مجموعة من العمالة الوافدة في بيت حيث ستوضح وضعهم الإقتصادي والاجتماعي.

المثال:

لقد قام الباحث بزيارة إلى مجموعة من البيوت التي تعيش فيها العمالة الوافدة، وأغلب هذه البيوت قديمة من الطين والحجر أو من الطوب الطيني، وهناك بعض الملاكين من قام ببناء بيوت اسمنتية من أجل تأجيرها للعمالة الوافدة، ويفضلون تأجيرها للعمالة الوافدة وذلك بسبب تحكمهم بالعمالة الوافدة وتمكنهم من إخراجهم في أي وقت يحتاج فيها البيت. بالإضافة إلى أنه يتم تأجير العمالة الوافدة على الرأس وتصل أجرة الغرفة الواحدة على الأقل ٢٠-٣٠ دينار شهرياً. وعند زيارة الباحث لغرفة (أبو علي) وهو عامل مصري ويبلغ من العمر ٤٣ سنة وله ١٥ سنة في الأردن. وعند سؤال أبو علي عن أحوالهم وأوضاعهم قال الحمد لله نحنا عايشين ومش عايز أروح مصر إلا بعد عدة سنوات. ويعمل أبو علي في المزارع كعامل بالإضافة إلى ضمانه وحدات زراعية من قبله ويقوم بتشغيل عمالة وافدة في المزارع التي يضمنها أو حتى التي يعمل بها إذ يحظى باحترام أصحاب الأراضي لإخلاصه بالعمل ولأمانته.

وعند سؤال (أبو علي) عن عدد الأشخاص المقيمين في غرفته قال الآن ستة ويدفع كل واحد منا ٤ دنانير أجرة كل شهر أما في الصيف فيصل عدداً إلى عشرة أو أكثر ولا نتمكن من منع صاحب البيت بتسكين أحد عندنا، كذلك أن من يحضر للغرفة هم من أبناء أقاربنا أو ضيعتنا وكفرنا ولا نستطيع رفضهم. ويضيف أبو علي عن معيشتهم داخل الغرفة فيقول نتناول وجبة رئيسية واحدة في البيت وهي العشاء ونخرج صباحاً للعمل ولا نعود إلا في المساء وكل واحد منا يشتغل بمزرعة يعود ومعه كمية من الخضروات التي عمل بها فنتعاون معاً في الطبخ، ونادراً ما نشترى خضروات ونشترى فقط من الدكانة سكر وشاي ورز وخبز.

ويسكن أبو علي في بيت (خ،ج) أنشأه من أجل تأجييره للعمال الوافدة، وعدد الغرف عنده سبعة غرف. خمسة في الطابق الثاني وغرفتان في الطابق الأول. ويحتوي الطابق الثاني على حمام مشترك لكافة العمال المتواجدين في الطابق.

وعند دخول الغرفة لاحظ الباحث أثاث قديم عبارة عن فرشاة مستخدمة لعدة سنوات وتلفزيون أبيض وأسود ومسجل بالإضافة إلى غاز موضوع على الأرض ومجموعة من الصحون وبريق شاي وكاسات على بلوكتين. وحصيرة عفى عليها الزمن ممدودة على الأرض. ولاحظ الباحث فوق كل فرشاة مجموعة من المسامير المثبته بالجدار ومعلق فيها ملابس العمال. ومجموعة من الصور أو الرسومات وكتابة قصائد فوق مجموعة من الفرشاة. وعند السؤال عن المسامير ومن وضع الصور قال أبو علي كل واحد يعمل زي ما هو عايز فوق فرشته. من خلال ذلك اتضح للباحث أن هناك مساحة محددة يتمتع بها كل ساكن في الغرفة. وتعرف الغرفة بغرفة أبو علي وكل فرشاة تعرف باسم صاحبها. وهذه الفرشاة المستعملة هي بالأساس لم يشتريها أصحابها جديدة بل مستعملة وقد تكون لأحد العمال الوافدين أو القاطنين في الغرفة وعند عودته إلى بلاده يبيعها أو يتركها لأحد زملاءه أو أقاربه.

ولاحظ الباحث أن الملابس قديمة وهي الفوتيك أو الكابوي والذي يتحمل

العمل ويتم شراءه من البالة أو يطلب الفوتيك من أحد الفلاحين الذين يعملون عندهم ويأخذها مجاناً، بالإضافة إلى لباس جيد ليخرج به أثناء زيارة أحد العمال في القرى المجاورة.

وعند سؤال الباحث عن كيفية الشراء من الدكان قال أبو علي صاحب الدكان يعرف في كل غرفة ميين ساكن ويتم التسجيل عند صاحب الدكان باسم مسؤول الغرفة وفي نهاية كل شهر يذهب للدكان وشم يجمع الحساب ويحصله من زملاءه ويدفعه لصاحب الدكان.

وعند سؤال الباحث عن زملاءه في الغرفة هل أقرباءه أم من قريته فقال جميعنا قرابب وكل غرفة هم أما قرابب أو من نفس الكفر وذلك من أجل الأمان. وجماعة الغرفة الواحدة تؤمن العمل لجميع أفرادها فهم أقارب من الدرجة الأولى وزملاء ويعيشون معاً ومن حق أي منهم أن يبحثوا له عن عمل في حالة عدم وجود شغل له ذلك اليوم.

والعلاقات الإجتماعية داخل جماعة الغرفة قوية ويتضح ذلك من خلال إيجاد فرص عمل لبعضهم والتعاون والسهر معاً في الليل وزيارة أصدقائهم من العمالة الوافدة في القرية أو خارجها. أما علاقاتهم الإجتماعية مع سكان القرية فهي محدودة جداً أو لا تتجاوز علاقات العمل. فلا يوجد أي تبادل للزيارات بين الطرفين باستثناء صاحب العمل (الكفيل) إذ يقوم بزيارة العامل الوافد في حال مرضه أو وقوعه في مشكلة. كذلك يقوم العامل الوافد بزيارة كفيلة أو بعض الفلاحين في حال مرضهم وفي الأعياد ويحضرون أعراس أبناءهم.

أما علاقاتهم مع نساء القرية فهي محدودة جداً ولا تخرج عن نطاق العمل في المزارع أو لأخذ العاملات للعمل في إحدى المزارع.

وغالبية مساكن العمالة الوافدة غير صحية إذ يلقون النفايات أمام البيوت ويفسلون ملابسهم أحياناً في ماء الوادي الغير نظيفة. فالعمالة الوافدة تجد فرص عمل لبعضها وتتجاوز أجره الواحد ال ١٠٠ دينار شهرياً أما النفقات فهي محدودة

ولا تتجاوز حسب تقديرات الباحث ال ٣٠ دينار شهرياً وتشمل المأكل والمسكن والمصروف.

ولقد سبق الإشارة الى انخفاض الأيدي الأوردنية العاملة بالزراعة بالرغم من التوسع الزراعي الهائل وخاصة بعد شق قناة الغور الشرقية. وبالمقابل ارتفعت اعداد العمالة الوافدة بالزراعة إذ يؤكد الخصاونه ان عمال الزراعة الوافدين بلغ عدده عام ١٩٧٩ حوالي ٣٦١٥ ارتفع عام ٨٣ ليصل الى ٤٣٤٧٨ وعام ٨٦ إلى ٤٦٢٨٠ ووصل عام ١٩٨٩ إلى ٤٩٠٧٨ يلي قطاع الزراعة قطاع الانشاءات وتبلغ نسبتهم في القطاعين ٣٢٪ و ٣٤٪ في الزراعة و ٣١.٠٪ في الانشاءات وتعمل باقي النسبة من العمالة الوافدة بالخدمات والأعمال المكتبية وغيرها (الخصاونه، ١٩٨٨: ٢٨).

ولقد أكدت الدراسات المذكورة عزوف الشباب الأردنيين عن القيام بهذه الأعمال حيث يقبلون على الوظائف والتي تتميز بارتفاع مردودها وعدم صعوبتها، وبكونها تمنح مركز اجتماعي أعلى. فقد صار الشباب يزدرون العمل بالمزرعة ولعل أحد أسباب ذلك إمتهان العمالة الوافدة لهذا العمل. وكثيراً ما يشعر الشاب الاردني بالخجل في حال عمله مع عمال مصريين.

٧- أبناء القرية المهاجرون:

بالرغم من حداثة هذه القرية، إلا أنها واجهت عدة موجات من الهجرة وعمليات الاستقرار والنمو السكاني والعمرائي فيها.

وقد نشطت حركة الهجرة السكانية من القرية الى المدن بصورة مضطردة خلال العقود القليلة الماضية، كما هو الحال في بقية القرى الاردنية (ربايعة، ١٩٨٢: ٨).

وهناك عدة أسباب دفعت بعض أهل القرية إلى مغادرتها ومنها:

أ- الأسباب الأمنية والعسكرية: استمرت العمليات العسكرية في منطقة الغور منذ حرب ١٩٤٨ بعد احتلال اسرائيل لفلسطين وكان الأهالي يسمعون اطلاق النار يومياً وعمليات تسلل باتجاه فلسطين واستمر الحال على هذا المنوال حتى عام

١٩٧٠ حيث خفت بعد حرب الاستنزاف عمليات التسلل. وقد رحل عدد من أهالي القرية بعد حرب حزيران الى مناطق أخرى ما عدا بعضهم الذين عادوا الى القرية مع بعض اللاجئين بعد حرب ١٩٧٣ حيث استقرت الأوضاع العسكرية والأمنية في المنطقة ولم يعد السكان يسمعون اطلاق النيران.

ب- البطالة: تعتبر شحة فرص العمل العامل الاساسي في ببطء نمو القرية وحركة الهجرة منها الى مناطق اخرى خصوصاً منذ الستينات من هذا القرن، حيث اصبح حجم العمالة العائلية التي تعمل بالارض اكثر من حجم الانتاج، فكان لا بد لقسم من هذه القوى الفائضة أن تبحث عن مهن أخرى غير الزراعة. وقد اختارت الغالبية من السكان الاصليين العمل في الجيش والوظائف الحكومية، أما اللاجئون الفلسطينيون فذهبوا الى مدينة اربد والشونة والمشارع واستقروا فيها لعدم وجود روابط تربطهم بقرية الزمالية فلا أرض ولا ملكية لهم هناك.

يوضح هذا المثال البطالة بين أبناء القرية وكيف يعانون تحت وطأة البطالة مستنداً إلى أقوالهم ومشاعرهم.

المثال:

خلال لقاء الباحث مع مجموعة من الشباب تحت الجسر وأمام بعض الدكاكين وفي بيت أحد الشباب لاحظ الباحث تجمعهم في هذه الأماكن بشكل شبه دائم. ولدى سؤال بعضهم عن سر تجمعهم اجاب أحدهم بأننا نجتمع بشكل شبه دائم يومياً وفي ظل الجسر لنتقي حر الشمس وأمطار الشتاء ونتداول بعض الهموم والمشاكل وللتسلية عن أنفسنا ولقضاء وقت الفراغ الطويل.

وبعد سؤالهم عن سبب عدم عملهم بالزراعة: اجابوا بأن المصاروة قطعوا أرزاقنا وأنهم يشكلون عائقاً أمام حصولنا على العمل. إذ يدعي هؤلاء بأن العمالة الوافدة تقبل بالعمل بأجرة أقل وأن أصحاب العمل يفضلونهم عنهم لأنهم (يشغلونهم ويحرثون عليهم) وهذه الأجرة لا يقبل بها العامل الأردني فهي لا تكاد تغطي أثمان السجائر للمدخن. وقال أحدهم إنني أفضل أن أخذ ثمن علبة السجائر من أمي أو

أختي على أن أعمل مع المصاروة ويقول إنك تشعر بالغرابة بينهم. وقال أحدهم عملت مرة أنا وأخي في مزرعة مع مجموعة من العمال المصريين فما أن بدأ العمل حتى تركوا العمل وخلقوا مشكلة مع أخي فاعتذر لنا صاحب العمل وقال لا أريد شغيلة اليوم كل واحد على بيته فما أن عدنا حتى عادوا المصاروة للعمل من جديد وهذا مؤشر على عدم رغبة العمالة الوافدة بوجود عمالة محلية بينهم كي لا تنافسهم على العمل.

وتشعر هذه العمالة العاطلة عن العمل باليأس والإحباط لعدم مشاركتهم الفعلية والحقيقة في بناء المجتمع وتأسيس أسر جديدة وتحسين وضع أسرهم الحالية اقتصادياً واجتماعياً.

وفي نهاية اللقاء أبدى أفراد المجموعة عتبهما على الحكومة التي لم تتح لهم فرصة التجنيد في القوات المسلحة والوظائف الحكومية. ويتمنون أن تأتي الفرصة التي تمكنهم من الحصول على وظيفة تحقق لهم الإكتفاء الذاتي والاستقرار النفسي ولو بقدر الكفاف فهم لا يطمحون ببناء القصور ولا بامتلاك السيارات الفارهة. وهذه الأيدي العاطلة عن العمل ينظر إليها من قبل سكان القرية نظرة غير جيدة ويمنع بعض السكان أبناءهم من الخروج والجلوس مع هذه المجموعات.

ج- الدافع المادي: تؤكد بعض الدراسات (أبو جابر، ١٩٩١: ٢١٩) ان العامل المادي هو من أهم عوامل الجذب للقوى العاملة الأردنية: فالقرية تعتبر عنصر طرد بينما المدينة عنصر جذب. في ضوء انخفاض أجرة العمل الزراعي وهي ليست دائمة وتعرض لتقلبات الطبيعة والسوق. بينما يكون العمل الحكومي او التجاري والصناعي أضمن ويعطي دخلاً أعلى من العمل الزراعي والذي يعتبر موسمي أي أن صاحب المزرعة او الوحدة يبقى يدفع على أرضه حتى يجني المحصول ويستمر أحياناً أربعة أشهر بينما الأعمال الأخرى فيقبض كل آخر شهر او يومياً.

د- التعليم والوظيفة: في عهد جلالة الملك الحسين انتشر التعليم في القرى الأردنية وتغيرت نظرة الفلاح الى التعليم وتغيرت قيمة التعليم ، فأصبح التعليم

مسعى لكل مواطن لتحسين وضع الأسرة الاقتصادية والاجتماعي، كما افاد كبار السن للباحث أن المتعلم كان له مكانه عند الفلاحين يستمعون له ويأخذون مشورته وخاصة ايام السمر والسهر اذ يستمعون له وهو يقرأ القرآن ويقرأ القصص والروايات والأشعار عليهم. ومع ازدياد تفاعلهم مع المدينة ازدادت رغبة هؤلاء الفلاحين في تعليم ابنائهم ليحصلوا على وظائف وتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا فقد أرسلوا ابناءهم الى المدارس حيث أكمل بعضهم دراسته في المعاهد والجامعات وبمختلف التخصصات التعليمية والمهن، وتركوا الزراعة وعملوا بمهنتهم الجديدة.

ويوضح المثال التالي أهمية التعليم في رأي كبار السن

المثال:

يرى الحاج (ش،خ) أبو محمد وعمره ٦٥ سنة بأن التعليم شيء أساسي ومهم في حياة الناس ويقول عند مراجعتي لإحدى الدوائر الحكومية ورأيت الموظفين وقدر الراحة والمكانة الاجتماعية لهم وحاجة الناس لهم. ففكرت بتدريس أبنائي بالمدارس فالتحقوا بمدارس القرية في زمان وأكملوا تعليمهم وحصلوا على الوظائف الحكومية وأحدهم الآن في أمريكا أما الآخر فهو برتبة رائد في القوات المسلحة. ويضيف أنا مرتاح الآن لوضعهم بالرغم أنهم لا يعملون بالزراعة وسكنوا في المدن إلا أنهم يحضرون أثناء العطل والإجازات إلى القرية لزيارتي. وما زلت حتى الآن قادر على الإشراف على الأرض وضمانه أراضي جديدة وبناء مزارع للأبقار. ويؤكد أبو محمد إننا كنا نحترم المعلمين أيام زمان حيث كنا نجلس في المضافة لنسمع القصائد وقراءة القرآن، وكنا نحترم شيخ المسجد لأنه متعلم ويقرأ القرآن وصار عندنا غيره وحب العلم وذلك من أجل الخروج من الجهل إلى النور. ويضيف إحنا صحيح محافظين ومتدينين لكن على الفطرة وما ورثناه عن ابائنا. ويقول احترم كل متعلم وعندما يتحدث أي متعلم فأني أستمتع له فهو لا يتحدث من فراغ أو كلام غير صحيح. ويضيف رواية عن أهمية التعليم عند الناس

قال حصل يوماً مشكلة بين أحد الفلاحين في قرية زمال وابن شيخ الكورة فذهب الأول شاكياً وباحثاً عن طريقة يرد اعتباره فذهب إلى سعد العلي البطاينة في البارحة وحدثه عما حدث فرد عليه (بعلم ابناك) فقام ببيع أرضه وعلم أبناءه. ونتيجة لتعليم ابنه بدأ أهل القرية بالغيره بتعليم أبناءهم.

أما السيد (طه) وعمره ٦٠ سنة فروى قصة حدثت مع أحد الجنود الأردنيين في الضفة الغربية فيقول أخذ جندي أردني إجازة يقضيها بين أهله في الأردن وكان مكان خدمته في الخليل فركب بباص الخليل-القدس ليركب إلى إربد وعندما نزل في المجمع ركب باص آخر وأثناء الطريق نظر فإذا به عائد إلى نفس المكان الذي جاء منه فصاح بالسائق (وين رايج) فقال له إلى الخليل فقال له أنني بدي على الأردن فقال له إجلس وأجلسه حتى عاد من جديد وركبه بباصات إلى الأردن. وكان خطاه لأنه لا يقرأ ويخجل أن يسأل. كذلك قال أنه في الجيش كانوا يأخذوا المتعلم والقارئ حتى الصف السادس ويضعوه مسؤول عنا ويترفع بينما نحن بالرغم من أننا أكفأ منه إلا أننا لا نترفع. فالمتعلم كانوا يضعونه كاتباً ويذهب الدورات للخارج واستفادوا أكثر منا ونحن استمرينا نطلع وظائف وأشغال وطوابير. ولهذا لم أرغب أن يعاني أبنائي ما عانيته فقررت تعليمهم حتى لو بعث قميصي.

ولقد تمكن من تعليم أبنائه وفيهم معلم ومنهم من ذهب للجيش بعد إكماله الثانوية ويقول أنا اللي علي عملته) وما علينا سوى توفير ما يحتاجونه من كتب ولوازم والباقي عليهم.

ويرى سكان القرية أن المتعلم أفضل من غير المتعلم «فهم فهمانيين» ولا يعملون المشاكل. ولا يسلكوا طرق غير سوية وعلى عكس من لا ينالوا قسطاً جيداً ووافراً من التعليم.

وهناك من رجال القرية من حصل على وظيفة في الجيش او وزارة التربية واستقر في قريته الام (زمال، كفرالماء، ودير أبي سعيد). وسيوضح هذا المثال أحد أفراد القرية العاملين في الجيش.

المثال:

يروى السيد (م.ب) وهو وكيل في الجيش الأردني ويبلغ من العمر ٣٥ سنة يقول « أن الجيش (قاد ناس كثير) وأحيا أناس وخاصة الذين ليس لهم أرض يزرعونها وصار الناس تنظف على حالها وتروح على المستشفيات وتتعالج، وتعلم أبنائها في الجامعات، وبنت البيوت وتملكت وتزوجت من فتيات غير القرابة».

السيد (م) له بيت مكون من طابقين وكل طابق من ٣ غرف نوم وغرفة ضيوف وبرندا بالإضافة إلى حمام داخلي وموزع. والبيت مبني من الإسمنت والحديد ومقصور من الداخل والخارج. ويروي السيد (م) أن والده لم يكن له أرض وكانوا مستأجرين بيتاً وكانوا يرمون الأغنام ولم يتمكنوا من شراء الأرض حتى دخل الجيش، وقام بشراء ثلث دونم من أحد ورثه البيت الذي كانوا مستأجرين وكان ذلك عام ١٩٨٣. وتشجع إخوتي للدخول بالجيش ودخلا وتمكنا من شراء باقي الدونم والآن كل واحد منا عمر في حصته. حيث قام الأخوة بفرز مبدئي بينهما وكل واحد بنى في حصته. ويجاوره الآن أخوته ويقول لقد تمكنت من الزواج من إحدى الفلاحات ولولا دخولي الجيش لما زوجوني إياها فهم يرغبون بتأمين حياة ابنتهم. وزوجتي لا تخرج للعمل فالراتب يكفيها ولا أسمح لها بالخروج للعمل ولكن في حال وجود قطعة أرض نزرعها نحن فلا أمانع أن تخرج مع العائلة فقط.

وعند دخولك للبيت تدخل إلى صالون ومن ثم إلى غرفة الضيوف والمفروشة بالفراش العربي ومدهونة من الداخل ويوجد على الجدران العديد من المناظر المعلقة والصور العائلية. ويضيف السيد (م) أن هناك غرفة لي ولزوجتي وغرفة للأولاد وغرفة للبنات ويبلغ عدد أفراد أسرته (١٠) أشخاص ويتمتعون بوضع اقتصادي واجتماعي أفضل ممن يعملون بالزراعة كعمال. انهم يملكون أرضاً ولهم بيوتاً خاصة بهم ويطمح بتعليم ابناءه ليكونوا ضباطاً في الجيش أو مهندسين ويقول هناك مكرمة الجيش ويستطيعوا أن يتعلموا.

ولقد اتضح للباحث أن حياة هذه العائلات مستقرة وتقيم علاقات اجتماعية مع

باقي العشائر التي تسكن القرية، وينظر لأبناءهم ولهم نظرة احترام من قبل الأطراف الأخرى وأحياناً نظرة حسد لما يتمتعون به من استقرار اجتماعي وعائلي واقتصادي.

ولقد سبق وتحدث الباحث عن قيام بعض المزارعين بالاستفادة من رواتب أبناءهم لاستخدامها في تمويل العمليات الزراعية لحين الموسم. وفي حال تجمع الإثنين معاً تزداد مكانة الأسرة اجتماعياً واقتصادياً (أي الوظيفة والأرض الزراعية) إلا أن الهجرة من القرية إلى المدينة أخذت عدة أشكال منها:

١- الهجرة الجماعية: وازدادت هذه الهجرة بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ، وقد ارتحل أهل القرية خوفاً على أرواحهم.

٢- الهجرة الفردية: اتسمت هذه الهجرة بأنها كانت مؤقتة ومن أجل التعليم أو الوظيفة أو الزواج ولكن ما لبثت أن اصبحت دائمة حيث لم يعد إلى القرية إلا القليل من مهاجريها. وهناك من ترك القرية لزاوجه من فتاة من قرية أخرى خصوصاً بالنسبة للاجئين وذلك لعدم وجود بيت ملك لوالده في القرية علماً بأن غالبية اللاجئين يقيمون في بيوت مستأجرة، إضافة إلى ضيق البيت وعدم اتساعه لعائلة جديدة فيضطر الفرد المتزوج إلى السكن بالقرب من أهل زوجته.

ويستقر في القرية من أهل زمال وكفر الماء بشكل خاص كبار السن وأبنائهم غير الراشدين وبناتهم غير المتزوجات بالإضافة إلى ابنائهم الحاصلين على وظيفة في التدريس أو في المجلس القروي أو عمل في الشونة الشمالية.

وكما أشرنا فإن عدد الأسر من أهل القرية التي استقرت في بدء تأسيس القرية كان (٢٦) أسرة وكان يتوقع أن يزداد هذا العدد عبر السبعين (٧٠) عاماً من تاريخ تكوين القرية، لكن الواقع أن عدد الأسر من قرية زمال (الأم) في قرية الزمالية قد انخفض إلى (٢٥) أسرة بدلاً من أن يرتفع عدد الأسر ويعود سبب ذلك إلى الهجرة من القرية الوليدة إلى القرية الأم وإلى المدن نتيجة ممارسة أنشطة اقتصادية غير العمل الزراعي وهذا الجدول سيبين لنا عدد الأسر في القرية حسب

منطقة الوفود:

حجم الأسر حسب منطقة الوفود الى القرية

عدد السكان	عدد الأسر	منطقة الوفود
١٦.	٢٥	أهل زمال
٩.	٢٢	أهل كفر الماء
١٥.	٢.	الفلستينيون الفلاحون
٤٠١	٦.	الفلستينيون (الفوارنة)
٤٩	١.	البدو
٨٥.	١٢٧	المجموع

الفصل السادس

عوامل تغير حياة العمالة في القرية

أولاً: تأثير مشروع قناة الغور الشرقية

ثانياً: المهن والوظائف الجديدة

ثالثاً: المهن الحرة

رابعاً: الفئات الاقتصادية والدخل

خامساً: أطرزة السكن

سادساً: دور التكنولوجيا الحديث

© Arabic Digital Library - Yamouk University

الفصل السادس

عوامل تغير حياة العمالة في القرية

لقد شهد عقد السبعينات والثمانينات تحولات اجتماعية واقتصادية في قرية الزمالية والقرى الأردنية عموماً. وسيقوم الباحث بمناقشة أهم عوامل التغيير وأثارها:

أولاً: تأثير مشروع قناة الغور الشرقية:

لقد أكد بعض الباحثين (الصقور، ١٩٨٦: ١٢٧-١٤٤؛ ظاهر، ١٩٨٨: ١١٩-١٢٢؛ Tully, 1990: 185-200) قيام محاولات لتنمية مشروع وادي الأردن وذلك لاستغلال مياه المنطقة لتوليد الطاقة الكهربائية ومن أجل الري، وكانت أول محاولة للحكومة الأردنية في هذا الاتجاه في عام ١٩٤٩، حيث قام السفير الأميركي بزيارة منطقة الأغوار ووضع خطة على غرار خطة سلطة وادي تنسي الأمريكية إلا أن إسرائيل عارضت ذلك المشروع، غير أن الحكومة الأردنية قامت بتنفيذ قناة اسمنتية لسحب مياه نهر الأردن والاستفادة منها لتنمية المنطقة ديمغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وسميت هذه القناة بقناة الغور الشرقية، والتي امتدت من نفق العدسية وحتى مثلث العارضة بمسافة ٧٠ كم ولتروي ١٢٢ ألف دونم.

وأنشئت شبكة من القنوات الفرعية الإسمنتية المكشوفة بلغ طولها ٤٠٠ كم، ويشير بعض الباحثين (البوريني، ١٩٨٥: ٩٦-١١٢) إلى أن عملية تنفيذ القناة مرت بعدة مراحل واستمر العمل فيها حتى عام ١٩٨٨ حيث اكتمل تنفيذ المرحلة الأولى عام ١٩٦٢م وانتهى العمل بالمرحلة الثانية عام ١٩٦٨ وبطول ٨ كم لتروي (١٤) ألف دونم وفي عام ١٩٧٧ اكتملت المرحلة الثالثة بطول ١٨ كم، لري ما مساحة (٣٦) ألف دونم.

في بداية الأمر كان المسؤول عن قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله) هيئة قناة الغور الشرقية ثم حلت هيئة وادي الأردن للقيام بالمسؤوليات حتى عام

١٩٧٧ وفي عام ١٩٧٧ أنشئت سلطة وادي الأردن محل الهيئة وأعطيت صلاحيات أوسع وميزانية خاصة لا تخضع لمراقبة ديوان المحاسبة. وقامت بوضع خطة تنموية لتطوير المنطقة من خلال تنمية الموارد الاقتصادية من أرض ومصادر مياه، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وذلك برفع المستوى المعيشي من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي والبيئي والثقافي للسكان. وقامت الإدارات المختلفة للقناة بتحسين الظروف البيئية والمعيشية للسكان من خلال زيادة رقعة الأرض الزراعية المروية في منخفض وادي الأردن. وبناء البنية التحتية في المنطقة ببناء المدارس والمراكز الصحية والوحدات السكنية وفتح شوارع بين الوحدات الزراعية وإيصال الكهرباء لقرى الوادي وبناء مراكز البلديات ومصنع رب البندروة، ولكن الأهم من ذلك هو توزيع الأراضي على سكان الأغوار والمزارعين حيث حددت المساحة القصوى لما يملك الفرد بـ ٢٠٠ دونم (طاهر، ١٩٨٨: ١٢٠-١٥٠).

وقد استفادت قرية الزمالية من المرحلة الأولى للقناة عام ١٩٦٢ وقامت سلطة وادي الأردن بتوزيع الوحدات الزراعية في القرية إذ يبلغ عدد هذه الوحدات أكثر من ٢٠٠ وحدة وبمساحة (٥٢٢٩) دونم. ويعيش أكثر الملاكين الآن خارج القرية وأغلبهم من قرى الشفاغورية (كفر الماء، دير أبي سعيد، زمال) بالإضافة إلى بعض الملاكين من مدينة عمان وإربد والزرقاء. وتبين للباحث أن هناك ٦ أشخاص يمتلك بعضهم ٢٠٠ دونم ومنهم من يمتلك أربع وحدات زراعية أو أكثر. فالفارق الاجتماعي الذي سعت الحكومة وسلطة وادي الأردن لإزالته أو تقليصه ما زال ظاهراً للعيان. فعند زيارتك للقرية ومن خلال النظرة العامة للمباني والمساكن تلاحظ الفارق الاجتماعي والاقتصادي، فتجد من يعيش في بيوت من الطين غير الملائمة للسكن، وهناك من يعيش في بيوت من الاسمنت وبيوت الشعر.

وأهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروع قناة الغور الشرقية على قرية الزمالية وبعد مرور ٢٤ عاماً على شق القناة هي الآتي:

١- تحسن الوضع الاقتصادي:

لقد حسن مشروع القناة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لسكان وادي الأردن من خلال توزيع الأراضي على المزارعين في منطقة الأغوار. كذلك قامت السلطة بإيصال مياه الري إلى الوحدات الزراعية بعد أن كان يعتمد على مياه الأودية في ري المزروعات والتي كانت موجهة للإكتفاء الذاتي. إذ قامت السلطة بتحديد كمية المياه التي يتم إعطاؤها للوحدة الزراعية حسب حجم الوحدة وحسب نوعية المحصول أو الأشجار المزروعة، فمثلاً الأرض المزروعة بأشجار الحمضيات تعطى عشر ليترات ولمدة ثماني ساعات أسبوعياً وتعطى على يومين. وأضاف المزارعون للباحث أن السلطة تدخلت في تحديد نوعية المحاصيل إذ كانت تحدد كمية البندورة والباذنجان وغيرها من الخضروات في كل وحدة كي لا يزيد الإنتاج عن حاجة السوق ويسبب لهم الخسارة. إلا أن المزارعين لم يتقيدوا بذلك طامعين بتحقيق أعلى الأرباح فقاموا بزراعة وحداتهم بالبندورة وبعض الخضار بكميات تزيد عن حاجة السوق مما يسبب لهم الخسارة.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى التفريق بين من هو الفلاح ومن هو المزارع؟ يعرف Shanin كما تور أبو سردانة: « بأن المجتمعات الفلاحية عبارة عن مجتمعات بشرية متشابهة في معظم دول العالم. وتقوم العلاقة بين الفلاح والأرض على أساس الكفاف الذاتي، حيث ينتج الفلاح ما تحتاجه العائلة الفلاحية، وتواجه الأزمات الاقتصادية عن طريق زيادة الإنتاج والعمل وتخفيض الاستهلاك والانسحاب من علاقات السوق البسيطة.

أما تعريفه للمزارع فهو تحول المنتج من الكفاف إلى مزارع يهدف من أجل الإنتاج للسوق. فتحول الفلاح من فلاح ينتج حاجته ويعمل في إطار المزرعة العائلية معتمداً على العمل العائلي إلى مزارع يوجه إنتاجه للسوق والذي يحدد مع احتياجاته نوعية المحاصيل التي يزرعها.

وفي هذه الحالة يخضع المزارع لقوانين السوق الذي تفرض عليه أن يزرع

محاصيل نقدية ويتخصص في أنواع المزروعات ويستخدم العمل المأجور بالإضافة إلى العمل العائلي» (أبو سردانة، ١٩٩١: ٤٦-٤٧).

ولقد تعرض المزارعون لخسارات متتالية، حيث قال السيد (س.أ) وهو مزارع أن الزراعة خسرانة والخسارة تراكمية ونزرع كل عام متأملين أن نعوض خسائرنا وأن تفتح الأسواق الخارجية أمام بضائعنا. وعندما فتحت أسواق الخليج اغتنى المزارع وتحسنت حاله ويقول: «أنه بنى الدار من ربح هدية السنة». والدار مؤلفة من طابق أرضي وأول ويزيد عدد الغرف عن ستة غرف وصالون. ويقول أن الزراعة أصبحت هالأيام مثل لعبة القمار أو ورقة اليانصيب. إلا أن الفلاح ما زال مؤمناً بالله فيستمر بزراعة أرضه لأن الزراعة ما زالت تعتبر المهنة الأساسية للفلاح وخاصة ممن تجاوز الخمسين عاماً وارتبط بالأرض ولم يتركها ويهجرها وهؤلاء يشبهون الأرض بالمرأة ويقولون أن الأرض كالمرأة بحاجة للدلال والعناية الدائمة وكلما اشتغلت كل ما أعطتك أكثر.

بالرغم من خطة الحكومة بالتوزيع العادل للأرض الزراعية إلا أنه يتبين ومن خلال اطلاع الباحث على أسماء مالكي الوحدات الزراعية في القرية تبين أن نسبة ٤٠٪ ممن حصلوا على وحدات في قرية الزمالية هم ليسوا أصلاً من سكانها و ٢٠٪ غادروا القرية وسكنوا قراهم الأصلية و ٤٠٪ فقط ممن يملكون الأرض الزراعية ما زالوا يعيشون في الأرض ولكنهم من كبار السن ولا يتجاوز عددهم الـ ٢٥ نسمة من أصل الـ ٨٥ نسمة الذين يؤلفون سكان القرية الآن، والنسبة الباقية لا تملك أي أرض زراعية. ومن لا يملكون الأرض يأخذون أرضاً ضماناً من أصحاب بعض الوحدات ممن يعيشون خارج القرية مقابل مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، بحيث لا يكون صاحب الملك مسؤولاً عن أي خسارة تتعرض لها المنتوجات والمزروعات. حتى أن صاحب الأرض يضطر إلى تأجير أرضه وتضمينها إلى أناس من خارج المنطقة وإلى تجار من عمان وإربد والزرقاء ذلك أن الزراعة أصبحت زراعة تجارية وهي بحاجة إلى رأس المال ومعرضة للربح والخسارة

والمزارع الصغير ليس بمقدوره المجازفة والخسارة أكثر من ذلك. بينما التاجر لديه رأس المال الكافي وهو غير معتمد فقط على الأرض الزراعية حتى لو خسرت، إذ يقوم بزراعة عدة محاصيل فإذا خسر بشيء يعوضه بشيء آخر. ولقد أكد ظاهر (ظاهر، ١٩٨٨: ١٢٢-١٥٠) بأن التوزيع العادل للأرض لم يتم برغم القوانين التي وضعتها سلطة وادي الأردن والتي حددت أحقية من يملك الأرض في منطقة الأغوار من أصحاب الأملاك والمزارعين وقامت السلطة بأخذ الأرض من الاقطاعيين وبيعها بسعر ٤٠ دينار للدونم وحدد ملكية الاقطاعيين بـ ٢٠٠ دونم للوحدة، لكن قسماً منهم احتال على سلطة وادي الأردن بتسجيل الأراضي على أبنائهم وزوجاتهم حتى يأخذوا أكبر قدر من الأرض الزراعية وخاصة في المرحلة الأولى من توزيع الأراضي.

٢- زيادة مساحة الأراضي المزروعة:

تعتمد الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار على مياه الري باستثناء المناطق الشفا غورية والتي تعتمد نسبة عالية منها على مياه الأمطار. وقبل شق القناة كانت مساحة الأراضي الزراعية قليلة وكان الفلاح لا يزرع إلا لتحقيق الاكتفاء الآتي، إذ لم يكن هناك إنتاج من أجل السوق، ولقد ذكر للباحث كل من (ح.خ.د) و(ط.د) و(ش.خ) وغيرهم من كبار السن، بأن من كان عندهم ثلاثون دونماً كان لا يزرع منها أكثر من عشرة دونمات تزرع بالقمح والشعير والذرة، بالإضافة للزراعات الصيفية كالبنندورة والكوسا والسمسم، وبعض الأشجار المثمرة كالزيتون والتين والعنب. أما بقية الأرض فتترك بوراً دون زراعة أو يعطى قسم آخر منها على حصة (مراعية) أي ربح الإنتاج فقط لصاحب الأرض والباقي لمن يزرعها. واستمر الحال كذلك حتى تم شق قناة الغور الشرقية. وبعد عام ١٩٧٣ حيث استقرت أوضاع المنطقة، قام المزارعون بزراعة الأرض بالأشجار والخضروات والحمضيات بمختلف أنواعها.

وبالنسبة للقرية، فإنه لم يكن مستغلاً في الزراعة كل أرضها قبل عام ١٩٧٣، فقد كان يترك قسماً منها بوراً لترعى بها الأغنام.

٣- انتعاش حركة الإسكان:

نتيجة للتوسع الزراعي وتغيير هدف الإنتاج الذي أصبح من أجل السوق وازدياد اتصال الفلاحين بالمدينة، تحسن الوضع الاقتصادي للقرية. وقام من التحق بالوظائف الحكومية ببناء بيوت من الباطون، وصار أهل القرية يقلدونهم ببناء بيوت من الباطون (إسمنت وحديد). وتأثر أهل الغور بذلك حيث انتشر بناء مساكن الباطون، وأصبح المزارع يقوم ببيع محصوله من أجل بناء بيت جديد بدلاً من البيت القديم الذي لم يعد يفي بالغرض. كذلك تغير شكل الأسرة في ظل النمط المعماري الجديد والتحسين الاقتصادي حيث صار الآباء يبنون بيوتاً مستقلة لأبنائهم، وكانت هذه هي البداية للإستقلال الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وتغير شكل الأسرة الممتدة إلى الأسرة النوواة خاصة مع ازدياد الإتصال بالمدينة حيث انكماش الأسرة الممتدة فيها. ولقد اتخذت المساكن أشكالاً مختلفة معتمدة على القدرة المادية للفلاح. أما بالنسبة للاجئين فلقد تمكن قسم منهم من شراء الأرض حيث بنى بيته عليها، ومن لم يستطع شراء بيت بقي في البيت الطيني القديم لأنه لا يستطيع شراء الأرض أو بناء البيت أو استئجار بيت من الباطون وغالبيتهم من عمال (الطورية) أي عمال الزراعة ولا تتوافر لهم فرص العمل إلا نادراً.

٤- انتشار التعليم:

نتيجة للاتصال والحركة المستمرة بين القرية والمدينة والقرى المجاورة وبسبب سهولة التنقل، زاد اهتمام أهل الغور بالتعليم وخاصة بعد قيام سلطة وادي الأردن ببناء عشرات المدارس الأساسية والثانوية للذكور والإناث كي تشجع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف. وحظيت قرية الزمالية ببناء مدرستين واحدة للذكور والأخرى للإناث. لقد تغيرت نظرة الفلاح للتعليم وذلك بسبب ما تتيحه من فرص للتوظيف ولتحسين المركز الاجتماعي للأفراد. ومما يساعد على ازدياد إقبال الفلاحين على التعليم تحسن دخلهم المادي، حيث صاروا يرسلون أبناءهم للتعلم في المعاهد والجامعات في مختلف التخصصات.

كذلك فقد لعبت التكنولوجيا دوراً بالغ الأهمية في الاستغناء عن الأيدي العاملة في الزراعة من الأطفال والبنات وحلت الآلة محل العشرات من القوى العاملة. أما الشباب فقد صاروا يفضلون الوظائف على العمل الزراعي. ولقد أكد مجموعة من كبار السن في القرية للباحث، بأن هناك بعض الفلاحين كانوا يبيعون الموسم بشكل كامل ليتم إرساله لأبنائهم لإكمال تعليمهم وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، ومنهم من قام ببيع بيته الذي كان يملكه إلى الفلسطينيين والغوارنة وعاد إلى قريته الأم تاركاً وحدته الزراعية حيث يقوم بالإشراف عليها فقط أو تضمينها. وقام بعض الفلاحين في القرية خلال السبعينات والثمانينات من هذا القرن ممن يقيمون في القرية بتضمين وحداتهم الزراعية إلى التجار مقابل مبلغ من المال لإرساله لأبنائهم من أجل استمرارهم في التعليم، إلا أن القرية لم تستفد من هؤلاء المتعلمين، فقد استقر معظمهم في المدن وخاصة من تعلم مهنة الطب والمحاماة.

٥- لتساعد المصلحة الفردية:

لقد حلت الأسرة النواة محل الأسرة الممتدة وأختفى العمل الجمعي والنشاط الاقتصادي الجمعي والتعاون بين الناس (الفزعة)، ويعود ذلك لعدة عوامل منها فتح قناة الغور الشرقية فاتسعت مساحة الأرض الزراعية مما أدى إلى انشغال الفلاح عن مساعدة أقاربه، بالإضافة إلى ازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة وخاصة المصرية، فضلاً عن دخول مجموعات جديدة من الناس للقرية بعد حرب ١٩٤٨، ١٩٦٧ واستقرارها هناك، فقد شاع استخدام هؤلاء (الغوارنة) في العمل الزراعي مقابل أجر عينية أو نقدية.

وكل هذه الأمور أضعفت التعاون في القرية كما يعبر عن ذلك كبار السن عندما تسألهم عن التعاون فيقولوا: «سقا الله عيام (على أيام) زمان كنا إيد وحدة ما فيه قريب ولا غريب». وأصبحت المصلحة والمنفعة هي أساس العلاقة بين الناس ويرتبطون معاً ترابطاً عضوياً (الفائدي، ١٩٩٢: ٢٨).

٦- اتساع الزواج الخارجي:

نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي في القرية بعد ازدياد اتصالها بالمدينة والسوق، أصبح بمقدور الفلاحين تأمين مصاريف الزواج ونفقاته من خلال الإنتاج الزراعي والأعمال الأخرى مثل تربية الحيوانات أو العمل في نشاطات اقتصادية أخرى وكان لإتصال الفلاح بالمدينة واختفاء الأسرة الممتدة أثر كبير في اختفاء المقولة "ابن العم ينزل بنت العم عن الفرس" واختفى البديل "كشه بكشه" إذ كان يتبادل أبناء العمومة من أخواتهم ونستدل على ذلك بقلة الزواج الخارجي وإذا سألت كبار السن عن من زوجته فيقول بنت عمي (بنت شقيق والده) وتحدث الكثير منهم عن خطبة أبيه ابنة عمه أو غيرها له دون علمه، وكثيراً ما كانت تخطب البنات للولد بعد الولادة مباشرة ويرعى ذلك "الجد". ويعود سبب الزواج الداخلي إلى أسباب أهمها السكن المشترك، وعدم امتلاك المال، وعدم الرغبة في خروج الورثة خارج البيت (العائلة) والعزلة النسبية للقرية. ومع اتساع مساحة الأرض الزراعية وتغير الإنتاج من أجل السوق وازدياد الاحتكاك بالمدينة والسوق والتعليم واستخدام العمالة الوافدة وحلول الآلة محل العامل تقلصت عمليات الاحتكاك بين الأخوة وهذا قلل من ممارسة الزواج الداخلي. ومما أسهم في تقلص هذه القاعدة انتقال كثير من الشباب إلى المدينة وانخراطهم في أعمال ووظائف مختلفة وتحسن مستواهم التعليمي، وانحدار سلطة الأب وخاصة في أمور الزواج. ويؤكد دالتون (Dalton, 1971: 359) أنه نتيجة لتلاشي سلطة كبار السن ضعفت العلاقات الاجتماعية وظهر ما يسمى بالاختيار الشخصي والحب بين الشاب والفتاة كأساس للعلاقات وخصوصاً الزواج.

وتلاحظ في القرية بعض حالات الزواج بين عشائرها المختلفة وهي تزداد بين فلاحي القرية وبين اللاجئين من غير (الغوارنة). إلا أن الزواج بين فلاحي أهل القرية والغوارنة يكاد يكون معدوماً حتى أن (س) من كبار السن قد شتم أحد أفراد بلدة الطيبة لموافقته على زواج ابنته من أحد الغوارنة حيث قال: (إذا انتوا ما

انتوا ملاقين خبز تطعموا بنتكو، إحنا بنعطيكو). وغالبية الشباب من أهل القرية يتزوجون من خارجها، ومنهم من يضطر للهجرة (وخاصة الغوارنة حيث أنه ليس لهم بيوت ملك)، إلى قرية زوجته لتكون قريبة من أهلها.

٧- تحسن الوضع الصحي:

لقد تحسن الوضع الصحي خلال العقود الثلاثة الماضية لأهل القرية، إذ قامت سلطة وادي الأردن ببناء بعض المراكز الصحية والمستشفيات في منطقة الأغوار ووادي الأردن مجهزة إياها بالأجهزة الطبية وتسليمها إلى وزارة الصحة. (البوريني، ١٩٨٥: ١٠٠). ويوجد في القرية مركز صحي فرعي أسس عام ١٩٩٢، وتقوم وزارة الصحة برش القرية لمكافحة الحشرات خصوصاً في فصل الصيف حسب ما أكد رئيس المجلس القروي للباحث.

٨- استخدام العمالة بالأجرة:

يكاد العمل العائلي يتلاشى بعد إرسال الفلاحين والمزارعين أبناءهم للمدارس والتخلي عن الزراعة ابتداءً من السبعينات من هذا القرن، حيث كان الوضع الأمني غير مستتب وبناءً على تأكيدات الفلاحين للباحث، فإن استخدام الأجرة قبل الخمسينات كان نادراً لكنه انتشر بعد قدوم الفلسطينيين للأردن. وبعد شق قناة الغور الشرقية واتساع مساحة الأراضي الزراعية المروية وتزايد هجرة العمال الأردنيين للخليج وإلى مدن المملكة، حصل نقص في الأيدي العاملة الزراعية، فكان لا بد من الاستعانة بالعمالة الوافدة. وبقدوم هذه العمالة ازدادت نسبة العاملين بالأجرة حيث بلغت في القرية حوالي ٩٠٪ من العمالة، ونتيجة لاستخدام العمالة الوافدة قلّ استخدام الأقارب في العمل الزراعي وقد حصل الشيء نفسه في اليابان (Dalton, 1971: 358) حيث تلاشى اهتمام الناس بتوظيف وتشغيل الأقارب.

ثانياً: الوظائف والمهن الجديدة:

أ- دخول الأهالي إلى سلك الجنديّة:

بدأ أهالي القرية دخول الجيش بعد تعريبه عام ١٩٥٦. ويبلغ عدد المجندين الحاليين في الجيش من سكان القرية ٢٥ شخصاً بالإضافة إلى وجود ٢٥ شخص حصلوا على التقاعد وأعمارهم تتجاوز الـ ٤٠ عاماً وهم يمارسون مهنة الزراعة وتربية الحيوانات بالإضافة إلى ممارسة شخصين منهم مهنة التجارة من خلال ضمانه بيارات. ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع كبار السن والشباب تبين له أن الغالبية يعتبرون الجيش أفضل وظيفة ومهنة وهم يرغبون بتجنيد أبنائهم باعتبار ذلك أضمن من باقي الوظائف فضلاً عن إتاحة الجيش فرصاً لتعلم قيادة السيارات والميكانيك وغيرها من الأعمال الفنية التي ينتفع بها الأفراد بعد التقاعد.

وينظر أهل القرية للشخص الذي يعمل في الجيش نظرة احترام حتى أنهم يفضلون الجندي في تزويج بناتهم على الشباب المتعلم وخاصة بعد انتشار البطالة بين صفوف المتعلمين.

ومن الناحية الاقتصادية فقد أثر دخول الأفراد للجيش على علاقاتهم بأسرهم وزاد في رغبتهم بالاستقلال عن أهلهم نتيجة حصولهم على دخل ثابت ولعدم حاجتهم للعمل الزراعي.

وتتأثر شخصية الشباب المجندين بتجاربتهم في الجيش خصوصاً من خلال اتصالاتهم الواسعة مع المجندين وغيرهم مما ينعكس على تطور نظرتهم وتفكيرهم، ويتجلى ذلك في اختيارهم للزوجة بطرق لا تخضع للتقليد القرايبي الذي كان سائداً. فهم لا يخضعون لرغبات الوالد في اختيار شريكة الحياة خصوصاً وأنهم مستقلون اقتصادياً، مما يشجعهم على اختيار فتاة من خارج القرية وخاصة "الغوارنة" الذين يرغبون بالزواج من الفلاحات، ولقد قال أحد الفلاحين "أن الغوارنة بدهم يحسنوا زرعهم" وهذا تعلق على زواجهم من فلاحات. ويقود الزواج الخارجي في الغالب إلى

الاستقلال في بيت منفصل على عكس ما كان سابقاً إذ كانت ابنة العم مستعدة أن تقيم في غرفة مع عائلة العريس وتمارس كافة الأعمال البيتية مع أسرته ولا تعود لبيتها إلا وقت النوم فقط.

وتؤكد دراسة ميدانية لقرية الساخنة في الغور (تامينان، ١٩٩٠: ٣٠) أن غالبية الرجال البالغين في القرية يعملون كأفراد في الجيش أو الأمن العام أو كسائقي سيارات شحن في منطقة الأغوار أو حراس في الدوائر الحكومية ولا يعمل بالزراعة إلا المسنين والنساء، بينما ينصرف الشباب عن العمل الزراعي.

وقد هجر بعض هؤلاء الشباب ممن جندوا في الجيش القرية عند زواجهم بسبب عدم وجود البيت الذي يأويهم وزوجاتهم وبالذات بالنسبة "للغوارنة" أما بالنسبة للعسكريين من أبناء الفلاحين فهم لا يعرفون كثيراً من فنون الزراعة والذي يعتبر من أهم أسباب وجود القوى العاملة الوافدة، وهذا يضعف الوضع الاقتصادي للعائلة، ويحرم القرية من قوة العمل ويسبب نقصاً في الأيدي العاملة ويجبر الفلاحين على استخدام عمال مأجورين سواء للحراسة أو للري والرش وقطف الثمار في مزارع الرمان أو الحمضيات والبندورة والحبوب وغيرها. وقد تلاشى العمل العائلي الزراعي حيث لا يوجد الآن سوى في خمس عائلات. وانفصال الشباب الموظفين في الجيش عن العمل الزراعي يثقل كاهل آبائهم لحاجتهم للمال بسبب زيادة تكاليف العمل والمعيشة مما يضطرهم إلى تضمين أراضيهم إلى أشخاص من خارج القرية.

وخلقت هجرة الشباب خصوصاً المجندين خللاً في القرية، تجلى في تزايد عدد العوانس وارتفاع نسبة المسنين والعجزة، وتوجد في القرية ثلاث عائلات على الأقل لا يوجد فيها سوى العوانس والمسنين.

ب- مهنة التدريس:

تمّ فتح أول مدرسة في هذه القرية عام ١٩٧٣/٧٢ ومدرسة الإناث عام ١٩٨٢/٨١. ونتيجة لاتصال الفلاحين بأهل المدن وبالدوائر والمؤسسات الحكومية

وتغير الإنتاج من أجل السوق والاعتماد على السوق بشكل شبه كامل في استحصال الاحتياجات القروية، فلقد رغب أهل القرية بتعليم أبنائهم وخاصة ممن زاد عن حاجة العمل، أملاً في تحسين الوضع الاقتصادي للعائلة. ومما قوى رغبة الفلاحين بتعليم أبنائهم زيادة احتكاكهم بالمسؤولين من أبناء المدن وتطلعهم إلى بلوغ أبنائهم ما بلغه هؤلاء من مكانه وامتيازات بسبب الوظيفة.

وهناك دراسات عن تغير نظرة الفلاحين للتعليم كالتي أجريت في لبنان والعراق (النوري، ١٩٩٠) وتبين فيهما أن التعليم قديماً كان يعتبر مضيعة للوقت وذلك لعدم وضوح ارتباط العمل بحاجيات الأسرة ونتيجة لازدياد البطالة المقنعة بين الفلاحين. لكن فتح المدارس في القرى حفز الإقبال على التعليم وقلل اعتماد الأسر على الأولاد في العمليات الزراعية. هذا بالإضافة إلى نمو إعجاب الفلاحين (بالمتعلمين من أهل المدن). ولقد لجأ بعض أهل القرية لبيع أراضيهم من أجل تعليم أبنائهم وتم السماح للفتيات بالدراسة برغم ارتفاع نسبة الأمية بين صفوف الإناث (المقدم، ١٩٩٥: ٢٩١). إذ أن هناك خمسة أشخاص في القرية باعوا جزء من أراضيهم لآخوانهم من أجل تدريس أبنائهم.

ويؤكد أهل القرية وكبار السن أن المتعلمين خصوصاً المعلمين يحظون باحترام الجميع. وقالوا أن الخطيب كان يجلد الطلاب إذا قصرُوا في حفظ الدروس وكان التلاميذ يخافون منه أكثر من آبائهم. وما زالت مهنة التعليم تستقطب كثيرين من الأهالي. ولقد مارس هذه المهنة العديد من أبناء القرية ذكوراً وإناً، ويقوم معلموا القرية بالقرية نفسها وهناك قسم آخر ترك القرية واستقر في قرية زمال وكفر الماء.

مثال:

المعلمان (أ.د) و (م.خ) وعمرهما (٣٥، ٣٧) سنة من سكان الزمالية أحدهما من الفلاحين والآخر من اللاجئين الفلسطينيين. لقد تمكن من إكمال دراستهما في القرى المجاورة، في الوقت الذي كانت تفتقر فيه قريتهم للمدرسة وأكملت تعليمهما

في كلية حوارة وعادا إلى القرية كي يساهما في عملية التدريس وبناء القرية تريبوياً.

لاحظ الباحث أن بيوت هذين المعلمين في القرية مبنية من الباطون ولقد تمكنا من بناء البيت دون مساعدة من أحد ويتكون البيت من طابقين ويقدم إلى جوار كل منهما شقيقه. ويحتوي البيت على مختلف الأدوات الكهربائية من تلفزيون وثلاجة وغسالة ومراوح وغيرها بالإضافة إلى التخصص في الغرف فهناك غرف للنوم وأخرى للضيوف والسهر. ولدى كل منهما غرفة نوم بالإضافة للمناظر والتحف والحديقة الموجودة حول البيت.

وقد ذكرنا لي أن كلا منهما قد اختار زوجته وشريكة حياته دون تأثير من والديه ولقد تعرفنا على بعضهما أثناء الدراسة في الكلية وتزوجا وتعمل زوجاتهما في مهنة التدريس. وهما يتمتعان بوضع اقتصادي جيد إذ يزيد دخل كل منهما على ٤٠٠ دينار شهرياً. ويعتمد كل منهما اقتصادياً على نفسه دون الحاجة لمساعدة والده أو أي عمل آخر. ويدخران القسم الأكبر من دخلهما من أجل استثماره في مشاريع مختلفة. كأخذ أرض على ضمانة والإشراف عليها من خلال تشغيل عدد من العمال الوافدين في الأرض لزراعتها أو قطف الثمار منها. ويريد أحدهما شراء سيارة شحن من أجل استخدامها والعمل عليها بعد دوام المدرسة وأيام العطل. وهذا الدخل ساهم في عملية الانفصال عن العائلة وتكوين أسرة نواة بدل الأسرة الممتدة. ويرسل كل منهما أبناءه الصغار إلى والديه عند ذهابهما للدوام في المدرسة.

وهما يضيفان أنه ومن خلال الدراسة ومتابعة وسائل الإعلام تعرفنا على أحدث طرق ووسائل العلم والتكنولوجيا في الزراعة، وقد ساهما في إقناع بعض الفلاحين باستخدام البذار المحسن والأنماط الزراعية المختلفة والتكنولوجيا الحديثة.

أما من الناحية الاجتماعية فإن هذين المعلمين يتمعتان باحترام أهل القرية وخاصة كبار السن حيث ينظر إليهما على أنهما قدوة حسنة. وفي حالة حدوث مشكلة في القرية يلجأ بعض الأهالي إليهما لاستشارتهما، كذلك يستشيرهما أهل

القرية في بعض الأمور التي تخص القرية، وحتى أن البعض يستشيرونهما في أمور عائلية وفي طريقة تربية أبنائهم.

ج- مهنة الطب:

ومن المهن التي درسها قلة من أبناء القرية مهنة الطب حيث تمكن عدد من أبناء القرية من دراسة الطب في مصر وغيرها، وهناك طبيبان من أهل القرية إلا أنهما لا يسكنان في القرية، إذ يقيم أحدهما في مدينة إربد ويحضر نهاية كل أسبوع لقريته حيث يقيم شقيقه ووالدته. أما الآخر فيقيم في مدينة عمان ولا يحضر للقرية إلا نادراً.

ثالثاً: المهن الحرة:

ا- مهنة البدي (الصناعات القشبية):

تمارس العديد من النسوة وخاصة الفلاحات مهنة البدي، حيث يقمن بتجهيز الأطباق المختلفة من القش وبأحجام مختلفة ومتنوعة لبيعها بالسوق في المدينة ويستخدم قش القمح للحشو والبدي وتصبغ بألوان مختلفة متخذة شكل معين كعلم الأردن أو فلسطين أو نجمة وغير ذلك وهناك خمسة نسوة تقوم بالبدي من أجل البيع إلا أن قرابة العشرين امرأة وفتاة تبيديان من أجل وضعها في البيت وليس للبيع. وهذه المهنة تتعلمها المرأة من أمها أو أختها أو جاريتها، وتقول إحدى النساء: كنا نجتمع معاً وكل واحدة تبدي لحالها ونغني ونهيجن ونشرب الشاي معاً ونبقى حتى المساء. لكن لم نكن نبيع هذه الأطباق وكنا نضعها في البيت كمنظر أو نستخدمها. وكانت النسوة تذهب للبيدر، بعد تجميع الحبوب، وقبل درسه على اللوح يقمن بعملية (التقصيل) ويجمعنها ويستخدمن العيدان أو القصل في عملية البدي، وتقول الفتاة المذكورة كنت لا أعرف أعقد العقدة (أي بداية العمل) وكانت تقوم أُمي بعمل العقدة وأقوم بتكاملتها أما الآن فنقد تعلمت. وتضيف أما اليوم فالبيادر انتهت والناس لا تجمع القمح ولكني أجمع القش وأستخدم قصل من

البلاستيك، وبالألوان المختلفة لعمل الأطباق أو أي منظر ونقوم ببيعه بسعر حسب حجمه وإتقانه وأتمنى أن يكون في كل قرية بازاراً نعرض فيه ما نصنع. وتقول أن عملية البدي تساعد أهل البيت اقتصادياً وتساهم في سد جزء من حاجيات البيت. وتقول الحاجة (ف) "إني أقيم وابنتي هنا ولقد توفي زوجي وباقي أبنائي هم متزوجون ويقيمون في بلدة كفرالماء. وأسكن هنا مع ابنتي وأقوم بجمع القش وبديه بالإضافة إلى الإشراف على المزرعة. وبعض الشهور يكون مردودنا أكثر من ٥٠ دينار، نقوم بإنفاقها على أنفسنا ولدي دجاج وبقرة وأبيع بيض الدجاج وحليب البقرة وننفق على أنفسنا، ولسنا بحاجة لمساعدة أحد، وتقول أن المنسفة أو الطبق المصنوع من القش أغلى من الطبق الذي يستخدم فيه القصل البلاستيكي". بالإضافة إلى مهنة بدي الأطباق هناك نوع آخر من التطريز والبدي وهو حياكة الجرازي المصنوعة من الصوف، وتقوم النسوة بإحضار الصوف من المدينة وتقوم ببدي جرازي لأفراد الأسرة. وهناك بعض النسوة يقمن ببدي جرازي بالأجرة. وذلك إما أن يحضر الشخص الغزل وتأخذ الصانعة أجرتها فقط أو تقوم هي بإحضار الغزل وغزله ثم بيعه. إذ تقوم بأخذ قياسه من خلال إطلاعها على جرزة أخرى له. ولا يسمح للمرأة أن ترى الرجل وخاصة الغريب. ولا تأخذ المرأة سوى مقاس أبنائها وزوجها وأخيها. إلا أن هذا العمل مقصور ومختصر على فصل الشتاء وأحياناً لا يوجد عند النساء الوقت الكافي كي يقمن ببدي الجرازي، وتقتصر بعض النسوة أن يكون هناك بازار على مستوى اللواء حيث تعرض كل قرية منتوجاتها من ألبان وأطباق وجرازي ومناظر يقمن بعملها وأشتال يزرعنها. وتقول مجموعة من النسوة أن مهنة (حياكة) بدي الجرازي غير مربحة لأن أغلب الناس يشترون من السوق والقليل من يفضل البدي على الأيدي.

٢- مهنة الخبازة:

كانت هذه المهنة تمارسها النساء، أما اليوم فيمارسها كثير من الذكور. ويوجد ثلاثة خبازين من سكان القرية يعملون في مخابز القرى المجاورة ولقد تعلم

هؤلاء هذه المهنة من خلال عملهم في المخابز، إلا أن العمل في هذه المهنة غير مستقر وفي الغالب يطرد صاحب العمل العمال ويستبدلهم بمن يطيعه أكثر ويلتزم بساعات عمل أطول، وهذا العمل يتطلب من الخباز الإقامة في المخبز أو السكن بالقرب منه. ويقول أحدهم أن أصحاب المخابز أخذوا بتشغيل عمال وافدين بدل الأردنيين وبأجرة أقل.

وعند مقابلي لأحد الخبازين قاله أنه بدون عمل منذ عدة أشهر. وشكى من أن جاره يستخدم عمالاً وافدين لرش مزروعاته دون أن يعرض عليه العمل على الرغم من معرفته بحاجته إليه ليعيل أسرته، وذكر أن لديه سبعة أبناء وأحدهم مصاب بمرض مزمن ولا يقوى على الوقوف وعمره خمس سنوات ويقول أن معظم النقود التي حصل عليها صرفها على ابنه المريض، ويقول أثناء وجود الخضروات تذهب زوجته للعمل وتقوم بإحضار بعض المواد الغذائية من البساتين مثل (الخبيزة والحميض والعلت) وتجهزه فطائر لتتناولها الأسرة، ويساعده أحياناً أشقاء الزوجة. ويضيف هذا الخباز العاطل عن العمل "أننا نتمنى أن تكون لنا نقابة مخابز قادرة على المحافظة على حقوقنا وتوفير العمل لنا وتدافع عنا". وهو يعيش في بيت من الطوب الطيني مكون من غرفتين وقام بإضافة مطبخ من البلوك الاسمنتي. ويضيف أنه مستعد للعمل في المزارع وبأي عمل وحتى أقل من العامل المصري (الوافد) لكن أصحاب العمل يفضلون العامل الوافد على العامل المحلي. ويتحدث بألم عن وضعه ووضع ولده وجلوسه دون عمل بينما العامل الوافد يحصل على العمل وأمام عينه وعند جاره وهو يعرف بأنه لا يعمل. ويقول "يعتبرهن صدقة ويشغلني"، يضيف أنه أيام زمان كان الجار مسؤول عن جاره.

وهناك ثلاث عائلات فقط في القرية ما تزال تخبز في البيت، ويوجد لديها فرن الطابون وتقوم النسوة بإحضار الخبز وتجهيزه، وغالبيتهم يفضل فرن الطابون، لكن نساء اليوم لا يخبزن ولا يملكن الاستعداد لذلك.

٣- مهنة الميكانيك:

لقد مارس شخص واحد مهنة ميكانيكي دراجات ولقد تعلم هذه المهنة ذاتياً وعند قيام الحكومة بمنع قيادة الدراجات من قبل المواطنين انتهى العمل لديه. إلا أنه مؤخراً حصل على وظيفة بالمجلس القروي وقام ببناء بيت من الباطون، ولديه عدد من رؤوس الأغنام التي يربئها داخل الحوش، وبعد انتهاء الدوام يأخذها ليرعى بها وتساعدته على مصروف البيت ونفقاته، ويقول في الثمانينات كنت أحصل على عشرة دنانير في بعض الأيام وكنت أصرف بدون حساب وتفكير ويقول كنت أتمنى أن أتعلم مهنة أخرى إلا أنني لم أستطع وعمره الآن يتجاوز الـ ٤٥ سنة.

وهناك ثلاث شباب تعلموا مهنة ميكانيكي سيارات في مركز المشاريع إلا أنهم لم يعثروا على أية فرصة عمل منذ عدة سنوات وذلك بسبب عدم وجود كراج لتصليح السيارات في القرية وعمل كراج يتطلب رأسمال ولا يتوافر لدى الشباب وكل صاحب كراج لديه عماله، ويقول أحدهم ذهب للعدد من الكراجات كي أعمل وإلى المدنية الصناعية إلا أن أحداً منهم لم يُشغلني. ولهذا تجد كثيراً من الشباب يعزفون عن الذهاب إلى مركز المشاريع للتدرب على المهن المتوفرة لعدم توفر فرص العمل لهم فهم لا يريدون إضاعة وقتهم في الدراسة والتدريب دون جدوى.

٤- مهنة التجارة:

يمارس قسم من السكان مهنة التجارة والسمسرة مثل تأجير الأراضي وتضمينها وشراء المحصول من بعض الفلاحين الصغار وخاصة الحبوب وبيعها في سوق المدينة أو تخزينها حتى يحصل على سعر جيد، ويوجد في القرية ثلاث بقالات صغيرة. ويوجد في هذه البقالات الخبز والخضار والفواكه والسكر والرز، والمرطبات والتسالي والمعلبات وما يحتاجه سكان القرية من مواد غذائية وهدايا. ولقد أصبحت الزراعة مهنة تجارية إذ يقوم غالبية الفلاحين بزراعة أرضهم وبيع محصولها في الحسبة المركزية في مدينة إربد أو عمان والزرقاء، وأصبح الفلاح يتابع سعر السوق يومياً ويختلط مع التجار بشكل واسع والذي كان له آثاره

من خلال ازدياد واتساع العلاقات الاجتماعية لأهل القرية مع أناس من خارج القرية، ثم التعرف على السوق.

٥- تربية الدواجن (مزارع الدواجن):

قام عدد من سكان القرية ببناء مزارع للدجاج اللاحم، وقاموا ببناء بركسات من البلوك وسقف زينكو لتربية الدواجن، لكن هذه المزارع موسمية، ويتم تربية الدواجن فيها فقط ستة أشهر وهي من شهر تشرين أول وحتى شهر نيسان من كل عام وباقي أشهر السنة لا يربى فيها وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة. وتتسع هذه المزارع إلى ١٨ ألف طير، ويقوم بالعمل في هذه المزارع عمال مصريون ويناموا في نفس المزرعة ويشرفوا عليها ويقدموا لها الأعلاف والعلاج، ويعملوا مقابل أجره شهرية ٨٠ دينار، وتربية الدواجن أصبحت من أجل التجارة وليس من أجل الاكتفاء الذاتي كما كان يحصل في الماضي، وتدر هذه المزارع أرباحاً جيدة على أصحابها وتصل في بعض السنوات إلى أكثر من ٢٠٠٠ دينار في السنة. ويستخدم الفلاحون بقايا الدواجن سماد للأرض، واستخدام بقاياها يساهم في ازدياد الذباب في منطقة الأغوار بالإضافة إلى انتشار الروائح في المنطقة المحيطة، ولكن عمل مزارع الدواجن يسهل ويخفف على الفلاح عبء إحضار الأسمدة الكيماوية أو شراء الأسمدة الطبيعية، وأصحاب مزارع الدواجن هم أصحاب أراضي زراعية، واستخدام السماد يزيد الإنتاج ويحسن المحصول.

وعملية تربية الدواجن بحاجة إلى رأس مال وبناء بركسات وعلاجات ومعرفة في الإشراف لوضع العلاجات والأدوية والالتزام بالكمية المناسبة. ولقد قام الأهالي ببناء بركسات الدواجن بعد اتصالهم بالمدينة وتعرفهم على تجار في سوق المدينة واقتناعهم بأنها تحقق الربح لهم.

٦- تربية الحيوانات:

أما تربية الحيوانات يمارسها كبار السن ممن تجاوز الـ ٤٥ عاماً وتكون في الغالب إلى جانب الزراعة، ومن بين الرعاة عدد من المتقاعدين العسكريين بالإضافة

إلى البدو وهناك مزارع للأبقار يشرف عليها عمالة وافدة، تقوم هذه العمالة بتقديم الأعلاف والتنظيف تحتها وتجهيز الحليب، ويقوم صاحب العمل بتسويق المنتج إلى سوق المدنية، ويبقى نسبة قليلة من الحليب في البيت والكمية الأخرى من الحليب تستغل في البيت لعمل اللبن والسمنة والزبدة أحياناً ولشرب الحليب من قبل العائلة.

٧- قيادة السيارات والشاحنات:

ومن المهن الأخرى التي مارسها السكان هي قيادة السيارات والشاحنات والتركيبات الزراعية فالزراعة الحديثة تعتمد على الآلات سواء في عملية الحراثة أو الحصاد والدرس بالإضافة إلى عمليات الرش ونقل المنتج من الأرض إلى السوق أو البيت أو للمخزن، ويوجد في القرية العديد من السيارات العمومية والخاصة وخاصة (البكومات) يعمل قسم منهم لحسابه إذ يقوم بالتنسيق مع المزارعين وينقل منتوجاتهم إلى الحسبة المركزية في إربد أو عمان والزرقاء وهناك بعض المزارعين أصحاب الأملاك والذين لهم عدة وحدات زراعية، ويقوموا بضمانة وحدات أخرى يملكون تراكتورات ويشغل عليها أبناءهم وأحياناً سائق من العمالة الوافدة... لقد تعلم هؤلاء قيادة السيارات في المدينة أو الجيش والأمن العام وتعتبر مهنة جيدة وذات مردود اقتصادي حسن وتعتمد العديد من العائلات في معيشتها على هذه المهنة، وهؤلاء السواقون إما أن يعملوا لحسابهم الخاص في حال ملكيتهم للسيارة أو يعملون بالأجرة عند أحد المزارعين حيث يتسلموا سيارته ويعملوا عليها وتكون أولوية نقل المنتج لصاحب السيارة، ولدى بعض المزارعين تراكتورات زراعية يحرثون بها أرضهم ثم الحراثة بالأجرة حيث تكلف ساعة الحراثة $2\frac{1}{4}$ دينار، ويستغل التراكتور لنقل المياه الصالحة للشرب إلى البيوت، ولا يوجد من الغوارنة سوى سائقين يعملان بالأجرة، وفي حال حصول أي عطل في السيارة أو التراكتور يتم أخذها وتصليحها في مدينة إربد أو الشونة الشمالية.

وهذا المثال يوضح الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأحد السائقين:

المثال:

يقيم أبو محمد وعمره ٤٠ عاماً وله أبناء في بيت ملك من الباطون مكون من أربعة غرف وصالون وأثاث البيت جيد جداً، وهناك غرفة منفصلة للضيوف مفروشة بالفراش العربي، ويوجد فيها تلفزيون ملون بالإضافة إلى آخر للزوج والزوجة.

يقول أبو محمد "ذهبت للجيش وخدمت سبع سنوات فيه ثم خرجت لأعمل بالأعمال الحرة، وكنت قد تدربت على قيادة السيارات، وكانت الحياة المادية في خارج الجيش أفضل، وعملت في المزارع وسائقاً أحياناً أخرى وكانت الأجرة اليومية مرتفعة، إذ أحصل بعض الأيام على مبلغ ١٥ دينار واشتركت أنا وأخواني وهم في الجيش في شراء سيارة لأعمل عليها، بدأت العمل وكنت أحصل (أرمي) بعض الأيام ٢٠ دينار وأكثر، وتمكننا أنا وأخواني من شراء قطعة أرض قسمناها بيننا والشارع يفصل بيننا، وقمت ببناء هذا البيت وجمعت مبلغاً من المال وأخيراً وفي عام ١٩٩٠ فصلت شراكتي مع إخواني، وقاموا ببيع البكم وقمت بشراء سيارة الديانا التي تراها، وأعمل عليها بشكل يومي إذ أنني مرتبط مع معظم مزارعي القرية وغيرها من القرى، ولقد تمكنت مؤخراً من ضمانه وحدة زراعية وأشرف عليها وأعمل على سيارتي، حيث أنقل المنتج إلى السوق، وأحضر المواد الزراعية.

وفي الشتاء عندما لا أجد عملاً لسيارتي في المزارع أذهب إلى مدينة إربد أو الشونة الشمالية أو إلى المشارع وغيرها لأعمل على سيارتي، حيث يوجد موقف للسيارات العمومية ونقوم بنقل البضائع للمواطنين وللمحلات التجارية. ويضيف أنني لا أسمح لزوجتي بالعمل الزراعي أو خارج البيت فهي ربة بيت ويكفيها الإشراف على البيت ورعاية الأبناء، ويقول عندما أعمل وأمر بشوارع القرية فإذا بالأطفال صيفاً وشتاءً يلعبون بالشوارع ثيابهم متسخة ويلعبون

بالأوساخ، وأعلم أنهم أبناء فلان وأن زوجته تعمل خارج البيت، وأقوم أنا أحياناً بنقل النسوة إلى المزارع بالبكم، وأمر على بيوتهن منذ الفجر ولا يعدن أحياناً إلا بعد الظهر، وأثناء هذه الفترة يكون أطفالهن خارج البيت وأبناءهن في المدارس يخرجون ويتسربون من المدارس، ويضيف لقد تبين لي أن معظم الشباب (غير السويين) في القرية تعمل أمهاتهم خارج البيت، أما آباؤهم فلا يعملون ويفضلون تصريف المرأة عليهم.

ويقول أبو محمد أن علاقاته الإجتماعية مع جميع أهل القرية ممتازة ولقد لاحظ ذلك الباحث فهو متزوج من إحدى فلاحات القرية، وكذلك أخاه ويعود ذلك لسمعتهم الطيبة ولعملهم وعدم سماحهم بالعمل لزوجاتهم، ويقول أشارك القرية في جميع المناسبات أنا وزوجتي، فزوجتي تزور أي مريضة أو عروس أو امرأة تنجب داخل القرية.

ويقول أن وضعه المادي ممتاز بالرغم من زيادة عدد السيارات التي تعمل في المزارع والتي تعود ملكيتها إما لأصحاب المزارع أو لأشخاص من خارج القرية أو من داخلها، ولكن كل واحد يأكل رزقه.

رابعاً: الفئات الاقتصادية والدخل:

أ- الملاكون:

وهم فئتان: الملاكون لوحدة واحدة (الملاكون الصغار) والملاكون لعدة وحدات زراعية (الملاكون الكبار)، ويكون الوضع الاقتصادي لمن يملكون وحدة واحدة غير جيد وذلك لتعرضهم لتقلبات السوق والطبيعة، أما من يملكون عدة وحدات فهم ينوعون بالزراعة وإذا خسروا في شيء فهم يعوضونه في شيء آخر، ويمثل هؤلاء المرتبة الأولى في القرية، ويبلغ عددهم عشرة أشخاص، ويستدل على غناهم من مساحة البيت ونوعية البناء والأثاث الموجود فيه، بالإضافة إلى امتلاكهم الآلات الزراعية والسيارات، وامتلاك قطعان الحيوانات للتجارة وتنوع أصناف الطعام

على مائدة هؤلاء الملاكين الكبار والتي لا تخلو يومياً من اللحم والدواجن والفواكه وشرب الحليب صباحاً. كذلك إن بيوت هذه الفئة أفضل المنازل في القرية إذ يحتوي المنزل على عدة غرف للنوم وغرفة للضيوف مفروشة بالفراش العربي وهناك من يكون عنده غرفتان للضيوف مؤثثة بطقم كنبايات وطربيزات ومفروشة بالسجاد أو الموكيت، وشبابيكها من الألمنيوم، وتلبس هذه الفئة أفضل الملابس سواء الرجال أو النساء ويقوم الوالد بشراء الملابس الثمينة لبناته ولا تخرج نساؤهم وبناتهم للعمل إلا مع العائلة، ويقوم الوالد بإعطاء بناته النقود وتسمح هذه العائلات لبناتها إكمال التعليم في المعاهد والجامعات، ويقوم الأب بتقديم مساعدة مالية لابنه الموظف ويساعده في الزواج كما يساعده في بناء البيت وذلك لأنه ميسور الحال.

وتكون نساء وبنات هؤلاء الملاكين الكبار من فئة الفلاحين محتشمات يرتدين اللباس الكامل (الإشارب) المنديل على رؤوسهن.

أما فئة الملاكين الصغار والذين يمتلكون وحدة زراعية واحدة أو جزء من الوحدة بسبب تفتت الملكية نتيجة الميراث فيكون وضعهم المادي صعباً، حيث أن الغرف في بيوتهم تكون قليلة ومصفوفة بجانب بعضها البعض وتقابلها (عريشة)، أما باب الدار فمصنوع من الزينكو وغالباً ما يكون البيت مبنياً من الحجر والطين المقصور، وقليل منهم من بنى غرفة أو غرفتين من الباطون إلى جانب بعضهما البعض ويكون أثاث بيوتهم بسيطاً يقتصر على الفراش العربي أو الطراحات (جمع طراحة) وهي الفرشة المستعملة لعدة سنوات، بالإضافة إلى أن طعامهم أقل وأبسط من طبقة الملاكين. وهذه العائلات تعتمد أحياناً بالإضافة إلى الدخل الزراعي على دخل أبنائها الموظفين من أجل تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

وتتعرض هذه الفئة لتقلبات السوق خاصة وأنها لا تملك أدوات الإنتاج من تراكتور أو سيارات للنقل وغيرها بل يتم استئجارها، وهذا يزيد نفقات وتكاليف الإنتاج، ويسود في بعض العائلات العمل العائلي أو المساعدة من قبل العائلة أحياناً

إذ تقوم العائلة بعملية النكش والري وقطف المنتوج، وتعلم هذه الفئة بناتها وأبناءها ولكن حسب قدرتها ويتعاون الأخوة الموظفون بتعليم إخوانهم وأخواتهم فهم لا يعتمدون على الأرض بشكل أساسي فلولا وجود دخل إضافي لساءت حالتهم وتربي بعض أسر هذه الفئة الأبقار للاستفادة من حليبها وإنتاجها وليس من أجل البيع وتعتبر أفضل حالاً من غيرها لتعدد مواردها التي تشتمل الأرض والوظيفة بالإضافة إلى تربية الحيوانات والدجاج البياض، وتزداد الحالة المعيشية لهذه العائلات سوء في ظل تفكك الوحدة الزراعية، الذي يسبب تقلص مساحة الملكية وانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعائلة، إلا أن الفلاحين من هذه الفئة يقومون أيضاً بإرسال أبنائهم إلى المدارس متأثرين بأصحاب المستويات الأعلى من الفلاحين وخاصة المتعلمين في قراهم الأصلية وذلك لمجانية التعليم. ويطمح أبناء القرية إلى تعليم أبنائهم أمليين في وصولهم إلى أعلى المراتب العسكرية والمدنية في الدولة، ولذلك يسعى الجميع لتعليم أبنائهم حتى لو كان ذلك على حساب رفايتهم.

ب- الموظفون العسكريون والمدنيون:

وهؤلاء يحصلون على راتب شهري جيد نسبياً وهم في وضع اقتصادي أكثر استقراراً من العمال الزراعيين ومربي الحيوانات، ويتمتع هؤلاء أحياناً بظروف أفضل من أصحاب الملكيات الصغيرة المفتتة، وقد استطاع بعضهم من بناء البيوت والزواج بصورة مستقلة عن أهلهم، ويتواجد أكثرهم في القرى الشفا غورية، وتشمل هذه الفئة الفلاحين الأردنيين والفلسطينيين والغوارنة، وهناك نسبة من شباب عشيرة الباكير تمكنت من شراء أراضي من الفلاحين داخل تنظيم القرية وبنت بيوتها عليها، ويتزوج هؤلاء الشباب عادةً فتيات من خارج القرية، وتبني بيوت هذه الفئة من الباطون، وهي مؤثثة بالأثاث الحديث وغالباً ما تتكون من غرفة نوم ومطبخ وحمام بالإضافة إلى غرفة ضيوف وصالون، ويمكن القول أن وضع هذه الفئة من الموظفين أفضل حيث لا يسأل الشاب عن شراء الأرض وأحياناً

يساعده والده في بناء البيت، ويتعاون الأخوة في بناء بيت لكل واحد وتزويجه، وتقيم كل مجموعة من مجموعات القرية الثلاث في حي مستقل عن الآخرين، فهناك حي اللاجئيين (الغوارنة) ومعظمه من بيوت الطين وكان بني بعد عام ١٩٤٨ وهذه البيوت غير ملائمة للسكن وهي مستأجرة، وهناك فئة أخرى من الغوارنة تسكن بالقرب من أهل كفر الماء، أما أهل زمال فلهم حيهم، وهناك بعض الغوارنة من عشيرة الطويسات تمكنوا من شراء الأراضي والبناء بها أما بيوتهم فتتكون في الأغلب من غرفة أو غرفتين من الباطون المسقوف بالقصيب وأحياناً يسكن كل شخص وزوجته وأولاده في غرفة واحدة، يوجد في البيت مطبخ ويكون هناك حمام مشترك للجميع، وكل أسرة تتناول طعامها لوحدها وهي مستقلة اقتصادياً، وتتمتع هذه الفئة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لامتلاكها البيوت التي تسكن بها، وبيوتها أكثر ملائمة للسكن.

ج- العمال الزراعيون:

وهم يشغلون أوطاً المراتب الاقتصادية والاجتماعية بالقرية، ولا يملكون الأرض الزراعية ولا البيوت التي يسكنوها، فضلاً عن ضيق مساحة بيوتهم حيث يتعذر عليهم أحياناً توفير مكان لجلوس الضيوف أو تقديم فرشاة ليجلسوا عليها، ولقد زار الباحث أحد هذه البيوت حيث لاحظ أن محتويات البيت قليلة ولا تزيد قيمتها عن ١٠٠ دينار ويسكن في البيت المكون من غرفة واحدة ومطبخ ما لا يقل عن ١٠ أشخاص تتراوح أعمارهم بين ٧-٢٥ سنة ذكوراً وإناثاً، بالإضافة إلى الأب والأم. وغالبية العمال الزراعيين من الغوارنة وهم عمال (الطورية) ويعملون بالأجرة عند الغير، وقد قلل دخول العمالة الوافدة إلى سوق العمل الأردني من فرص العمل لهؤلاء، إذ تشكل هذه العمالة لقبولها أجوراً واطئة جداً عاملاً منافساً للعمال الأردني، وقد لا يعمل الشخص أكثر من ثلاثة أشهر في السنة، قياساً مع العمالة الوافدة التي تعمل كل شهر السنة، وقد اضطر بعض الأهالي إلى دفع نساتهم للعمل وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات فيما أقل عدد العمال المحليين بسبب

الهجرة فحلت النساء في بعض الأعمال الزراعية محل الرجال، وعندما جاءت العمالة الوافدة قلت فرص حصول النساء على الأعمال التي كُنَّ يقمن بها مثل التعشيب وزراعة البصل وقطف ثمار البندورة والكوسا والباذنجان وغيرها، فهناك أصحاب عمل يفضلون العمالة الوافدة، ولكن هناك من يفضل النساء في بعض الأعمال على الرجال وذلك لأن بعض الأعمال بحاجة إلى أيدي ناعمة وطويلة بال، وينعكس الوضع الاقتصادي لهذه الفئة على التنشئة الاجتماعية للأطفال وعلى سلطة الرجل في البيت، وهذه الفئة تعاني من وضع صحي غير جيد بسبب قلة التهوية وضيق المكان وازدحامه مما يعرض الأفراد للأمراض وبخاصة الأمراض الصدرية، وفقر الدم وأمراض المعدة، كما سبب انشغال الأم بالعمل في الخارج تشتت الأطفال وعدم تناول الطعام المطبوخ، وغالباً ما تجد أطفالهم حفاة في شوارع القرية وملابسهم وأيديهم متسخة من اللعب في الشوارع والأوساخ، ومن خلال ملاحظات الباحث أثناء جلوسه بالمركز الصحي رأى أن معظم المراجعين والذين يعانون من أمراض الضغط وسوء التغذية والأمراض الدائمة هم من العمال الزراعيين (الغوارنة).

ولا يوجد عندهم وجبة رئيسية ونادراً ما تجتمع العائلة على الوجبة الواحدة، فتجد البنت تأكل وحدها وكذلك الولد والرجل والمرأة، وقد ذكر للباحث أحد شبان القرية قائلاً "كان عندنا بقرة فإذا بأحد أبناء الجيران جاء يشتري بـ ١٠ قروش رايب وبعد شوي جاءت البنت وأخذت بعشر قروش ثم تبعها الولد والبنت كل يشتري بـ ١٠ قروش وبصحن لوحده، وهذا أحد الأمثلة الذي يظهر التفكك الأسري داخل البيت، فالأسرة لا تجتمع على الطعام، خصوصاً وأن الأم تذهب للعمل وتغيب لأسابيع خارج البيت ولا يوجد من يطبخ للأبناء، ولهذا يعتمدون على المعلبات أو الخضار والأطعمة الناشفة غير المناسبة، مما يعرض الأسرة لسوء التغذية خصوصاً بالنسبة للحوامل والأطفال، لكن هذه الفئة تهتم أكثر بملابسها وهي أكثر تحضراً (الموديل) إذ تشتري الفتاة لنفسها من عملها، وهذا دافع يدفعها إلى ترك المدرسة

بوقت مبكر وذلك حتى تستطيع كسوة نفسها وشراء الملابس خصوصاً وأن الأمهات يعملن خارج المنزل مما لا يسمح لهن بالدراسة، وغالبية الشباب والرجال العاطلين عن العمل هم من هذه الفئة.

وبالنسبة للبدو المقيمين بأطراف القرية وفي الجهة الشرقية منها فعلاقتهم الاجتماعية محدودة مع أهل القرية وهم يربون الأغنام ويقيمون في بيوت من الشعر وغالبية الرجال يبقون في البيت أو يذهبون للمدينة من أجل تسويق المنتج وترعى النسوة بالأغنام، وهناك من يضع راعياً من العمالة الوافدة، ويتعلم أبناء البدو في قرية الزمالية ويتعالجون بمركز صحي القرية، ووضعهم الاقتصادي أفضل من (الغوارنة) ومن بعض الفلاحين الذين لا يملكون عدة وحدات زراعية، ولكن فرص التعليم عندهم قليلة ويذهب معظم أبنائهم إلى الجيش وكثيراً ما ينفصل الأبناء عن الآباء بعد حصولهم على الوظيفة إذ يستقرون في بيوت القرى المجاورة بدلاً من قرية الزمالية.

د- الحرفيون والعمال غير الزراعيين:

تضم هذه الفئة أصحاب الحرف والأعمال غير الزراعية، كالقيام بأعمال حرة وممارسة العديد من المهن مثل مهنة الخبازة والتجارة وقيادة السيارات والعمل كعمال في بعض الشركات الخاصة، لاحظ الباحث أن الوضع الاقتصادي لمن يمارسون مهنة التجارة في القرية ليست جيدة باستثناء صاحب بقالة أما أصحاب البقالات الأخرى فلا تفي بحاجة أهلها إذ يقيم ثلاثة منهم في بيوت بالأجرة ومن الطوب الطيني، أما صاحب البقالة الآخر فبيته من الباطون ومؤجر عدد من الغرف للعمالة الوافدة، ويتقاضى راتباً تقاعدياً، كذلك يقوم بضمانة العديد من البيارات وزراعة مختلف أنواع الخضروات فيها والإشراف على العمل، أما مردود إحدى البقالات فلا يكاد يفي بحاجة أحد أفراد العائلة وليس العائلة كلها، فلا يوجد في البقالة سوى بعض صناديق البيبسي وبعض الحاجيات البسيطة.

وبالنسبة لمن يمارسون مهنة الخبازة فوضع هؤلاء الثلاثة يكاد يكون متشابهاً

إذ يقيمون في بيوت من الطين وبالأجرة وتخرج نساءهم للعمل الزراعي من أجل إحصار حاجيات البيت وما يتطلبه من لوازم، وتزداد حال من لا يجد عملاً منهم سوء، إذ أن أحدهم طرده صاحب العمل ولديه طفل يعاني من مرض دائم ولا يقوى على معالجته ولا يستطيع أن يوفر قوت ذلك اليوم، ويساعد هذه العائلة شقيق الزوجة.

وبالنسبة لمن يقوم بقيادة السيارات سواء بالأجرة أو ملكاً فوضعهم الاقتصادي ميسر ويكاد يتشابه مع وضع الموظفين وأفضل بخاصة من يعمل على سيارته الخاصة، إذ لاحظ الباحث وضعهم الاقتصادي من خلال المساكن التي بنوها وأثاث البيت ولباس أبنائهم، ومعهم زوجاتهم بالخروج للعمل لأنهم يستطيعون توفير ما يلزم للبيت من حاجيات وقيام بعضهم بشراء أراضي وضمانة وحدات وشراء أساور الذهب لزوجته، كذلك إن هذه الفئة تقيم علاقات اجتماعية جيدة مع أهل القرية، وذلك بسبب عملهم الذي يسمح لهم بالاحتكاك مع أهل القرية وبمختلف فئاتها الاقتصادية.

خامساً: أطرزة السكن:

لقد بدأ الاستقرار في قرية الزمالية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، حيث استقر فيها ٢٦ أسرة من أهل زمال وفي بداية الأمر وقامت ببناء البيوت من الطين والحجر وهذا هو الطراز الأول من المساكن في القرية، ومن أطرزة السكن التي سادت في القرية:

١- البيت القديم (الطين والحجر):

لقد استقدم أهل القرية هذا النمط المعماري من القرى التي انحدروا منها وكان شكل البيت يتلاءم مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة، والتي تعتمد على تربية الحيوانات والزراعة، وكانت البيوت تبنى على شكل صف واحد وتضاف غرف جديدة في حال تزويج أحد الشباب في العائلة، وجميع الغرف تفتح أبوابها

باتجاه الحوش الذي تعتمد سعته على عدد الحيوانات التي تربيتها العائلة، وقد كانت للحوش أهمية اقتصادية واجتماعية ففيه تمارس معظم النشاطات اليومية مثل حلب الأغنام و(خض اللبن) وعملية الغسيل والجلي، كان الحوش المكان الذي تجتمع فيه نساء الحارة للتسليّة ومناقشة بعض الأمور أحياناً، كذلك فإنه كان مكاناً يجتمع فيه الرجال (للتعليلة) في المساء ومناقشة أمور القرية وحال الموسم، وكانت مناسبات العائلة من أفراح وأتراح تقام في الحوش، ويوجد لكل حوش بوابة من الخشب والتي لا تغلق إلا نادراً، وفي داخل الحوش يوجد فرن الطابون إضافة إلى وجود (خم الدجاج)، يحتوي هذا البيت على غرفة تسمى التبان وتستخدم لتخزين التبن للحيوانات لتأكله في الشتاء، وكان يبني في هذا البيت غرفة توضع فيها الحيوانات وأدوات الزراعة، وفي بعض الأحيان يوجد مكان للحيوانات داخل الغرفة التي تقيم فيها العائلة وخاصة في الشتاء، وهذه البيوت الحجرية تكون بجانب بعضها البعض وأحياناً كان يفتح باب بارتفاع متر أو متر ونصف بين الغرف نفسها كباب داخلي يستخدم في فصل الشتاء بدلاً من الخروج للحوش في البرد والمطر، وكان جميع أفراد العائلة يجلسون في البيت الكبير ويتناولون جميع وجبات الطعام معاً ويسهرون معاً حتى مجيء وقت النوم، فيذهب كل واحد وزوجته إلى غرفته للنوم، وفي الصباح ينطلق الجميع إلى العمل أما في الأرض أو لرعي الأغنام والأبقار، وبعد الاستقرار تمّ بناء البيت ذي القناطر إضافة إلى بيوت العقود، وبناء العلية وما زالت هناك عليتان في القرية، إحداهما ما زال صاحبها يستخدمها كمضافة ويوجد أمامها عريشة ممتدة على مساحة كامل الغرف في البيت، ويتم الصعود إليها من خلال درج من الحجارة وتستخدم هذه العريشة في الصيف للتسامر والسهرة، وقد كان نظام تقسيم السكن في القرية على أساس منطقة القدوم، فتجد أبناء العشيرة الواحدة أو أبناء القرية الواحدة يسكنون في بيوت متجاورة وخاصة الغوارنة لا يفصل بيوتهم إلا بعض (الزقات أو الزوارب) التي لا يتجاوز عرضها المتر ونصف لمرور الناس والحلال.

٢- البيت المصنوع من الطوب الطيني:

تمّ بناء هذا البيت من الطوب الطيني بعد عام ١٩٤٨ وهذا النمط المعماري كان معروفاً في فلسطين، عندما قدم الفلسطينيون للأردن نقلوا معهم هذا النمط المعماري والذي يتسم بالسرعة والسهولة وتؤكد (غنام، ١٩٩٠: ٦٦-٦٨) دراسة أجريت حول قرية الحراوية المجاورة لقرية الزمالية أن سمك الطوب يتراوح بين ٣-٤٥ سم وبعد أن يعجن الطوب بالتراب والتبن يتم تجفيفه ثم تتم عملية البناء بسرعة. وما زالت هذه النماذج من البيوت مسكونة وتقيم فيها بعض العائلات مثل (الغوارنة) وبعض العمالة الوافدة وتتسم بصغر حجمها، وهذه البيوت مؤجرة وليس ملكاً لمن يسكنها الآن وأصحابها يقيمون في القرى المجاورة أو المدن والسبب الأساسي لبناء هذه البيوت الطينية هو من أجل إيجاد مأوى للعائلات المطرودة من فلسطين. وقد قام قسم من السكان بهدم البيوت الطينية والحجرية لبناء بيوت حديثة مكانها متأثرين بالنمط المعماري الموجود في المدن والقرى المجاورة، ولاحظ الباحث أثناء البحث الميداني عملية هدم بيت مكون من عدة غرف وبناء بيت من الباطون مؤلف من طابقين مكانه.

٣- بيت الباطون الإسمنتي والحديد:

لقد تأثر أهل القرية بالنماذج المعمارية والأدوات المستخدمة في البناء في المدن والقرى المجاورة وخاصة القرى التي انحدروا منها، فأهالي القرية لم يقوموا ببناء بيوتهم من الباطون خلال الستينات لعدم استقرار المنطقة، فالفلاح لم يكن مستعداً لدفع نقوده بالأرض المهدة بالهدم والقصف بين الحين والآخر. كذلك من أجل زيادة الاستغلال الزراعي للمنطقة إذ تعتبر تربة منطقة الأغوار من أخصب الأراضي في الأردن. ولقد قامت الحكومة بتأسيس وبناء القاعدة التحتية في الأرض من خلال تعبيد الطرق وفتح المدارس، وشق قناة الغور الشرقية من أجل استخدامها في ري المزروعات، وتغيير الإنتاج من الاكتفاء الذاتي إلى السوق، وزاد الاتصال بالمدينة بالإضافة إلى الهجرات المتوالية من القرية والعودة إليها، كل

هذه الأمور ساهمت في التغير الاقتصادي والاجتماعي والتأثير بالبناء ونقل أنماط البناء المختلفة إلى القرية وحسب الوضع الاقتصادي للشخص والأسرة.

لقد قام الأهالي أصحاب الأملاك بهدم البيوت الطينية وبناء بيوت من الباطون مكانها ولقد اختلفت وتغيرت أشكال البيوت واختفت التصاميم التقليدية مثل (الحوش والتبان وفرن الطابون وقن الدجاج). وللبيت الإسمنتي ميزات عن النمط المعماري القديم، فهو أطول عمراً وأفضل صحياً وأنظف وسهل التنظيف ولا يحتاج إلى ترميم سنوي.

واتخذ البيت الحديث أشكالاً عدة معتمداً على الأحوال الاقتصادية للأسرة أو للفرد فهناك من قام ببناء غرفة واحدة من الباطون بجانب بيوت الطين مستخدماً إياها كمضافة وعمل برندا أمامها والتي كانت تسمى (عريشة).

وهناك من قام ببناء غرفتين من الباطون مستخدماً البلوك الاسمنتي، أما السقف فيتكون من القصب والأخشاب، ويوجد ثلاثة بيوت في القرية سقوفها من القصب والاسمنت، وهي ملك للغوارنة، وهناك من قام ببناء بيت مكون من طابق واحد ويحتوي على مدخل للبيت وموزع على جميع الغرف وبمسطح يزيد على ١٥٠م، ويحتوي البيت الجديد على غرفة للضيوف مفروشة بالفرش العربي وأحياناً تؤثث بالكنبائيات بالإضافة إلى دهان الغرفة ووضع البرادي على الشبائيك بحيث يتناسب لون البرادي مع لون الدهان والكنبائيات أو لون ثياب الفرشات بالإضافة إلى لون السجادة أو الموكيتة التي تفرش بها الأرضية، وهكذا يراعي صاحب البيت أو ست البيت تناسق الألوان في البيت حتى عند شراء الثلاجة والستائر والموكيت لكي تكون الألوان متناسقة في البيت، وهناك من يقوم بوضع المناظر داخل البيت سواء في غرفة الضيوف أو غرفة النوم للزوج والزوجة بالإضافة إلى استخدام ثريات الكهرباء في السقف ووضع البراويز ذات المناظر الطبيعية أو الآيات القرآنية على جدران البيت بالإضافة إلى الصور الشخصية للعائلة وبالذات صورة الأب والأبناء، ولا تعلق الصورة التي توجد بها النساء في مكان قد يدخله الرجال بل

تعلق في غرفة النوم أو في بعض الغرف الداخلية. ويراعى في البناء الحديث وجود الحمام والمطبخ داخل البيت بحيث لا تخرج المرأة أو الرجل لقضاء حاجته خارج البيت بالإضافة إلى الدوش أو مكان الاستحمام وفي الغالب تكون جدران المطبخ والحمام من البلاط الصيني وحتى ارتفاع متر ويحتوي المطبخ على مجلى من حوض أو حوضين بالإضافة إلى ماسورة المياه وخزانة وبعض الأدوات التي توضع داخل المطبخ مثل الثلاجة.

أما التلفزيون فيوضع إما بالصالون في فصل الصيف أو في غرفة الزوج والزوجة فصل الشتاء، وهناك بعض العائلات لديها أكثر من تلفزيون تضع واحداً منها للشباب في غرفة الضيوف، وتكون شبابيك البيوت الاسمنتية مصنوعة من الحديد أو الألمنيوم وتأخذ شكل مربع أو مستطيل أو أشكال أقواس وخاصة البرندا، ولا يوجد في البيت الحديث الحوش فلم تعد تربي الأغنام داخل البيوت ولم تعد المرأة تخض اللبن في الحوش، إذ يتم بيع الحليب دون تحويله للبن وهناك من يستعمل (الخضاضة) أي الآلة من أجل تحويل الحليب إلى لبن وهناك غرفة الضيوف يجتمع بها الرجال والنساء ولم يعد هناك حاجة إلى الحوش، واختفى فرن الطابون في البيت الحديث إذ يتم إحضار الخبز من سوق المدينة أو يتم تجهيز الخبز داخل المطبخ باستخدام فرن الغاز.

وهناك من بنى بيتاً من عدة طوابق حيث يخصص كل طابق لأحد أبنائه. ويتسع البيت الحديث لأكثر من أسرة، ففي حال زواج أي من الأبناء الشباب إما أن يسكن في الطابق الثاني أو مع الأهل إذا لم يكن هناك طابق آخر ويستقر عند العائلة حتى يتمكن من بناء بيت مستقل، وأحياناً يتم بناء بيت الإسمنت والذي تفتح جميع أبوابه على صالون، وهذا الصالون يعتبر المدخل الرئيس للبيت ولقد أصبح البيت الطيني يمثل مرحلة تاريخية ماضية سادت فيها عادات وتقاليد اجتماعية اندثر معظمها ويحاول الشباب التحرر من التقاليد وهم يرفضون الزواج في البيوت الطينية.

ولقد بدأ البناء الاسمنتي بالقرية منذ منتصف السبعينات من هذا القرن على أثر تحسن الوضع الاقتصادي للعائلات بعد فتح قناة الغور الشرقية وازدياد مساحة الأرض الزراعية، وقيام الفلاح بزراعة أرضه بواسطة الآلات، واستخدام العمالة الوافدة بدل العمل العائلي، فالبيت الحديث لا يراعي وجود العائلة الممتدة بل صمم على أساس العائلة النوواة، فالبناء الحديث فيه نوع جديد من التوزيع فهناك المطبخ والحمام وغرفة النوم وغرفة الضيوف على عكس ما كان قبل السبعينات إذ كانت الغرفة تستخدم لأكثر من غرض، وقد نتج عن هذا التغيير في السكن من الاتصال بالمدن ومن الواضح أن النمط المعماري الجديد أطول عمراً وأكثر تكلفة إذ لا بدّ من شراء الحديد والاسمنت وبقية مواد البناء من محلات البناء بالإضافة إلى إحضار الرمل من الكسارات، ويبني سقف البيت من الحديد والاسمنت من خلال عمل شبكة حديدية متماسكة ووضع الاسمنت فوقها، ويستطيع هذا البناء تحمل عدة طوابق، ولكن هذا النمط المعماري الحديث لم يكن مألوفاً لأهل القرية حتى تعرفوا عليه من خلال زياراتهم للمدن.

ومن التغييرات في البيت الحديث اختفاء الغرفة التي يوضع فيها التبن أو الأدوات الزراعية وتلاشى استخدام المحراث القديم في العمل الزراعي حيث حلت الآلة مكان الحيوان والإنسان، وصار البيت يصمم للناس فقط دون الحيوانات وهناك بعض العائلات بنت البيت من طابقين، يسمى الطابق الأرضي (عقدات) لعدم تجاوز ارتفاعه المترين، وهو يؤجر عادة من قبل العائلات للعمالة الوافدة.

وهكذا تتعدد وتختلف أنماط السكن في القرية على عكس القرى الأخرى في الأغوار حيث بنت سلطة وادي الأردن مساكن لأهل الغور في معظم القرى باستثناء الزمالية، بسبب معارضة أصحاب الأملاك والأراضي، وبالرغم من قيام سلطة وادي الأردن بحجز بعض القطع وتقسيمها لنمر إلا أنها تخلت عن هذا المشروع. وقد ساعد ظهور الأسرة النووية على تقليل الزوج الداخلي في القرية، كما أضعفت سلطة كبار السن، ونتج عن ذلك ازدياد احتياجات البيت بسبب الاتصال بالمدينة وفي

السوق، كذلك ازدهرت في ظل الأسرة النواة فرص التعليم بالنسبة للجنسين، والإقبال على الوظائف خارج العمل الزراعي.

سادساً: دور التكنولوجيا الحديثة:

لعبت التكنولوجيا الحديثة دوراً هاماً في أحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية في منطقة الأغوار الأردنية أو الضفة الشرقية لنهر الأردن، فعمليات الاتصال تساعد في انتقال التكنولوجيا من دولة إلى أخرى ومن قرية لأخرى، لقد دخلت التكنولوجيا إلى فلسطين قبل الأردن وذلك من خلال المستعمرات اليهودية في فلسطين، وتؤكد مندي في دراسة عن مستوطنة دجانيا ظهور أنماط من الزراعة الحديثة باعتبارها أولى المستوطنات الزراعية اليهودية الناجحة اقتصادياً، وحسب تلك الدراسة كانت هذه المستوطنة تتمتع بنظام ري تقني يقوم على أساس استخدام مضخات لرفع المياه من وادي الأردن إلى الأراضي المرتفعة (مندي، ١٩٩٠: ٧). ولقد دخلت التكنولوجيا والمكننة الحديثة إلى الأغوار في منتصف السبعينات من هذا القرن، وقد زاد استخدام المكننة من مساحة الأراضي الزراعية بنسبة كبيرة سواء الأرض المعتمدة على الري بالتنقيط أو المغطاة بالبلاستيك (Khury, 1981: 191). فمن خلال البحث الميداني أكد كبار السن بأن الأرض قبل السبعينات من هذا القرن لم تكن تزرع بشكل كامل، بل كانت تقسم إلى قسمين يزرع قسم ويترك آخر للسنة التالية، ولكن وبعد دخول الآلات الحديثة، أصبح الفلاح يشغل كامل الأرض الزراعية، وقد ساعد على ذلك التحول من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج التجاري المرتبط بالسوق ويضيف Khury أن الارتباط بالسوق يؤدي إلى مزيد من المنافسة بين المزارعين، كما حصل بين سكان القرية، مما وسع استخدام المكننة والأسمدة والبذور المحسنة من أجل زيادة الانتاج وتحسين نوعيته (Khury, 1981: 180). ومن الواضح أن هذه التحولات التكنولوجية والتجارية قد أدت إلى تحسين مستوى معيشة سكان قرية الزمالية، كما عملت

الحكومة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين من خلال قيامها بتوزيع الأراضي الميرية عليهم وزيادة مساحة الأراضي المزروعة وزيادة تمسك الفلاح بالأرض بالإضافة إلى ازدياد عدد السكان بالمنطقة من خلال جعلها عنصر جذب لتكون هذه الزيادة ناتجة من الهجرة الداخلية من المدن إلى الأغوار.

وهكذا أفضى التغير الاقتصادي إلى تحول الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت موجهة إلى إنتاج السوق وينتج عن هذا التحول تغير البناء الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك ومجمل التنظيم الزراعي، وقد أضعف العمل الأجير تكامل العائلة كوحدة واحدة، وأن دخول التكنولوجيا الحديثة أظهر التمايز والتباين داخل المجتمع، وأصبحت المصلحة والمنفعة أساس التعاون بين السكان وازداد اتصال القرية بالمدينة وبالسوق الذي أصبح الإنتاج موجهاً له، وبرز التباين الاجتماعي والاقتصادي بين سكان القرية الواحدة: (Redfield, 1956: 3-4; Durkheim, 1964: 374-395; Dalton, 1971: 353-358).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة خصوصاً المحراث الآلي لم يتم تقبله بصورة مباشرة وسريعة كما يذكر دالتون وتبرز هذه الظاهرة أيضاً في الهند حيث عارض معظم المزارعين استخدام المحراث الحديث، ولكن مع مرور الزمن وبعد أن رأى المزارعون الفرق في كمية الإنتاج ونوعيته في المزارع التي تستخدم التراكتور، تقبلوا المحراث الحديث (التراكتور) (Dalton, 1971: 104-107). وقد حصل الشيء نفسه في قرية الزمالية، حيث لم يتقبل الأهالي المحراث الحديث بسهولة وذلك لعدم تعودهم عليه، أو على دفع الأجرة حسب ساعات العمل، فكان العمل حسب ما ذكره كبار السن للباحث يبدأ من الصباح وحتى المساء دون تحديد ساعات محددة بعكس العمل على المحراث الحديث الذي يحدد بالساعات كذلك فإن الفلاح كان معتاداً على استخدام الحيوانات بالزراعة وهي تستخدم مجاناً ولا يحتاج استخدامها معرفة تقنية، لكل هذه الأسباب لم يتقبل الفلاح المحراث الآلي بسرعة. ومع أن التكنولوجيا دخلت إلى فلسطين والمستعمرات اليهودية في

وقت مبكر، إلا أنها لم تستخدم في قرية الزمالية إلا بعد منتصف السبعينيات، ولم يكن موقفه من استخدام الآلة إيجابياً باعتبارها تجرّدة من الاعتماد على جسمه وتحرمه من العمل بيديه وتحوله إلى إنسان اتكالي.

ويبرز التغير التكنولوجي للقرية في الأساليب والوسائل الآتية:

أ- المجال الزراعي:

أ- البيوت البلاستيكية المحمية:

يبلغ أقصى طول لهذا البيت حوالي ٣٠ متراً وعرضها حوالي ٢,٥. وهي تقوم على المواسير الحديدية المركبة على شكل قوس والمغطاة بالبلاستيك الأبيض الذي يمتص الحرارة، ويتم زراعة بعض الخضار داخل البيت البلاستيكي مثل البندورة المعلقة، والخيار والفاصولياء وغيرها، تقسم الأرض داخل البيت البلاستيكي إلى أتلان يكون بين كل واحد والآخر ممر سهل على العامل متابعة عملية الري وقطف الثمار، ويغطي كل تلم بطبقة من البلاستيك الأسود تكون مثقبة من أجل زراعة البذور أو الأشتال فيها، يكون هناك أنبوب مثقب موضوع في كل تلم من أجل الري بالتنقيط، يستخدم هذا النمط الزراعي في فصل الشتاء وذلك من أجل الحصول على أعلى ربح، حيث يقل عرض الخضروات في هذا الوقت من السنة بسبب برودة الشتاء مما يتلف المحاصيل الخارجية، فيعمد المزارع إلى استخدام البيوت البلاستيكية لحماية مزرعته، ولا يخفى أن كثيراً من المزارعين لا يستطيعون استخدام هذه البيوت بسبب ارتفاع تكاليفها، فهي إذن مقتصرة على أصحاب الملكيات الكبيرة والتجار الذين يضمنون الأراضي لعدة سنوات، وهم يحققون الربح الكبير بسبب قلة العرض، وقد أدى استخدام هذه البيوت إلى تحسين الإنتاج الزراعي من حيث الكم والنوع حيث ساهم في توفير خضروات في غير موسمها وعرضها في السوق مما سهل على المواطن الحصول عليها في أي وقت دون الحاجة إلى تجفيفها، من جهة أخرى فإن استخدام هذا النمط التكنولوجي الحديث قد زاد من الفارق الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي بين أصحاب الملكيات

الكبيرة وصغار المزارعين الذين بقوا على حالهم أو زادت حالتهم سوءاً وخاصة في ظل تفتت ملكيات الوحدة الزراعية الواحدة نتيجة تقسيم الميراث.

ب- النمط الدولابي:

يكون هذا النمط على شكل أتلان قصيرة لولبية بحيث تزرع الخضروات في طرفيها، يكون مجرى الماء في نفس فتحة التلم، ويستهلك هذا النمط الزراعي كميات كبيرة من المياه، وتكون الخضروات المنتجة مكشوفة للشمس مما يجعلها ألدّ طعماً من الخضروات المنتجة في البيوت البلاستيكية وهي كذلك أقل كلفة، ولقلة التكاليف في هذا النمط فإن المزارعين الصغار هم الفئة التي تفضل استخدامه. وبسبب تزايد عدد المزارعين المستخدمين لهذا النمط في وادي الأردن ازداد عرض الخضروات وقل سعرها، وهذا ينعكس سلبياً على المزارع، فهو لا يحقق أحياناً تكاليف الإنتاج، وينعكس بدوره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمزارع. وقد لاحظ الباحث بأن حوالي ١٥٪ من مساحة الأراضي المزروعة في الزمالية تعتمد على هذا النمط الزراعي وذلك بسبب الفقر وسوء تسويق المنتج في القرية.

ج- بيوت الأنفاق:

وهي أصغر حجماً من البيوت البلاستيكية الاعتيادية، إذ يتراوح ارتفاعها من ٥-٧٥ سنتيمتر وعرضها حوالي ٧٠ سنتيمتر. يوجد في كل بيت تلم واحد، يقوم المزارعون بحفر التلم وتسميده بالسماد الطبيعي ومن ثم يغطونه بقطع البلاستيك الأسود ويزرع التلم بالكوسا والبندورة والفاول وغيرها، يبقى المحصول مغطى لمدة شهرين حتى نهاية المرعبانية وهي فترة البرد الشديد وبعد ذلك يُزال البيت البلاستيكي. تعتمد هذه الطريقة على الري بالتنقيط (التفتاف). يعتبر هذا النمط أقل تكلفة من البيوت البلاستيكية العادية وأكثر تكلفة من النمط الدولابي، إلا أنه أبكر إنتاجاً، يكون ربح المزارع في هذا الصنف مضموناً أكثر من النمط الدولابي وذلك لأن المحصول يجنى في شهري آذار ونيسان في الفترة التي لا يكون فيها العرض كبيراً. وانتشار هذا النمط محدوداً بين الفلاحين، إذ يستخدمه الفلاحين

المتوسطوا الحال، ولا يتعدى عدد المزارع من هذا الصنف في القرية عن العشرة.

د- الري بالأحواض:

ويستخدم هذا النمط لري الأشجار مثل الزيتون والرمان والحمضيات من خلال حفر حوض حول ساق الشجرة وتصل إليه قناة الماء وتربط قناة بين الشجرة والأخرى بحيث توضع المياه عند أعلى شجرة، وتنساب حتى تصل إلى آخر شجرة في الوحدة الزراعية، وهذا النمط يستهلك كميات كبيرة من المياه خاصة وأن سعر متر المياه قد ارتفع ليصل ثمانية فلسات، كذلك أنه من الصعوبة السير داخل الوحدة بسبب الوحل ويستخدم هذا النمط في غالبية الوحدات الموجودة في قرية الزمالية المزروعة بالأشجار.

هـ- الري بالتنقيط:

لا يختلف هذا النمط عن البيوت البلاستيكية الصغيرة أو الكبيرة ما عدا أنه غير مغطى، ويتم تسميد الأتلام ومد أنابيب بلاستيكية مثقبة ووضع غطاء من البلاستيك الأسود المثقّب حيث يتم زراعة الخضروات فيه، وهذا النمط أكثر انتشاراً من الأنماط الأخرى في القرية، إذ يستخدم في مساحات واسعة لأن كلفته أقل. وتتم الزراعة المعتمدة على هذا الصنف في آخر شهر كانون الثاني ولهذا يزداد الإنتاج والعرض وبالتالي يكون السعر قليل وقد لا يغطي التكلفة.

وقد قامت سلطة وادي الأردن مؤخراً بعمل محطة في قرية الزمالية تسمى محطة الروزرايز. وتهدف هذه المحطة إلى تصفية مياه القناة من الشوائب ومن ثم إعادة ضخها عبر أنابيب حديدية، ووضعت صندوق على رأس كل وحدة زراعية فيه عداد مياه لمساعدة الفلاحين على الري بالتنقيط حيث لا يحتاج الفلاح إلى مواتير لتقوية ضخ المياه. ومن المتوقع أن تساعد هذه المحطة على تخفيف أعباء المزارع المادية لأنه لم يعد بحاجة لشراء مواتير لضخ المياه، والتي تكون مضرّة صحياً، وقد تكون خطراً على الأطفال، وسوف تؤدي هذه المحطة لإلغاء القنوات المكشوفة وعليه فإن المياه ستكون أكثر ملاءمة وأقل تلوثاً وتبخراً في فصل الصيف.

لقد دخلت تكنولوجيا المكننة الحديثة إلى القرية في منتصف السبعينيات وذلك بعد الاستقرار الأمني في المنطقة، ومن هذه الآلات التي استخدمها المزارع: التراكاتور، والحصاد، والدراسة، إذ لم يعد هناك بيادر تجمع فيها الحبوب، ولم يعد للدواب استخدام في حراثة الأرض، كذلك فقد استخدمت سيارات الشحن لنقل المحصول بدل الدواب، وقد كان لاستخدام الأسمدة الكيماوية مضافة للأسمدة الطبيعية الأثر الأكبر في تحسين الإنتاج وزراعة عدة دورات زراعية في السنة الواحدة وهو ما يسمى بالزراعة الكثيفة، ولكن المزارعين يشكون من ارتفاع أسعار الأسمدة والبذور المحسنة مما يجعلها أكثر استخداماً من قبل المزارعين الكبار، بينما المزارعون الصغار يعتمدون على السماد الطبيعي بشكل أكبر ويستخدمون كميات قليلة من السماد الكيماوي تكون أقل من الكمية المطلوبة، لقد صار الفلاح يرش المحصول بمختلف المبيدات الحشرية ويستخدم الأدوية الكيماوية لمعالجة الأمراض التي قد تصيب الخضروات والأشجار والذي أدى إلى تحسن الإنتاج وارتفاع تكاليفه.

«وقد غير استخدام المكننة من اتجاه المزارع المتمثل في إنتاج الاكتفاء الذاتي إلى إنتاج التسويق حيث زادت مساحة الأرض الزراعية وزادت الإنتاجية عن حاجة أفراد الأسرة، ولقد زادت متطلبات الحياة اليومية وكان لا بد للمزارع أن يتعامل مع السوق، وقد غيرت المكننة من شكل العمل كما يتضح في دراسة دالتون (Dalton) حول تطور الزراعة في اليابان، ولعل أهم ما في هذا التغيير هو الانتقال من الفلاحة التعاونية إلى الزراعة الفردية، فقد كانت الزراعة تقوم في بداية الأمر على التعاون المنظم بين العائلات مالكة الأرض والحيوانات والأدوات الزراعية التقليدية، ولم يكن هناك ملكية فردية بل كانت الملكية جماعية والعمل جماعي، إلا أن العمل الجماعي والتعاوني انتهى وأصبح الفرد هو محور العملية الإنتاجية، ويعود سبب هذا التغيير إلى تطور السوق والتكنولوجيا فلم يعد مهماً ما يقوم به العامل من خدمات والظروف المحيطة به، بل تركزت الأهمية بما يحقق العمل من

ربح» (Dalton, 1971: 425-427).

ولقد شهدت الفترة الماضية خصوصاً منذ الستينات من هذا القرن تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة في منطقة وادي الأردن، ويؤكد (Dalton) في مناقشة التطور الاقتصادي الناحية التكنولوجية المرتبطة بالانتقال من استخدام الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة والعلمية، والناحية الثانية تتعلق بالتطور في الزراعة نتيجة الانتقال من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج من أجل السوق، أي التخصص في نوعية المحصول المنتج وشراء المحصول الذي لا ينتجه المزارع، كذلك الاعتماد على العمال المأجورين في العمل الزراعي وليس على العمل العائلي.

٢- تأثير وسائل الاتصال والمواصلات:

أصبحت وسائل الاتصال والمواصلات شريان الحياة العصرية، وصار بإمكان الشخص التنقل عبر دول العالم بدون صعوبات تذكر، وقد كانت وسائل الاتصال قبل الخمسينات من هذا القرن ضعيفة بين أجزاء المملكة ذاتها ومع العالم الخارجي أيضاً بسبب وضعها الاقتصادي السيء، ولكن بعد تسلم جلالة الملك الحسين عرش المملكة، فقد تحسنت وسائل الاتصال كغيرها من مرافق الحياة الأخرى.

ولم يكن في منطقة الأغوار طرق معبدة تربط هذه المنطقة بباقي مناطق المملكة أو حتى أجزاء المنطقة ببعضها البعض، وكان التنقل يتم على الدواب أو على الأقدام كما أفاد كبار السن للباحث. وقد أكد هؤلاء بأن اتصال قرية الزمالية كان يعتمد على مدينة بيسان في فلسطين أكثر من مدينة إربد لعدم وجود طرق تربط القرية بإربد التي تبعد عنها أكثر من بيسان، ومع ذلك فقد ارتبطت الشونة الشمالية ببيسان وإربد ونابلس معاً في القرن الماضي (تامينان، ١٩٩٠: ٢٠-٢١).

وبعد شق قناة الغور الشرقية في نهاية الخمسينات، قامت الحكومة بتعبيد الطرق التي تربط منطقة الأغوار مع بعضها البعض ومع فلسطين خصوصاً بعد وحدة الضفتين عام ١٩٥٠. وبعد هجرة الفلسطينيين وازدياد عدد السكان في المنطقة سعت الحكومة إلى تطوير المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وذلك عن طريق

شق الطرق الرئيسية وأهمها الطريق التي تربط مدينة إربد مركز المنطقة في الشمال مع الشونة الشمالية والجنوبية، وهناك طريق رئيسي يخترق وادي الأردن من الشمال إلى الجنوب وهو يمر بقرية الزمالية، بالإضافة إلى طريق آخر تعتمد عليه القرية وهو يربط لواء الكورة بلواء الأغوار الشمالية، كما قامت الحكومة بفتح شارع رئيسي بمحاذاة قناة النور الشرقية يتفرع منه طرق زراعية تربط الوحدات الزراعية مع هذا الشارع حتى تسهل عملية تنقل المزارعين، وكذلك قامت الحكومة بإقامة عدد من الجسور فوق القناة لتسهيل الوصول إلى الوحدات الزراعية.

لقد أدى إنشاء الطرق المعبدة في الأغوار واستخدام وسائل النقل الحديثة إلى تحقيق قفزة نوعية في حياة السكان الاقتصادية وإلى الأسرع في عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي، وقد ساعد ذلك على تسهيل نقل المنتجات من المنطقة إلى المدن الرئيسية (مندي، ١٩٩٠: ٧).

ويبرز تأثير وسائل المواصلات والاتصال في المؤشرات الآتية:

١- التعليم والوعي الحضري:

لقد زادت ارتباطات الفلاح بالدوائر الحكومية بعد اختفاء سلطة العشائر وسيطرة الحكومة، وزادت فرص اتصال الفلاح بمدينة إربد لتسويق بعض المنتجات الزائدة عن حاجته أو مقياضتها بالحاجات الضرورية له في سوق المدينة، وقد عمق هذا الاتصال بالمدينة شعور الفلاح بوجوب تعليم أبنائه حتى يستطيعون الحصول على وظيفة حكومية، هذا بالإضافة إلى ازدياد إعجاب أهل القرى بوجهاء المدينة ودور التعليم في مكانتهم الاجتماعية العالية، وقد زاد إدراك القرويين لأهمية المتعلمين والإداريين من أبناء المدينة من خلال مراجعاتهم لبعض الدوائر الحكومية، مما قوى رغبتهم في أن يحتل أبنائهم تلك المناصب من أجل رفع مستوى أسرهم الاجتماعي والاقتصادي (المقدم، ١٩٩٥: ١٩١). فقام أهل القرية بإرسال أبنائهم إلى المدارس من أجل التعليم في قراهم الأصلية، وحصلوا على

مختلف الشهادات العلمية وعملوا بوظائف الدولة المختلفة، ومتابعتهم للتعليم أبعدهم عن العمل الزراعي واستقل كل شخص منهم في بيت خاص في قريته الأصلية أو في المدينة مما كان له الأثر الأكبر في إبعادهم عن الأرض والعمل الزراعي، واستقلالهم عن أسرهم، ولقد تأثر المتعلمون بالتقاليد والعادات الموجودة في المدينة فأصبحوا يؤمنون بانفصال الشاب عن العائلة الممتدة بعد الزواج، وبناء بيت خاص به مما أدى إلى تقلص حجم العائلة، ومع ازدياد المتعلمين والموظفين في العائلة زاد الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء العائلة، كذلك أمن هؤلاء المتعلمون بحرية الشخص في اختيار شريك الحياة، ولم يعد يتقيد ابن العم بالزواج من ابنة عمه، متأثرين بالمدينة، وهذا أدى إلى الزواج خارج قرابة الدم وتكوين علاقات قرابية واجتماعية مع جماعات أخرى لا تربطه بها رابطة الدم.

٢- الصحة:

كان الوضع الصحي لسكان الأغوار سيئاً بسبب انتشار الأوبئة السارية كالمalaria وأمراض فقر الدم والأمراض الصدرية وغيرها، فعدم توفر المواصلات كان يمنع سكان القرية من مراجعة الأطباء في المدن ويشير Hopkins في دراسة عن البدو في السعودية إلى أن هؤلاء البدو كانوا يعيشون في خيام تخلو من المطبخ والصرف الصحي والحمام وكانوا يصابون بالأمراض ونادراً ما كانوا يذهبون لمراجعة الطبيب بسبب عدم توفر المواصلات، وإذا رجع أحدهم الطبيب فإنه لا يعود مرة ثانية وهذا أدى إلى انتشار بعض الأمراض السارية عندهم (Hopkins, 1985: 297). غير أنه بعد تطور المواصلات خصوصاً بعد شق القناة وقيام سلطة وادي الأردن ببناء المراكز الصحية في وادي الأردن، أصبح بإمكان المواطن مراجعة الطبيب في القرية إضافة لمراجعتة المستشفيات في إربد والشونة وغيرها بسبب سهولة الاتصال والتنقل، ولعبت وسائل الاتصال المرئية والمسموعة دوراً هاماً في التوعية والتثقيف الصحي للمواطنين، كذلك مراجعة مراكز الأمومة وأصبحت الأم تتابع وتسمع الإرشادات الصحية على التلفزيون في برامج الأسرة والمجلة

الصحية، وبسبب انتشار التعليم في المدارس وقيام المراكز الصحية بإعطاء محاضرات حول الصحة المدرسية والأمراض، فأصبحت الأم قادرة على التعامل مع طفلها المريض في حالة إصابته ببعض الأمراض السارية كإصابته بالرشح والإسهال ومدركة لأهمية تقديم المطاعيم الدورية للطفل.

٣- المهكنة:

من خلال توظيف أو اشتغال أهل القرية بالمدينة ومراجعاتهم بأسواقها، اطلعوا على ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا الحديثة من تقدم، فعمدوا إلى تحسين وسائل وأدوات الإنتاج التي لديهم، لقد انتشرت المهكنة في المزارع الكبيرة قبل الصغيرة، ولكن وبعد حين قام المزارعون الصغار باستئجار هذه الأدوات. ولقد تمكن البعض منهم من شراء الأدوات الزراعية من أجل تأجيرها للمزارعين وحرثة أرضهم. كذلك أصبح المزارع يؤمن بتحسين نوعية البذار وسلامة الحيوانات من خلال وسائل الاتصالات المختلفة من إذاعة وتلفاز ومرشدين زراعيين بالإضافة إلى الاتصال مع المزارعين والتجار واختلاطه بالسوق والمدينة.

لقد أصبح بإمكان المزارع نقل منتوجاته بفضل التكنولوجيا إلى المدينة بواسطة السيارات والشاحنات (والبيكمات) كذلك إحضار البذار والأسمدة والعلاجات والأدوية من المدينة أو من مديرية الزراعة بواسطة وسائل النقل الحديثة بدل السير على الأقدام أو ركوب الدواب كما كان يحدث سابقاً وقبل الخمسينات من هذا القرن، وعن دور التكنولوجيا في تطور حياة المجتمع البدوي السعودي تحدث (Hopkins) أن البدوي إذا أراد أن يرحل من مكان لآخر طلباً للعشب والماء فإنه لم يعد يرتحل على الجمال وإنما أصبح يستخدم السيارات والبك اب في التنقل (Hopkins, 1985: 299).

٤- العمالة الوافدة والمحلية:

ساعدت سهولة المواصلات على تنقل العمالة المحلية والوافدة بيسر وهذا ساعد على قدوم أعداد متزايدة من العمالة الوافدة إلى الأردن وبالذات العمالة

المصرية، وهؤلاء يحضرون إلى الأردن عن طريق البحر والبر، وهذا أدى إلى استغناء المزارع عن العمل العائلي وإرسال أطفاله إلى المدارس للتعليم والبحث عن وظيفة.

0- الانفتاح:

نتيجة لسهولة المواصلات والاتصالات خرجت القرية من عالم العزلة النسبية التي كانت تعيشها إلى عالم الانفتاح، فأصبح بإمكان الناس مشاهدة ما يجري في العالم من تطور وتقدم اجتماعي أو اقتصادي أو غيره، وانعكس هذا على نظرة الشباب للعمل الزراعي، حيث عزف كثيرون عنه وأصبحوا ينظرون له على أنه مهنة خاصة بكبار السن أو بالعمالة الوافدة وينظرون لمن يعمل بالأرض نظرة اجتماعية متدنية، وهم غير مستعدين لتقبل ما فيه مشقة ويرونه بعيداً عن طموحاتهم، فلا تقاعد ولا ضمان اجتماعي ولا تأمين صحي وهذا أدى بدوره إلى تفاقم مشكلة البطالة في صفوف الشباب الأردنيين القادرين على العمل.

ولقد أدى عزوف الشباب عن العمل وتفضيل العامل الوافد من قبل أصحاب العمل على العامل المحلي إلى دخول المرأة لسوق العمل الزراعي وبالأجرة بعد أن كانت المرأة لا تخرج إلا ضمن النطاق العائلي. ونتيجة لسهولة الاتصال وتوافر المواصلات من وإلى القرية فإن الفتاة من الغوارنة تذهب للمدينة وتطلع على ما وصلت إليه الموضات لتجاريها، وأصبحت تهتم بالملابس وشراء الذهب لنفسها.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

استخدمت الدراسة أسلوب المسح الإجتماعي الشامل لسكان قرية الزمالية في منطقة لواء الأغوار الشمالية، من النواحي الإجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على العمالة كمحور رئيسي. وقد كانت أهم متغيرات المسح تتركز على الملكية والدخل والإنفاق والعمل، أما من الناحية الاجتماعية فتتناول عمل المرأة والتعليم والمسكن والصحة والتعاون والقرابة. أما المتغيرات الديمغرافية فكانت تتركز حول السكان والجنس والعمر.

وفي ما يلي نتائج الدراسة:

١- تستحوذ فئة صغيرة من سكان القرية على امتلاك حوالي ٢٠٠٠ دونم من أصل ٥٢٢٩ دونم أي ما نسبته ٣٦٪ من أراضيها، كما تعمل هذه الفئة نفسها على استئجار أراضي الغير وزراعتها حيث تستأجر ما مساحته ٢٠٪ من أرض القرية، ويقدر عدد كبار المالكين بعشرة أشخاص يستحوذون على ما نسبته ٥٦٪ من أرض القرية. وهم يستأجرون الأرض من الأشخاص المقيمين خارج القرية أو العائدين الذين لا تسمح لهم الظروف المادية باستغلال أرضهم.

٢- من التحولات التي حصلت في القرية إدخال الأساليب التكنولوجية والعلمية العصرية في الزراعة: الحراثة، الأسمدة، البذور المحسنة وطرق الري الحديثة وأنماط الزراعة، وإدخال أصناف جديدة من الحيوانات ذات سلالات جيدة وبناء الإسطبلات وقلة الإعتماد على المراعي الطبيعية، إذ تعتمد هذه الحيوانات على الأعلاف المركزه، وتحتاج إلى رعاية خاصة وإشراف متواصل.

٣- تدني مستويات الدخل لغالبية سكان القرية وبالأخص الغوارنة والفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة والتي لا تزيد مساحة الوحدة عن ٣٠ دونم وذلك بسبب الميراث وتفتت الملكية وعدم استطاعة صغار المزارعين في بعض السنوات زراعة

الأرض ورعايتها. ومن أسباب تدني الدخل أن إيرادات الأرض من الزراعة لا تكاد تغطي نفقاتها في كثير من السنوات وذلك نتيجة للاعتماد على زراعة أصناف محددة من الخضروات بكميات كبيرة تفوق حاجة السوق، وبالتالي يزداد العرض على الطلب وتنخفض الأسعار، وتسبب الخسارة للمزارع. ومع ذلك فقد استمر الفلاحون في زراعة الأرض وهم لا يستطيعون التخلي عنها باعتبارها موردهم الرئيسي.

أما بالنسبة لوضع العمال الزراعيين (عمال الأجرة والطورية) فإن دخلهم منخفض أيضاً ودون مستوى الكفاف، فهم لا يحصلون على العمل بشكل دائم. ويلاحظ أن الموظفين في حال أفضل من حال الفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة بحكم الدخل الثابت الذي يعتمدون عليه حتى أن البعض منهم يقوم بضمانة أرض أو الزراعة في أرض والده ومساعدة أخوانه، هذه الفئة أكثر استقراراً من فئة عمال الطورية والملاكين الصغار.

٤- دخول العمالة الوافدة إلى القرية وبأعداد تفوق حاجة القرية لها، والقرية هي مركزاً للتجمع العمالي في المنطقة، إذ تعتبر منطقة تزويد بالعمالة للقرى المجاورة مثل قرية الحراوية والقلبيات والشيخ حسين والشيخ محمد والبصيلة وبعض قرى لواء الكورة لزراعة البصل. وهذا العدد الذي يفوق حجم سوق العمل في القرية مثل العمالة الوافدة كان له آثاره السلبية على العامل المحلي في القرية وأصبح منافساً وأصبحت المنافسة بين العامل المحلي والعامل الوافد منافسة غير متكافئة. إذ أن العامل الوافد مستعد لأخذ أجرة أقل لأنه جاء للعمل وغير مستعد تضيق أي يوم كذلك فهم يقيمون في جماعات وهذا يخفف من العبئ الاقتصادي على العامل. بينما العامل المحلي يزداد كاهلة بالعبئ الاقتصادي يوماً بعد يوم، وهذا الأمر جعل الكثير من أبناء القرية يعزفون عن العمل الزراعي بسبب الأجرة المنخفضة. وزادت فرص البطالة بين صفوف القادرين على العمل من أهل القرية. وانخفضت نسبة حصول الذكور من أهل القرية على العمل.

٥- التحولات التعليمية، حيث تزيد نسبة الأمية بين الشباب والفتيات،

ويهجر القرية من حظي بمستوى تعليمي عالي. ويبلغ عدد الذكور في المدرسة لعام ٩٦/٩٥ حوالي ١٦٦ طالب منهم ٥٣ طالب من القرى المجاورة وعدد الطالبات ١١٩ وهناك ١٩ طالبة من القرى المجاورة. إلا أن نسبة المتسربين من المدرسة ظاهرة ملحوظة وخاصة بين فئة الغوارنة سواء كان ذلك الذكور أو الإناث. ويعود ذلك بسبب عمل المرأة خارج البيت وكذلك بسبب عدم توفر المكان الملائم للدراسة في البيت.

٦- التحولات الصحية: أن مستوى الرعاية الصحية مناسبة إذ يوجد في القرية مركز صحي فرعي ويحضر الطبيب كل أسبوع ثلاثة أيام وبمعدل ساعتين يومياً. وتتوافر الأدوية الرئيسية ويقوم المركز بتقديم العلاج اللازم والإسعافات الأولية والخدمات الوقائية والعلاجية وتحويل الحالات المستعصية إلى المستشفى وعيادات الاختصاص لكن الأمراض تنتشر في القرية وخاصة فقر الدم الناتج عن سوء التغذية والضغط وخاصة بين الغوارنة ويعود ذلك بسبب عدم ملائمة السكن، وللتدني الدخل.

٧- تغير الروابط القرابية: من خلال المقابلات التي أجراها الباحث وملاحظته أن التعاون وصفة القرابة اضمحلت بالوقت الحالي (الفرقة والعونة) مقارنة مع الماضي يعود ذلك لعدة أسباب منها لزيادة وسهولة الإتصال والتنقل بين القرية والقرى المجاورة والمدن وزوال الخطر المشترك وهو اللصوصية وقطاع الطرق وهو السبب الأهم، بالإضافة إلى دخول وسائل الترفيه إلى البيوت (التلفزيون) وأصبح الناس يفضلون متابعة التلفزيون على الخروج والسهر خارج البيت، وانخفض التعاون بين الجيران وانتهت (التعليلات) السهرات بين سكان القرية. وزادت بعد دخول التكنولوجيا والعمالة الوافدة.

٨- تحول موقع المرأة: نتيجة لدخول العمالة الوافدة إلى سوق العمل ومنافستها للعامل المحلي وازدياد البطالة بين صفوف العمال الأردنيين دخلت المرأة إلى سوق العمل للقيام ببعض الأعمال التي يفضل أصحاب العمل فيها المرأة

على الرجل (قطف ثمار البندورة والكوسا وتعبئة الكس). كذلك دخلت المرأة سوق العمل بسبب النزعة الفوقية بين العمال المحليين بعدم العمل مع العمالة الوافدة أو القيام بالأعمال التي تقوم بها وخاصة بين فئة الشباب في تفكير الشباب أن العمل الزراعي مختصر على العمل الوافد وأنه من العيب أن يعمل الشاب بالمزارع أو الرعي بالحيوانات. ويبلغ عدد النساء العاملات في الزراعة في القرية بين ٧٢ امرأة تعمل غالبيةنهن بالزراعة. وعدد الموظفات ٧ منهن معلمات وأذنة مدرسة وهناك امرأتان تعملان في مستشفى لواء الكورة. أما غالبية نساء القرية فهن ربات بيوت، وهناك فئة من النساء تعمل ضمن النطاق العائلي. أما العمل بالأجرة فمختصر على النساء والفتيات من الغوارنة. ويعملون من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة.

٩- السكن: في القرية عدة نماذج سكنية فهناك البيت الطيني والذي يقيم فيه غالبية سكان القرية من الغوارنة وهذه البيوت غير ملائمة للسكن حيث تكون جدرانها مسطحة وضيقة ولا تتسع لعائلة. ففي بعض المساكن لاحظ الباحث إقامة أكثر من ١٠ أشخاص في غرفة واحدة. وهناك البيت الإسمنتي وهذا البيت ينتشر في الأحياء التي يقطنها أهل زمال وكفر الماء والفلاحين الفلسطينيين وبعض الغوارنة. وسعة البيت الإسمنتي تعتمد على القدرة الاقتصادية لصاحب البيت، وهذا البيت أطول عمراً وذا تهوية جيدة.

١٠- أما من الناحية الديموغرافية، فيمتاز مجتمع القرية بأنه مجتمع فتي حيث تبلغ نسبة من هم دون سن ال ١٥ سنة ٥٥.٣٪ من الذكور والإناث وتبلغ نسبة من هم فوق سن ٦٥ حوالي ٤.٨٪ أما نسبة من يبلغ بين سن ١٥-٦٥ وهو سن العمل فهو ٣٩.٩٪، ويبلغ معدل الإعالة في القرية ٤:١ ويعود ذلك إلى عمل المرأة في الزراعة وإلا لكانت نسبة الإعالة أكثر. وتبلغ نسبة الذكور في القرية ٥١.٥٪ والإناث ٤٨.٥٪.

ولقد لاحظ الباحث هجرة كثير من الأبناء من القرية وبقاء كبار السن فيها، إذ

يلجأ هؤلاء السكان وخاصة الشباب والمتعلمين إلى الهجرة من القرية بسبب عدم توفر فرص العمل وبسبب الزواج الخارجي وعدم توفر المسكن الكافي والملائم، حيث يضطر الشخص إلى الهجرة إلى المدينة أو القرى المجاورة.

التوصيات:

- ١- بالرغم من عدم زراعة بعض الوحدات إلا أنه لا بد من استمرار ملكية الوحدة كوحدة واحدة وعدم الدخول في إجراءات تفتيتها، ولكن مع السماح بنقل الملكية من شخص لآخر خارج أو داخل حدود القرابة في حال رغبة أصحاب الملك بيعها. كذلك لا بد من تخصيص وتحديد الحد الأعلى للملكية بـ ٧٠ دونم مع إعطاء أولوية إعطاء الأرض لسكان الغور ومن يثبت اقامته في المنطقة، وبشكل دائم.
- ٢- انشاء وتشكيل جمعيات زراعية تتولى شؤون صغار المزارعين بحيث يتناوبون في إدارة الجمعيات الزراعية ويقومون بتوفير الآلات الزراعية واستخدامها في مزارعهم.
- ٣- توفير التمويل الكافي وبشروط ميسرة بعيدة عن الربا حيث يرفض غالبية المزارعين التعامل مع الربا. ويأتي ذلك من خلال إعطائهم قروض ميسرة من قبل مؤسسة الإقراض الزراعي والمؤسسات الأخرى كالبنوك دون فوائد.
- ٤- تفعيل دور مؤسسة التسويق الزراعي، بحيث تتولى هذه المؤسسة عملية الانتاج والتسويق وإذا ما زاد الإنتاج في موسم تقوم بخزن الإنتاج أو تصديره أو تصنيعه وبيعه بأسعار معقولة وذلك لتخفيف أعباء الخسارة على المزارع.
- ٥- استخدام النمط الزراعي المخطط الحديث: بحيث تشرف سلطة وادي الأردن ووزارة الزراعة واتحاد المزارعين وجميع الجهات المسؤولة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي الأردن واتباع انماط زراعية حديثة من حيث مساحة الأرض المزروعة بكل صنف، ومتابعة التزام المزارعين بالمساحة المحددة، وذلك تفادياً للخسائر المتراكمة والمتكررة ومن أجل تحسين مستوى المعيشة.

٦- السكن: من أجل توفير جو صحي للمواطن وخاصة ممن يعيشون في بيوت الطين غير الملائمة للسكن، أو للشباب المهاجرين فلا بد من تخصيص مساحة معينة من أرض القرية وذلك من أجل انشاء مساكن عليها على أن تقوم سلطة وادي الأردن بتنفيذ ذلك من خلال امتلاكها لأرض فوق الشارع المار باتجاه المشاريع وخارج بناء القرية.

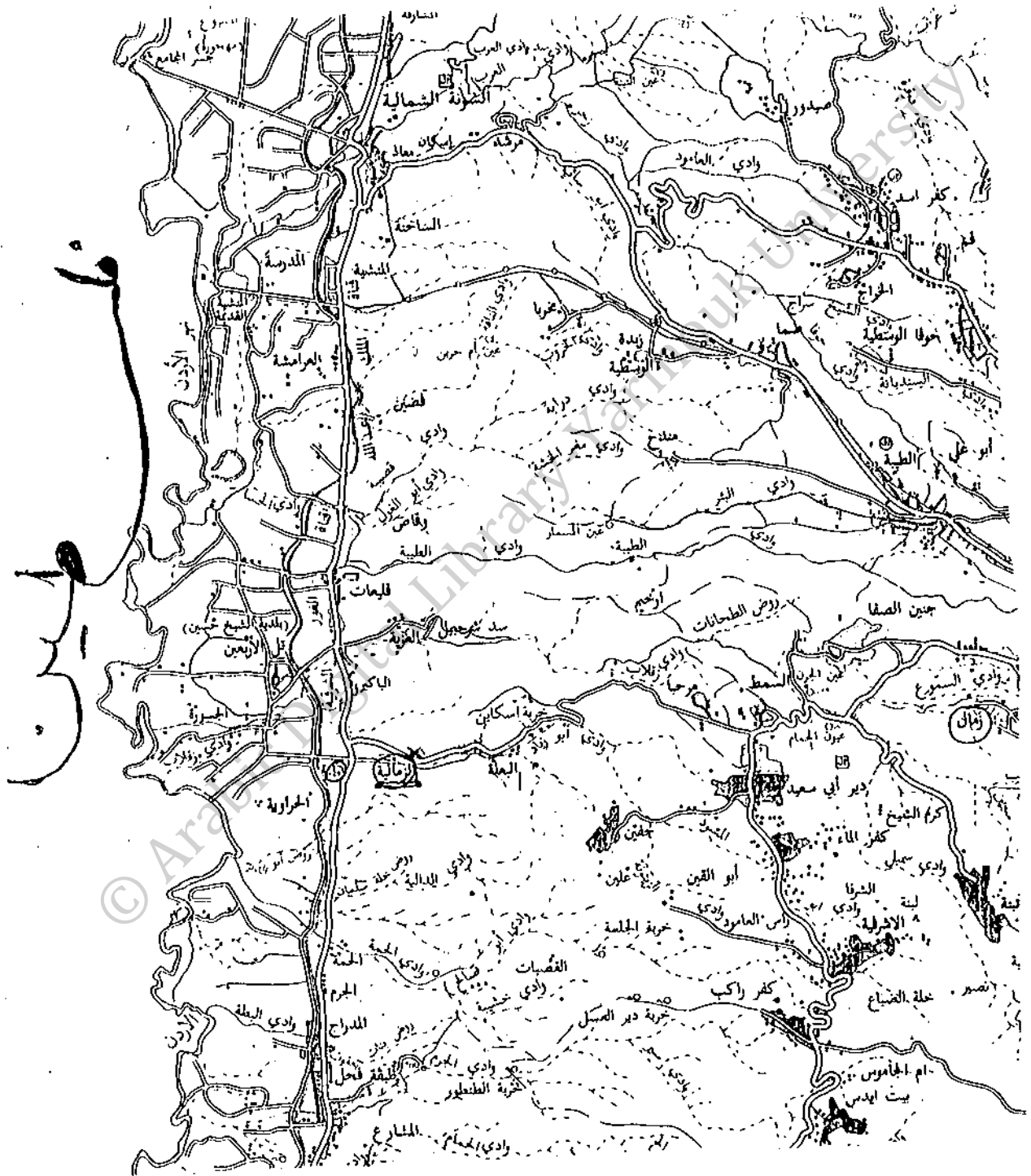
٧- التعليم: اتباع سياسة تعليمية تتفق والنشاط الإقتصادي الذي يمارسه السكان في القرية.

٨- تحديد أجور العمال والزام المزارع بتشغيل العامل الأردني.

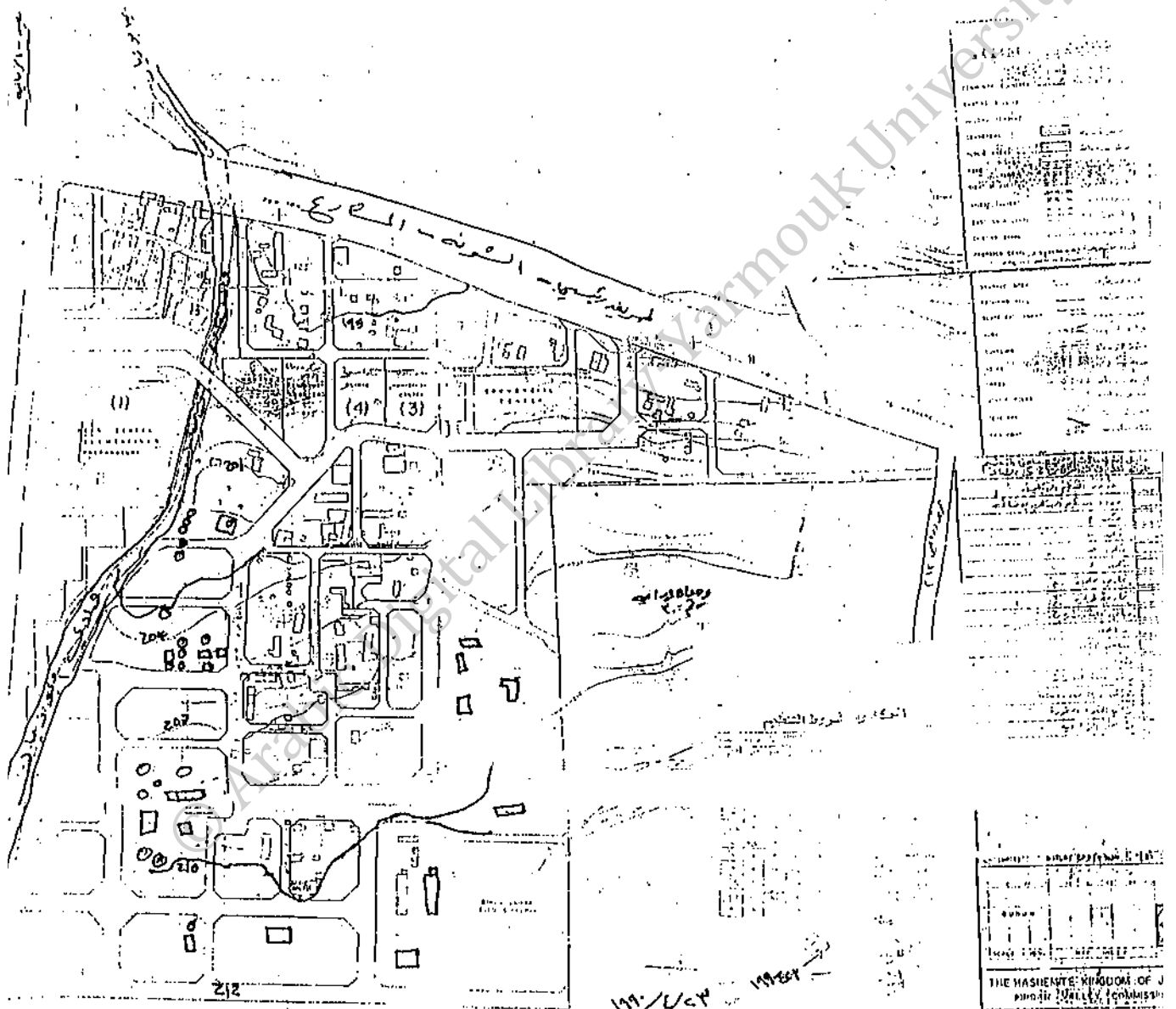
المسرح

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (1): خريطة تبين حدود القرية وأهم الظواهر الطبيعية فيها

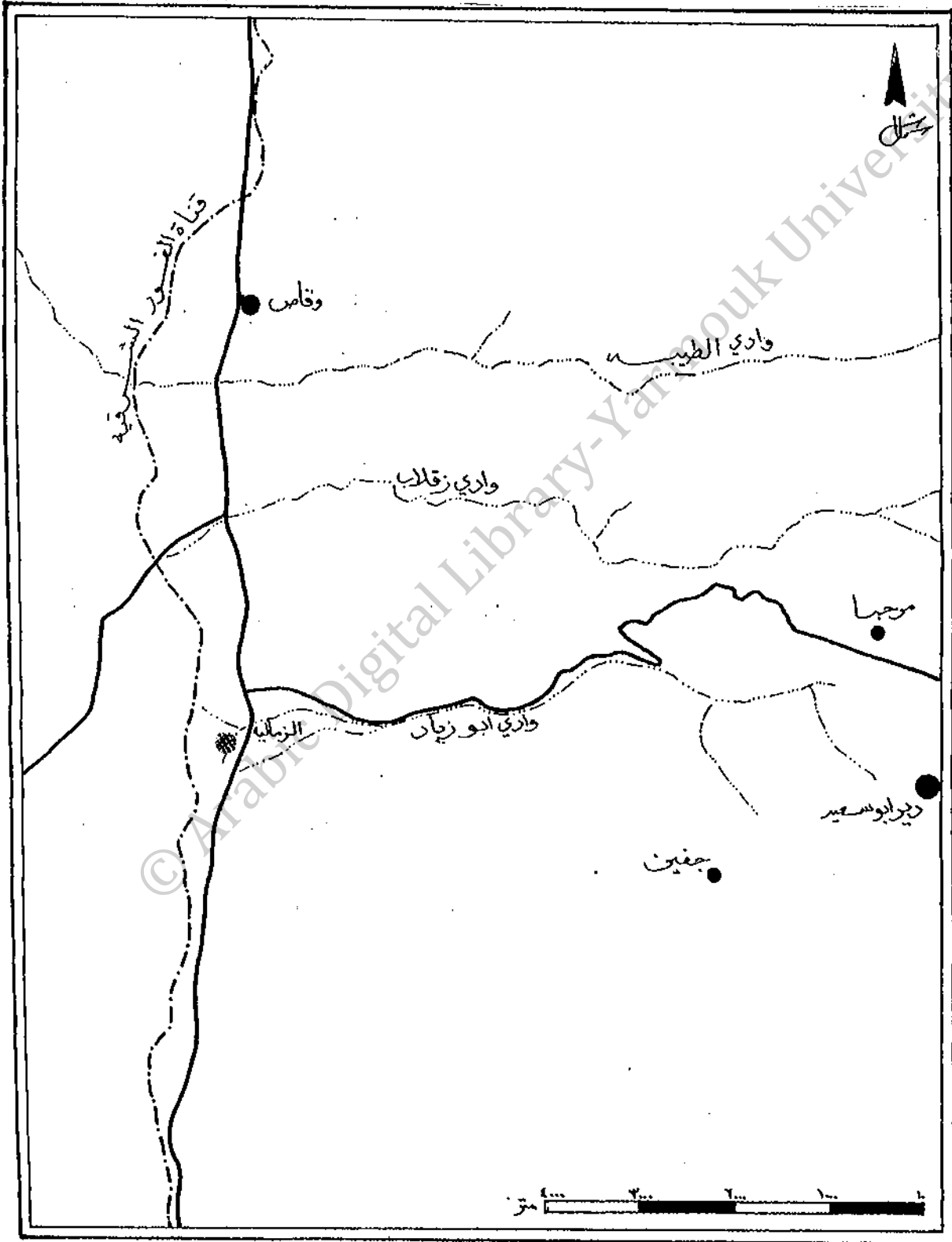


ملحق رقم (٢): المخطط التنظيمي لقرية الزمالية



THE MASHREEF KHADIM OF J JAWHAR DISTRICT, KENYA	
GENERAL PLAN	
ZIMALIYA COMMUN GENERAL PLAN	
DATE: 1984	SCALE: 1:1000
DESIGNED BY: [Name]	APPROVED BY: [Name]
DRAWN BY: [Name]	DATE: 1984

ملحق رقم (٣): خريطة تبين موقع الزمالية



المصادر والمراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع العربية:

- ١- الأسكوا
أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي
في منطقة غربي اسيا، الاسكوا- سلسلة دراسات
اسواق العمل/ ٥. ١٩٩٠
- ٢- أبو جابر، كامل
سوق العمل الأردني. تطوره، خصائصه، سياساته
وأفاقه المستقبلية، دار البشير- عمان- الأردن. ١٩٩١
- ٣- أبو سردانه، فاطمة عبد الحليم
الفلاحون والبيروقراطية في وادي الأردن. رسالة
ماجستير. معهد الآثار، جامعة اليرموك. ١٩٩١
- ٤- البحيري، صلاح الدين
جغرافية الأردن.
عمان- مكتب الجامع الحسيني. ١٩٩١
- ٥- البنوي، حربي
هجرة قوة العمل الأردنية إلى الخارج.
عمان- مطبعة البنك المركزي الأردني ١٩٧٩
- ٦- بني هاني، شفيق
القوى العاملة وتوجهاتها في القطاع الزراعي
الأردني العمل ٦١ السنة السادسة. ١٩٩٣
- ٧- البوريني، عبد الكريم
التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة في
منخفض وادي الأردن العمل (٢٩، ٣٠) السنة الثامنة. ١٩٨٥

- ٨- تامنيان، لوسين ديران
١٩٨٨
التحولات الريفية وأثارها على مساهمة المرأة في
العمل الزراعي. جامعة اليرموك، رسالة ماجستير،
قسم الأنثروبولوجيا-إربد.
- ٩- تامنيان، لوسين ديران
١٩٩٠
(قرية خربة الساخنة) القرية ما بين التخطيط
والنمو. تحرير مارثامندي - جامعة اليرموك- معهد
الأثار- إربد.
- ١٠- الجرجور، توفيق
١٩٨٠
الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي
السوري. منشوات وزارة الثقافة والإرشاد القومي
سوريا- دمشق
- ١١- الجمعية العلمية الملكية
١٩٨٩
دراسة واقم ومستقبل سوق العمل الأردني، مركز
البحوث الاقتصادية- الجمعية العلمية الملكية،
عمان.
- ١٢- جهاد، محمد فوزي
١٩٨٩
انخراط الأيدي العاملة المصرية في الأنشطة
الزراعية في وادي الأردن رسالة ماجستير- معهد
الأثار- قسم الأنثروبولوجيا- جامعة اليرموك.
- ١٣- الحوراني، هيثم
١٩٨٨
دراسة تحليلية للبطالة في الأردن
جامعة اليرموك- إربد- الأردن

- ١٤- الخصاونة، صالح
١٩٨٦
واقع سوق العمل الأردني
العمل ٢٦ السنة التاسعة
- ١٥- الخصاونة، صالح
١٩٨٨
دراسة تحليلية لهيكل سوق العمل الأردني
وإمكاناته الضمنية والمستقبلية التنمية (١٨٣)
السنة السادسة عشر اب.
- ١٦- دائرة الإحصاءات العامة
١٩٩٢
النشرة السنوية
عمان- دائرة الإحصاءات العامة.
- ١٧- الراعي، لوريس
١٩٨٧
التغير الاجتماعي الاقتصادي في مجتمع بدوي
جروس برس- طرابلس- لبنان.
- ١٨- ربايعه، أحمد
١٩٨٢
هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية إلى مدينة
اربيد. الجامعة الأردنية- عمان.
- ١٩- ربايعه، أحمد
١٩٩١
السكان والحياة الاجتماعية
منشورات لجنة، تاريخ الأردن- السلسلة (٣) عمان.
- ٢٠- سعد الدين، إبراهيم
١٩٨٣
انتقال العمالة العربية
مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

- ٢١- الشحاتيت، محمد
١٩٨٦ دخل العمال الوافدين في الأردن واستخداماته
١٩٨٥-١٩٨١ العمل (٣٤) السنة التاسعة.
- ٢٢- الصقور، محمد محمود
١٩٨٦ التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف.
شقيير وعكشة للطباعة والنشر، عمان- الأذن
- ٢٣- الطراونه، صالح
١٩٩٢ البطالة في الأردن (حجمها، اسبابها والحلول
المقترحة للحد منها)، العمل ٥٨.
- ٢٤- طلافحة، حسين
١٩٨٩ دور العمالة الوافدة في الإقتصاد الأردني
أبحاث اليرموك العدد (١) المجلد الخامس
- ٢٥- ظاهر، أحمد جمال
١٩٨٢ العمالة في دول الخليج العربي
الكويت- منشورات ذات السلاسل
- ٢٦- ظاهر، أحمد جمال
١٩٨٥ التنشئة الإجتماعية والسياسية في العالم العربي
مكتبة المنار- الزرقاء
- ٢٧- ظاهر، أحمد جمال
١٩٨٦ النظرة الإجتماعية المحلية لتشغيل القوى العاملة
الوافدة في الأردن. العمل (٣٦) السنة التاسعة.
- ٢٨- ظاهر، أحمد جمال
١٩٨٨ أغوار الأردن. عمليات التغير وإدارة التطور
دار ابن رشد- عمان.

- ٢٩- العكل، محمد عبد الهادي
١٩٨٦ هجرة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق.
العمل (٣٤) السنة التاسعة.
- ٣٠- عميرة، محمد سعيد
١٩٩٢ البطالة في الأردن أبعاد وتوقعات
مركز الدراسات الدولية- الجمعية العلمية الملكية
عمان- الأردن.
- ٣١- غانم، عبد الله
١٩٧٦ هجرة الأيدي العاملة
الإسكندرية- المكتب الجامعي الحديث.
- ٣٢- غنام، فرحة
١٩٩٠ «قرية الحراوية» القرية ما بين التخطيط والنمو.
تحرير مارثا مندي- جامعة اليرموك- معهد الآثار-
إربد.
- ٣٣- غيث، محمد عاطف
١٩٨٠ المجتمع الريفي. دار المعرفة- الإسكندرية.
- ٣٤- غيث، محمد عاطف
١٩٨٥ دراسات في علم الاجتماع القروي
دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية.
- ٣٥- الفاندي، محبوب عطية
١٩٩٢ مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي
جامعة عمر المختار- الدار البيضاء- ليبيا.

- ٣٦- القصير، عبد القادر
١٩٩٢
الهجرة من الريف إلى المدن
دار النهضة العربية- بيروت
- ٣٧- القوابعة، سليمان
١٩٨٦
الطفيلة تاريخها وجغرافيتها.
مديرية التربية والتعليم لمحافظة الطفيلة- الجزء
الثاني.
- ٣٨- كريم، جمعة
١٩٩٠
المسح الأثري لمنطقة جسر الشيخ حسين- الأغوار
الشمالية ١٩٨٦. أبحاث اليرموك المجلد ٦.
- ٣٩- المقدم، سهيل محمد
١٩٩٥
المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر-بيروت.
- ٤٠- مندي، مارثا
١٩٩٠
القرية ما بين النمو والتخطيط
معهد الآثار والأنثروبولوجيا- جامعة اليرموك
اربد- الأردن
- ٤١- الزعبي، ميسون
١٩٩٠
دور النشاط الزراعي في إنتاج الوحدة البيئية
جامعة اليرموك- رسالة ماجستير- قسم
الأنثروبولوجيا.
- ٤٢- النوري، قيس
أفاق التغيير الاجتماعي النظرية والتنمية. مطابع
وزارة التعليم العالي. بغداد، ١٩٩٠.

English References:

Al- Nouri, Qais N.

1993 "Iraqi Rural Women's Participation in Domestic Decision Making". Journal of Comparative Family Studies. Vol. XXIV No.1, 1993.

Dalton, George

1971 Economic development and Social change
U.S.A. New York- American Museum
Sourcebooks in Anthropology.

Durkheim, Emile

1964 The division of labor in Society
Translated by George Simpson
The Free Press- New York.

Ghannam, Farha

1990 Rumaimm" Parttime Farming. Institute of
Archaeology and Anthropology. Yarmouk
University. Vol. 2, Ibid.

Hopkins, Nicholas

1985 Arab Society Social Science Pres Pctives
American University in Cairo Press Egypt.

- Hung, G. Nguyen**
1987 Agriculture and rural development in the
 people republic of the Congo.
 Wester view Press
 Boulder and London.
- Khury, Rami**
1981 The Jordan Valley London and New York.
- Maurice, Bloch**
1984 Marxist analysis and social anthropology.
 Tavistock publication, London and Newyork.
- Rappaport, R. A.**
1968 Pigs for the ancestors, Rital in the Ecology of
 anew Guinea people. New Haven.
- Redfield, Robert**
1956 The little Community and peasant Society
 and Culture. The University of Chicago, Press
 Chicago- London.
- Redfield, Robert**
1957 A village that chose progress: chan. kom
 Revivted- chicago.
- Shadid, Wasef**
1975 Morocaw Workers in the Netherlands.
 A.pb. D Thesis University.

Tully, Dennis

1990

labor and Rarnfed agriculture in west Asia
and North Africa.

Kluwer Academic Published- London.

Zahlan, A,

1985

Agriculture Sector of Jordan Policy and
System Studuy

Ithaca Press-London.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

The purpose of this research is to study the socio-economic conditions life of North Jordan Village: Zamaliya Village

We see that we must know the economic activities that the people of the village practise and how these activities affect their social and economic life. To accomplish this, a village in the Jordan Valley was selected to be the target of this study.

The research is divided into seven chapters. The first chapter contains a description of the research problem which is about the socio-economic situation. The Jordanian laborers in Zamaliya village. The researcher used the method of the social research to study the socio-economic aspects of its people. The researcher used many methods include: the exploration and historical perspective. He used some tools and techniques in collecting the information as: participant observation, interviews, and anthropological references.

The second chapter shows the geographical location of the village. The village is level. This chapter discusses the natural resources that the villagers depend on in their life. It also discusses the main natural phenomena, of the village as: water springs, topography and local villages.

Chapter three deals with the historical background of the village since its institution in 1925 to 1996. It also discusses the demographical and architectural development and how they affect migrations, besides the development of the governmental and private institution at village such as: the village council, the clinical centre, and the male and female schools.

The fourth chapter provides description of the economic activities which people practice such as: agriculture, animal husbandry, commerce, vocations, and governmental professions. This chapter shows the range of transformation which happened in the life of the villagers.

The fifth chapter explains the status of the work in the village and how the local views have changed toward the agricultural work and animal husbandry.

The sixth chapter introduces an analysis of the reasons and signs of changes of laborers life in the village, including the East Ghor Channel and the new vocations and professions.

The seventh chapter contains the conclusions and suggestions that the researcher arrived at.